

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد التنمية

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر (1990-2010)

إشراف الأستاذ الدكتور:

إعداد الطالب:

عصام لوشان

لخضر ديلمي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مسعود
مشرفا ومقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. لخضر ديلمي
عضوا	جامعة قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. محمد سحنون
عضوا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د. علاوة خلوط

السنة الجامعية: 2012/2013



شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر الله عز و جل الذي أعانني و منحني الإرادة و الصحة و الصبر و أنار لي طريق العلم و سهل لي ما هو صعب لأتم هذه الرسالة على بركته... و عرفانا بالجميل أتوجه بجزيل الشكر إلى من اتبع خطوات عملي هذا و لم يبخل علي بمعرفته و توجيهاته القيمة و مجهوده الجبار الأستاذ المشرف المحترم: ديلمي لخضر... حفظه الله.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة و صرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها و مناقشتها. إلى كل الأساتذة الأفاضل دون استثناء.....شكرا مع كل احتراماتي. إلى كل من كان إلى جانبي و وقف معي و ساعدني من قريب أو بعيد.....بالفعل.....و بالقول.

هذا و لا أنسى أسرة جامعة باتنة وأخص بالذكر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

فشكرا للجميع

إهداء

إلى التي ينبض قلبها في كل لحظة بالحب و الرحمة.... !!
إلى التي أنارت قلوبنا و كبلت أسماءنا على حرقات عيونها.... !!
إلى نبع الحنان و نور العطاء: أُمي الغالية.... !!
إلى الذي علمني الصبر و منحني الثقة بالنفس و العزيمة.... !!
إلى الذي احتضنني في عز محنتي: أبي العزيز.... !!
إلى الذين علموني كيف أصعد فوق ضعفي كي أهزم الأحزان... !!
إلى الذين أراحوني عند الخوف: كل عائلة لوشان.... !!
إلى التي كانت لي سنداً و عوناً على محن الزمان..... !!
إلى رفيقة العمر زوجتي الغالية.... !!
إلى أعز ما أملك ولداي مرام و عبد الودود... !!
إلى الذين تسر لرؤيا هم العين, إلى الذين تربطني بهم صلة الرحم..... !!
إلى الذين وقوفهم إلى جانبي يحميني و كلامهم ينفعني: إخوتي وأخواتي..... !!
إلى كل الأحبة على كثرتهم, إلى كل من عاشرتهم بالحب و الحسنى دون
استثناء..... !!

مقدمة

أهمية الموضوع:

إنه ومن خلال تطور وسائل المبادلة عبر التاريخ من مرحلة المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي عرف الفكر الاقتصادي نظريات عديدة مختلفة، فهذا الاقتصادي "جون ستورات ميل" كان يقول " لا شيء في الاقتصاد أقل قيمة من النقود" وهو ينتمي للمدرسة الكلاسيكية التي تعتقد بأن دور النقود في الحياة الاقتصادية هو مجرد تغطية للمعاملات فقط، ثم تطور الفكر الاقتصادي إلى نظرة أخرى تعطي للنقد مكانة هامة، وهي نظرة "كينز" وأتباعه التي تبين أهمية النقود نظرا لملامستهم التأثيرات التي تحدثها النقود، وأصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور المحرك في النشاط الاقتصادي، أو دور الكابح له حسب تحكم السلطات النقدية فيها.

ومن ثم فإنه ليس من الخطأ أن يسمى النظام الاقتصادي الحديث بالنظام الاقتصادي النقدي، وهذه التسمية لم تطلق على سبيل المبالغة، ولكنها تعبيراً عن واقع الحياة الاقتصادية، والمبادلات التي تتم بين الأطراف المتعاملة تخضع إلى أسلوب إدارة هذا النظام، فإذا كان يتصف بحسن التسيير والضبط انتعشت حركة المبادلات، وساعد ذلك على التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، أما إذا تميز بخلاف ذلك عرف النشاط الاقتصادي تراجعاً، وقد يصاب بالكساد.

وعليه فإن أي هيئة ما لديها السلطة لتنظيم هذه الأداة (النقود) هي في الواقع تتمتع بالدور البالغ الأهمية في الحياة الاقتصادية، وهذه السلطة ليست هيكلًا جامداً تمر عبره النقود، بل عليه إذا تنظيم تداول هذه الأداة ما دامت لها تأثيرات قوية على الإنتاج والتشغيل والتضخم والتوازن الخارجي وذلك لتجنبها إمكانية وقوع الاختلالات الاقتصادية، فإذا تدخلت السلطات لتنظيم تداول النقود لتحقيق أهداف معينة، أو تجنب اختلالات اقتصادية، سمي ذلك بالسياسة النقدية، وكان الاقتصادي الأمريكي زعيم النظرية النقدية "ملتون فريد مان" يجذب القول بأنه لا يوجد ما يسمى "بالسياسة" فكل ما تفعله الحكومات هو سياسة، فإذا لم تصدر نقوداً فهذه سياسة، وإذا أصدرتها فتلك سياسة أيضاً، وهذا تعميم على كافة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة في كل الميادين المختلفة.

ولإشارة فإن القول بأن السياسة النقدية سياسة تابعة للسياسة المالية هو قول يبعد الآن ومنذ مدة طويلة عن الواقع الحقيقي لأنه مجرد السياسة النقدية من إمكانات تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

إن مقولة تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية لم تشع إلا ردحا من الزمن، ساد فيه الفكر الكينزي بتعاليمه التي تدعو إلى تحقيق مستو عال من التشغيل من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة وتمويله من خلال الإصدار الجديد وما يثيره من موجات نقدية، إذ انحصر هذا الفكر - نظريا وتطبيقيا - تدريجيا ابتداء من السبعينات، وبذلك تم تعميم استقلال السياسة النقدية عن السياسة المالية من جديد إلى أن وصل هذا الاقتصاد ذروته ابتداء من منتصف الثمانينات.

إشكالية الدراسة:

على الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية حول دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وحدود هذا الدور، إلا أن ثمة اتفاق على أن السياسة النقدية - في مضمونها الأساسي - هي التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يتتضيه تحقيق معدل النمو الحقيقي الأمثل، مع المحافظة على استقرار الأسعار، والحجم الأمثل لمعدل النمو ليس هو المعدل الأعلى دائما، ولكنه المعدل الذي لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي، والذي لا يسمح إلا بارتفاع طفيف هادئ في مستوى الأسعار.

وقد يكون للسياسة النقدية أهداف أخرى، كالمساهمة في رفع مستوى العمالة والتشغيل أو المساهمة في تحقيق توازن المدفوعات، على أن واضعي السياسة النقدية لا ينظرون إلى هذين الهدفين وأمثلهما، باعتبارهما أهداف أصيلة تتجه إليها مباشرة أدوات التحكم في عرض النقود، بل ينظرون إلى هذه الأهداف باعتبار تحققها ناتج تابع للسياسة النقدية في مضمونها السابق.

وهكذا فإن انخفاض سعر الفائدة، مثلا، نتيجة لزيادة معينة في عرض النقود يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الخاص، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع بحجم العمالة والتشغيل، ولكن كل هذه الآثار وأمثاله لا يمكن أن تمثل في ذاتها أهداف أصيلة للسياسة النقدية، ويبقى دائما

صحيحاً أن مسؤولية العمالة والتشغيل هو هدف السياسات الاقتصادية الأخرى، والتي تقع السياسة المالية منها في موضع الصدارة.

ومع ذلك يجب التنويه إلى أن السياسة النقدية السليمة لا بد وأن تؤثر تأثيراً موافقاً على ميزان المدفوعات، فزيادة عرض النقود بما يلائم "حجم ونمط" معدل النمو الأمثل لا بد وأن يؤدي إلى الاستقرار النقدي، وإلى استقرار أسعار الصرف، وهذا الاستقرار بشقيه يساعد بدوره على نمو التجارة الخارجية وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وتحسن ميزان المدفوعات، وبالمثل فإن تجاوز الزيادة في عرض النقود لما يقتضيه "حجم ونمط" النمو، يدفع بالاقتصاد الوطني إلى الدخول إلى موجة تضخمية تؤثر تأثيراً سلبياً على ميزان مدفوعات وعلى معدل النمو ذاته، فالتضخم يؤدي إلى تخفيض العملة الوطنية، وهذا التخفيض يؤثر بالانخفاض على معدل التبادل الدولي بما ينال من نمو الدخل الحقيقي.

ومع ظهور الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها معظم الدول النامية التي تريد أن تعتمد الأساليب العلمية المتطورة لتسيير اقتصادها، عرف الاقتصاد الجزائري تطورات اقتصادية وتحولات عميقة هامة منذ الشروع في الإصلاحات، فقد بدأت السلطات منذ سنة 1988 بالعمل على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية للعمل على انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الذي يعد الجهاز المصرفي ركيزته الأساسية، إضافة إلى أنه عرف هو الآخر تطورات كبيرة وخاصة منذ صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، والذي ظهر فيه اعتماد السياسة النقدية كأسلوب لتنظيم تداول النقود مع توضيح أدواتها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها، ومع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد أصبح من الأولويات دراسة الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها، ومن ثم إعادة النظر في بعضها لتوفير أفضل الآليات للجهاز المصرفي للقيام بدوره التمويلي وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة، ولتهيئة أفضل السبل وتسهيل عمل السياسة النقدية التي لها علاقة وطيدة مع الجهاز المصرفي.

ولذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية يعتبر واحداً من الموضوعات الهامة وأكثرها مثارة للنقاش حول دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترسمها السلطات ومن ثم فإن الإشكالية المطروحة هي:

ما هي فعالية السياسة النقدية وما هو دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجزائري في ظل الإصلاحات الراهنة في الفترة (1990-2010)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية العديد من التساؤلات الفرعية:

- ما هو الإطار النظري للسياسة النقدية وما يتعلق بالأدوات والأهداف؟
- ما هي الاختلالات الاقتصادية في الجزائر وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية؟
- تقييم الإصلاحات المصرفية ودورها في تهيئة عمل السياسة النقدية في الجزائر وخاصة بعد صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على العديد من الفرضيات والتي سيعمل الطالب على اختبار مدى صحتها من عدمه، وذلك من خلال تحليله لهذا الموضوع، وتتمثل هذه الفرضيات في:

- تعتمد مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المنشودة من طرف السلطات النقدية على إستراتيجية السياسة النقدية التي تطورت عبر الزمن.
- توجد علاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية، وكذلك السياسة المالية وهي علاقة تكامل لا تضاد، كما كان النقاش الأول بين الكينزيين الذين يمثلون أنصار السياسة المالية وبين النقديين الذين هم أنصار السياسة النقدية.
- تتوقف فعالية السياسة النقدية على مدى تهيئة المناخ القانوني والمؤسسي، وتوفير الأدوات الممكنة ومرونتها في الوقت المناسب لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.
- عمل السياسة النقدية لمعالجة المشاكل الاقتصادية يختلف من بلد لآخر، وهذا حسب درجة نمائه وتطور جهازه المصرفي والمالي، والإصلاحات العميقة للاقتصاد الجزائري عرفت تطورا نوعيا في المرحلة المدروسة (1990-2010) لكونها حافلة بالقوانين الاقتصادية والمصرفية، وهي الفترة التي بدأت فيها بعض أدوات السياسة النقدية تظهر إلى الوجود وتتطور بشكل تدريجي.

- تزداد فعالية السياسة النقدية عندما يتم التنسيق بينها وبين السياسة المالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل النمو والتشغيل وتوازن ميزان المدفوعات و استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب وهي:

- تعتبر الدراسات النقدية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد من تيارات تضخمية أو انكماشية، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية.
- النقص الشديد في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنقود والسياسة النقدية النظرية والتطبيقية وإسقاطها على واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر.
- يعود سبب اختيار الفترة (1990-2010) لكونها فترة بداية الإصلاحات الاقتصادية والمصرفية، كما أن فترة تشغيل السياسة النقدية كانت في هذه الفترة وانطلاق أدواتها كان أيضا في هذه الفترة، وبالتالي فمن المنطقي أن يكون التركيز على هذه الفترة، بالإضافة إلى أن برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي كان على مدى فترتين حاسمتين هما (94-95) و (95-98).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف نرتبها فيما يلي:

- يعتبر الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتعلقة بمدى فعالية السياسة النقدية وتحديد دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة.
- تحديد السلطات المشرفة على السياسة النقدية والهيئات التي لها علاقة برسم السياسة النقدية إضافة إلى المعلومات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند وضعها؟
- توضيح تنوع السياسة النقدية بالأدوات الشاملة وهي الكمية والأدوات الجزئية (النوعية)، والأدوات الأخرى وتقييم كل هذه الأدوات في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية والنامية.

● معرفة تطور وأهداف السياسة النقدية عبر المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري وإسقاط النظري على الواقع الجزائري حتى لا تبقى الدراسات الأكاديمية بعيدة عن الواقع والميدان.

المنهج العلمي المتبع:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الطالب في تحليله لهذا الموضوع على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة النقدية، وعند تناول الدراسة التاريخية لموضوع الدراسة سواء تعلق الأمر بتطور الاقتصاد الجزائري أو تطور الجهاز المصرفي وإصلاحاته أو بتطور السياسة النقدية، كما تم استخدام الأسلوب الاستنباطي أثناء القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية في الجانب التطبيقي مستخدما في ذلك الإحصائيات الصادرة عن الهيئات النقدية الجزائرية والدولية الرسمية، إضافة إلى تلك الموجودة في البحوث العلمية والدوريات والكتب، كما اعتمد الطالب على استخدام الرسوم البيانية والجداول الإحصائية انطلاقا من تلك المعطيات التي تم جمعها خلال فترة البحث.

تقسيمات الدراسة:

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الطالب بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين، المحور الأول وتم فيه استعراض الجانب النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية، وذلك من خلال تحديد المفاهيم الاقتصادية بالإضافة إلى الإشارة إلى الأهداف والأدوات الخاصة بالسياسة النقدية.

أما المحور الثاني فهو عبارة عن دراسة تطبيقية محورها الاقتصاد الجزائري وقام الطالب من خلالها بدراسة آلية تأثير السياسة النقدية على متغيرات الاقتصاد الوطني الجزائري محاولا في ذلك اختبار مدى صحة فرضيات هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي
للسياسة النقدية

إن فهم السياسة النقدية وتحديد دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يكتمل إلا بإعطاء تعريف محدد للسياسة النقدية وإبراز أهم مراحل تطورها، بالإضافة إلى تحديد علاقة هذه السياسة بالسياسة الاقتصادية والمالية، إضافة إلى الإشارة إلى المعلومات اللازمة لوضعها وهذا ما سنتعرف عليه من خلال المبحث الأول، كما خصصنا المبحث الثاني لتقديم أهداف السياسة النقدية والتي تبدأ بالأهداف الأولية، فالوسيطية ثم الأهداف النهائية، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية والمباشرة، كما ختمنا هذا الفصل بخلاصة عامة ومجموعة من الاستنتاجات.

المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى والمعلومات اللازمة لوضعها

كانت السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية المسيطرة في المجال الاقتصادي قبل الحرب العالمية الأولى باعتبارها أداة هامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال خاصية المرونة التامة للأجور والأسعار، وظلت تحظى باهتمام العديد من الاقتصاديين حتى حدوث الأزمة العالمية التي تعرضت لها اقتصاديات البلدان الرأسمالية حيث عانت خلالها من الكساد الكبير خلال الفترة (1929-1933)، وإثر هذه الأزمة تزعزعت ثقة العديد من الاقتصاديين فيما يتعلق بفعالية السياسة النقدية وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في إدارة عرض النقد، مما أحدث تحولاً هاماً من السياسة النقدية إلى السياسة المالية كأداة هامة لتحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجزت عن تحقيقه السياسة النقدية، وقد تبني هذا التوجه الاقتصادي الانجليزي (جون ماينارد كينز) الذي انتقد السياسة النقدية ورأى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية قادرة على إحداث التوازن والقضاء على مشكلة الكساد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي⁽¹⁾.

ويتضمن هذا المبحث التعريف بالسياسة النقدية ودراسة أهم مراحل تطورها وذلك من خلال المطلب الأول، ثم بعد ذلك نتطرق إلى علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية وكيفية التمييز بينها وبين هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تحديد أوجه الالتقاء بينهما وذلك من خلال المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث فستتم فيه دراسة أهم المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية.

(1) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص17.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهم مراحل تطورها.**أولاً: تعريف السياسة النقدية:**

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد في القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز بين الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي.

حيث أن السياسة النقدية بدأت تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية أو سياسة الأسعار والسياسة التجارية، أو سياسة الأجور، للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية كل بحسب الزاوية التي ينظر منها، فقد عرفها الاقتصادي (Einzing) على أنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي⁽¹⁾.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها "كيان معرفي" الغرض منه تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التحكم في عرض النقود، وبعده من الوسائل التي أتاحتها العلم، وذلك نظرياً وتطبيقاً⁽²⁾.

ويرى جورج سوز " أن السياسة النقدية هي عبارة عن دراسة العلاقة بين المتغيرات في النظام النقدي، والأهداف الاقتصادية العامة"⁽³⁾.

كما عرفت السياسة النقدية أيضاً بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار.

(1) سامر بطرس جلد، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2009، ص131.
 (2) أحمد الغندور، السياسة النقدية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004، ص12.
 (3) محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، 2005، ص23.

ويرى (Kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين، كهدف الاستخدام الكامل وبنفس الاتجاه⁽¹⁾.

كما عرفت السياسة النقدية بأنها سياسة تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية⁽²⁾.

وجميع التعاريف السابقة تدخل ضمن المعنى الضيق للسياسة النقدية، أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفر واستعمال الائتمان، وكذلك الاقتراض الحكومي، أي حجم وتركيب الدين الحكومي.

وهكذا فإن مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض واستخدام الائتمان المصرفي، بل تمتد أيضا لتشكل السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي، لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد.

وهذا يعني أن السياسة النقدية لا تقتصر علاقتها بالعملة والائتمان المصرفي بل تشمل أيضا السياسة المالية وبخاصة ما يتعلق بالدين العام، ويهتم البنك المركزي في هذا الصدد بجميع العمليات المتعلقة بتحديد أنواع وحجم الإصدارات الخاصة بالقروض الحكومية وآجالها، وأسعار الفائدة عليها والتي تعرف بسياسة الدين العام.

ونستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية: هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة والتي تتخذها السلطات النقدية وذلك بغية التحكم في العرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.

(1) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006، ص185.

(2) Eduim mans field, "principles of macroeconomics, norton and company New york, 1988, p911.

ثانيا: مراحل تطور السياسة النقدية:

ظهر مصطلح السياسة النقدية في القرن التاسع عشر، وبذلك فإن هذا المصطلح يعتبر حديثا نسبيا، غير أن اللذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، مما أدى إلى مرور هذه السياسة بالعديد من المراحل والتي تعود أساسا إلى تطور الفكر الاقتصادي، إضافة إلى أن الأحداث الاقتصادية المتتالية التي كانت هي المحرك في ذلك، والتضخم الذي انتشر في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر والذي كان سببا في ظهور العديد من الأبحاث عن السياسة النقدية، كانت كذلك المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا إلى جانب التضارب الذي حدث بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى كانت من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية.

أما في القرن العشرين فقد أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة، وبصورة عامة فقد مرت السياسة النقدية بتطورات هامة انعكست على أهمية ودور السياسة النقدية من مرحلة لأخرى، وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية.

المرحلة الأولى:

لقد تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود، والتي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود، كما قال جون باتيست ساي (say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط المعاملات والتأثير في توزيع الدخل.

وقد كانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم، أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك على الخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية إثر الأزمة العالمية، وذلك على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كينز، حيث قلل كينز كثيرا في هذه الفترة من قدرة السياسة النقدية في تحفيز الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي ورأى أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك⁽¹⁾.

المرحلة الثالثة:

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها، كما تأكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، واعتمدت هذه الدول في موقفها هذا على كون السياسة المالية لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، وذلك لأن الحكومات لم تستطع بعد الحرب تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات⁽²⁾، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي⁽³⁾.

(1) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) Johanson, hary, " Essaysin Monetary Economics", 2nd ed. London, 1964, p275.

(3) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 20.

وهي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان) الذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرى المالئون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتوات بعد ذلك الدراسات الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو ذاك حتى جاء فريق ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي (والتر هيلر) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب.

ويشار إلى أن اقتصادي البنك وصندوق النقد الدولي يعطون السياسات النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية الدولية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، إلى جانب أنهم لا يهتمون السياسة المالية ويرون بأهميتها في رفد السياسة النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: السياسية النقدية بين الكينزية والنقدوية

إن أول ما بدأت به المدارس الفكرية في الاقتصاد هي المدرسة الكلاسيكية والتي سادت الفكر الاقتصادي قبل الثلاثينات، وقد قامت المدرسة الكلاسيكية على فكرتين أساسيتين كان يعتنقهما غالبية الاقتصاديين خلال هذه الفترة.

الفكرة الأولى: أنه كان يعتقد أن هناك قوى ذاتية مصححة قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في ظل نظم اقتصاد السوق.

الفكرة الثانية: أنه كان هناك ادعاء سائد بأن التغيرات في الكمية المعروضة من النقود تؤثر فقط على الأسعار وليس على النشاطات الاقتصادية الحقيقية.

لقد بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية حينما فشلت القوى الذاتية في معالجة مشاكل الكساد الكبير، فعندما حل الكساد الكبير ظهرت البطالة على نطاق واسع في

(1) محمد ضيف الله القطابري، المرجع السابق، ص 20.

جميع دول العالم وكانت واضحة في الولايات المتحدة الأمريكية ومرت سنوات دون أن يكون للقوة التلقائية أي نجاح في تخفيض مستوى البطالة.

وقد كان واضحاً أن هناك حاجة ماسة لإعادة تكوين نظرية للاقتصاد الكلي، وقد تم ذلك فعلاً بواسطة الاقتصادي الإنجليزي المعروف Jhon Maynard keynes وذلك عندما نشر كتابه الشهير *General Theory of Employment, Interest and Money*.

وقد كان كينز من المؤيدين للنظام الرأسمالي إلا أنه ومع ذلك كان يرى عيباً في ذلك النظام - على عكس ما كان يراه معاصروه - وهو أن هذا النظام لم يكن يتضمن - كما ذكر الكلاسيكيون - ميكانية ذاتية تعمل على عدم حدوث فترات الانكماش الطويلة وتجعل النظام قريباً من التوظيف الكامل لو حدث أن ابتعد عنه، وقد عرض كينز نظرية بديلة للنظرية الكلاسيكية أوضح فيها كيف يتحدد مستوى الدخل والتوظيف، كما شرح بوضوح لماذا قوى السوق لا تستطيع أن تؤكد لنا أن الطلب الكلي الفعال يتحدد تلقائياً عند مستوى التوظيف الكامل، وقد أشار كينز إلى أن مستوى التوظيف الكامل ما هو إلا ببساطة سوى أحد المستويات الممكنة، وأن هناك من المستويات ما يكون عند أقل من مستوى التوظيف الكامل، وقد كان كينز مقتنعاً أنه من الضروري للحكومة أن تأخذ المسؤولية من خلال سياستها الاقتصادية للوصول بالاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الأهمية العلمية للاختلاف بين الاقتصاد الكلي الكلاسيكي والاقتصاد الكلي الكينزي يجب أن نكون مدركين لآثارها فبمجرد أن نقبل وجهة نظر كينز بأن الاقتصاد لو ترك للقوى الطبيعية فقد لا يتجه للوصول إلى وضع التوظيف الكامل، وبالتالي فإن الطريق مفتوح لاستخدام السياسات التي تحقق هذا الغرض والتي استبعدتها وجهة النظر الكلاسيكية، ويمكن تحديد الاختلاف بين النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي من خلال عدة جوانب وذلك من خلال دراسة السياسة النقدية في كل من التحليلين الكينزي والنقدي.

(1) Dornbusch and others, Macro economics: third canadian edition, Mcgraw- hill ryerson limited, new yourk, 1989, pp- 20, 21.

أولاً: السياسة النقدية في التحليل الكينزي:

يختلف النموذج الكينزي عن النموذج الكلاسيكي من خلال عدة جوانب نذكر أهمها:

الجانب الأول: ويتمثل في اعتراف النموذج الكينزي للأفراد بحيازة النقود كأصل من الأصول التي تدخل في محافظ أصولهم وبالتالي فإن الزيادة في العرض النقدي لن تقود إلى زيادة في الإنفاق النقدي بنفس النسبة طالما سيتم سحب جزء من النقود المتداولة تداولاً نشطاً بغية الاحتفاظ بها كأرصدة عاطلة.

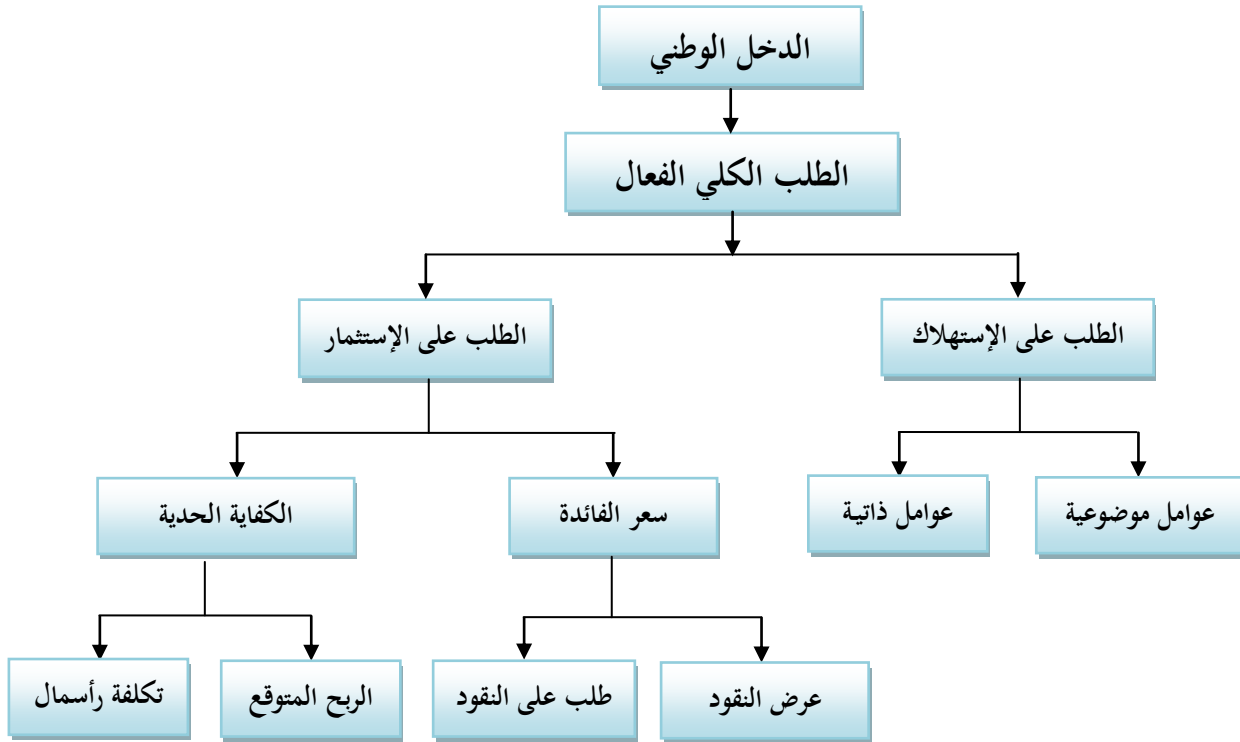
الجانب الثاني: ويتعلق أساساً برفض النموذج الكينزي لمبدأ سيادة المنافسة الكاملة في سوق العمل، إضافة إلى الاعتراف بوجود عناصر احتكارية في هذا السوق، وتصدر الإشارة إلى أن وجود العناصر الاحتكارية يؤثر على تخفيض درجة مرونة الأجور النقدية والأسعار وخاصة في الاتجاه النزولي.

الجانب الثالث: ويتمثل في رفض قانون ساي والذي يتمثل في أن العرض يخلق الطلب عليه، وبالتالي رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند العمالة الكاملة، وكذلك رفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار، فطالما أن فئة المدخرين تختلف عن فئة المستثمرين فمن قبيل المصادفة أن يتعادل الادخار مع الاستثمار.

الجانب الرابع: ويتمثل في رفض أن الادخار والاستهلاك يتحددان بسعر الفائدة، حيث يقرر كينز أن الاستهلاك ومن ثم الادخار يتحددان بمستوى الدخل، وأما سعر الفائدة فيتحدد ليس كما يرى الكلاسيك بتقاطع دالة الادخار مع الاستثمار ولكن عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جانب وحيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جانب آخر، أي أن سعر الفائدة يتحدد في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة⁽¹⁾.

(1) - أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة 1998، ص 229.

الشكل رقم 01 مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز:



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 36.

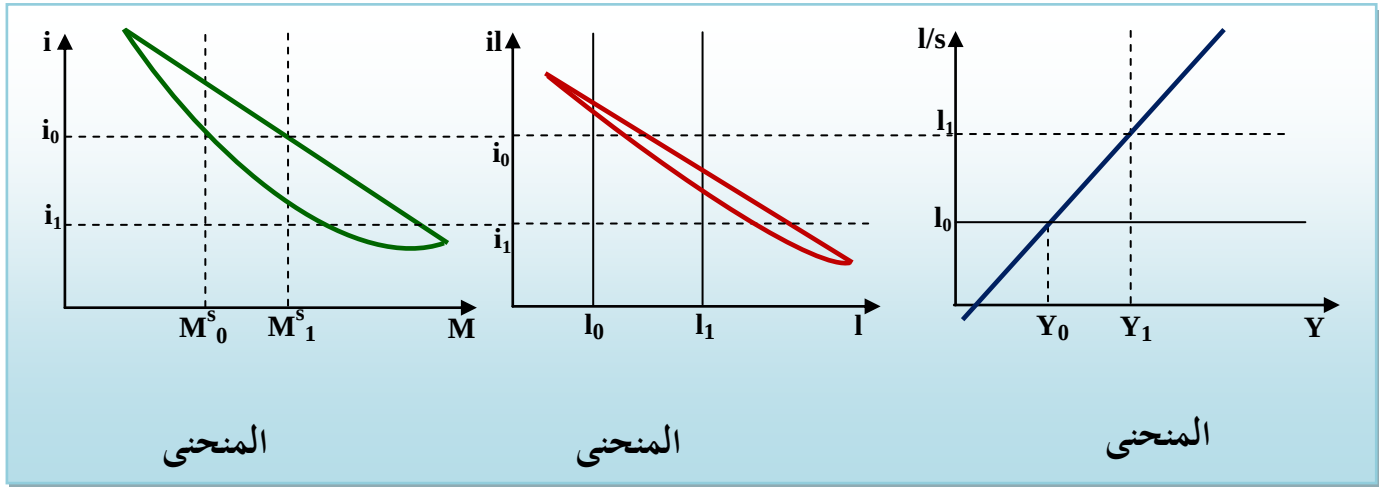
أثر النقود على التوازن الكلي:

يتميز التحليل الكينزي بصفة التأثير على المستوى الكلي ولهذا يجب البحث عن أثر المعروض

النقدي - السياسة النقدية - على المتغيرات الاقتصادية الكلية في التحليل الكينزي (معدل الفائدة،

الاستثمار، الدخل).

شكل رقم 02 دور السياسة النقدية في النموذج الكينزي:



Source: Robert J. Gordon and Others, Macro-économique 2^e édition, Gaétan morin éditeur, Canada, p 454.

بما أن في التحليل الكينزي الطلب على النقود M_d هو طلب لغرض المعاملات L_1 والطلب لغرض المضاربة L_2 أي أن $L_1 + L_2 = M_d$ وهذا يعني بأن الكمية الزائدة في عرض النقود وفي ظل ثبات الدخل سيكون $DMS = L_2$ وهذا ما يجعل الأعوان الاقتصاديين يوظفون هذه النقود المعروضة في السندات وبالتالي يزيد الطلب على السندات، ومن خلال زيادة الطلب عليها ترتفع قيمتها السوقية وبما أن هناك علاقة عكسية بين السعر السوقي ومعدل الفائدة للسند، وهذا ما يجعلها تنخفض من i_0 إلى i_1 وذلك من خلال ملاحظتنا للمنحنى رقم واحد.

يتحدد الاستثمار وفق كينز على أساس معدل الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يؤثر على الاستثمار وذلك من خلال إقبال المنتجين على الاستثمارات وعليه سيرتفع الاستثمار من i_0 إلى i_1 اتجاه اليمين (لاحظ المنحنى رقم 02).

إن زيادة الاستثمار عند كينز من شأنها أن تؤثر على الطلب الفعال الذي يتحدد وفق قيمة الاستهلاك والاستثمار إذ لهما علاقة طردية مع الدخل، فزيادة الاستثمار تعني زيادة الدخل وهو ما يظهر في المنحنى رقم (03) إذ ارتفعت قيمة الدخل من y_0 إلى y_1 وهذا بسبب عامل المضاعف.

هذا ما يجعلنا نتوصل إلى أن زيادة كمية النقود يترتب عنها حدوث زيادة في الدخل وفق التحليل الكينزي، ويمكن أن تحدث الحالة العكسية أي أن التخفيض من كمية النقود يؤدي إلى نقص في

الدخل وبالتالي فإن النقود غير محايدة وفقا لكيّنز وأن التحليل الكينزي يقرر بأن للسياسة النقدية تأثير على مستوى معدل الفائدة ثم على قرارات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والانتاج والدخل الوطني، وبالتالي على الاقتصاد ككل.

ثانياً: السياسة النقدية في التحليل النقدي:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعماء ميلتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي، وأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين أصحاب المذهب النقدي ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في مجال الفكر والتحليل النقدي فحسب، وإنما في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً. ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي لن يحقق الهدف المرجو، وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية.

على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فعالية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام). ولقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار.

وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد، وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي تنجر عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل.

هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلا حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة. أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع.

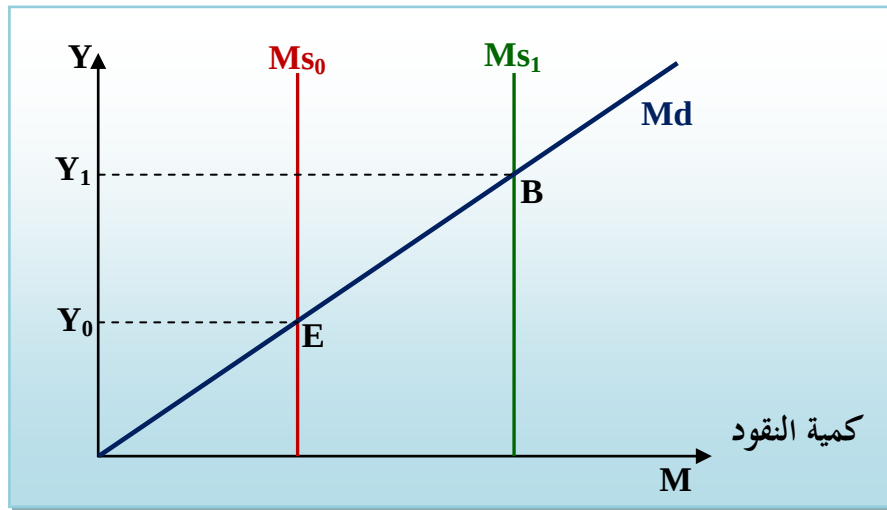
الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة ما يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى.⁽¹⁾

بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني.

مما سبق يمكن القول بأن الفكرة الرئيسية للنظرية المعاصرة تتمثل في أن التغيرات الممكنة في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية وبذلك تؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن توضيح أثر عرض النقود على مستوى الدخل من خلال الشكل التالي

شكل رقم 03 أثر عرض النقود على الدخل وفق التحليل النقدي



Source: Robert J. Gordon and Others, Macro-économique 2^e édition, Gaétan morin éditeur, Canada, p 456.

حيث يمثل المنحنى Ms عرض النقود الذي يقرره البنك المركزي، ويمثل المنحنى Md الطلب على النقود وهو يتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان، وبالتالي تمثل النقطة E التوازن في سوق النقد حيث فيها يتساوى عرض النقد Ms مع الطلب عليها Md عند مستوى

(1)- Robert J. Gordon and Others, Macro-économique 2^e édition, Gaétan morin éditeur, Canada, p-p 453-457.

الدخل النقدي y_0 ، فإذا ارتفع عرض النقود من Ms_0 إلى Ms_1 فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع بالاحتفاظ به، وهذا يعني أن النقود يجب أن تنفق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي،

فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد كما افترضته النظرية الكلاسيكية فلا يمكن زيادة الناتج الكلي ولا بد عندئذ من ارتفاع الأسعار بنفس الزيادة في النقود.

المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق العديد من الأهداف، ولكن في حقيقة الأمر لا تستطيع التكفل بذلك لوحدها، إذ أنها تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات، ومن هذا المنطلق ينشأ ما يعرف بالعلاقة بين السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية والمالية، لهذا سوف نتعرض لهذه العلاقة وذلك على النحو التالي:

أولاً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها، وتعتبر السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية والدليل على ذلك هو تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وسنقوم بتفصيل هذه العلاقة على النحو التالي:

أ- كمية النقد المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي.

ب- علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي.

ج- السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية.

أ- كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:

إن التغير في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار وهذا حسب النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز أشار إلى أن التغير في كمية النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد ما تؤثر على الطلب، وعن طريق التغير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار، وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار، فإنه سوف يؤدي إلى زيادة العرض لأن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل بعد، (أي في حالة عدم التشغيل الكامل) وأن الأسعار سوف لا تتأثر بالارتفاع وذلك تأكيد على عدم وجود علاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في كمية الأسعار، إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل⁽¹⁾.

إلا أن فريق النقديين بزعماء ملتون فريدمان يعترف بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة بمستوى الإنتاج ومستوى الأسعار.

عند زيادة وسائل النقد المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة كما أن ذلك سوف يؤدي إلى بروز ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي فإن التغير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج والأسعار أيضاً، وبهذا يمكن القول أن زيادة كمية النقود تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي وخاصة في حالة الركود أي في حالة عدم التشغيل الكامل، كما أنها يمكن أن تلعب دور المفرمل لحدة التوسع لإيقاف التيارات التضخمية عن طريق السياسة النقدية، ومنه نستطيع القول بأنه عن طريق السياسة النقدية يكمن التأثير على الاقتصاد، والعمل على الخروج من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش الاقتصادي ومن حالة التضخم إلى حالة التوازن الاقتصادي.

ب- علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي:

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط كاف يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل (توازن

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المدفوعات الخارجية، استقرار معدل الصرف)، وإحداث هذه التوازنات المرغوب فيها فإن السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولات اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي، وخاصة الإنتاج والأسعار.

تستطيع السياسة النقدية أن تؤدي دورا هاما بالنسبة لسياسة التصنيع وذلك باستخدام السياسة التفضيلية في منح القروض، فإذا أرادت الدولة أن تشجع قطاعات في الاقتصاد الوطني فإن السلطات النقدية تستطيع أن تقرض بأسعار فائدة تفضيلية ومدة تمييزية للقطاعات التي تريد أن تدعمها ولا تراها سببا في حدوث التضخم، والعكس أيضا صحيح، كما يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تطوير وتقوية القطاعات الرائدة والأساسية بالنسبة للتصدير من ناحية، كما تسمح عن طريق معدل سعر الصرف المرغوب فيه أن تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنية أمام المؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

وتستطيع كذلك أن تؤثر السياسة النقدية على الاستهلاك إما بالزيادة أو بالتقييد، فعن طريق التوسع في التسهيلات الائتمانية يزداد الاستهلاك، أما تخفيض الاستهلاك فيكون عن طريق تقييد الاقتراض من أجل تقييد الاستهلاك وتشجيع الإنتاج، وخاصة في البلدان التي تعاني من قلة الإنتاج وزيادة الاستهلاك وهذا بالتنسيق مع السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأجور لتحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية⁽¹⁾.

ج- السياسة النقدية والدورات الاقتصادية:

ارتبط التوسع والانكماش الاقتصادي خلال الجزء الأكبر من الفترة (1952-1978) بزيادة معدل النمو النقدي وانخفاضه، وبصفة عامة فإن الدليل العملي على مدى مئة سنة من التاريخ النقدي يؤكد الحكم بوجود علاقة بين النقود والدورات الاقتصادية، إذ ينخفض النمو النقدي قبل أو أثناء الانكماش ويرتفع أيضا قبل أو أثناء التوسع الاقتصادي، وهذا الكلام يؤكد ارتباط السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصادي ودورها في محاربة التضخم أو الكساد على حد سواء، ولما كانت أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل عال من النمو، فإن هذا يبرر علاقة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة والتضخم

(1) صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 105.

وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية، وبالتالي فيمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في البلدان المتخلفة، ونستطيع عن طريق السياسة النقدية محاربة التضخم ومحاربة الكساد وذلك عن طريق استخدام مختلف أدواتها.

ثانياً: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

تتضمن السياسة المالية تغيير معدلات الضرائب والإنفاق الحكومي فزيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض نمو (GNP) وتخفيض معدلات التضخم، أما تخفيض الضرائب فيحقق عكس ذلك، وكذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف تزيد من معدل نمو (GNP) وتزيد من معدلات التضخم أيضاً، بينما تخفيض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى عكس ذلك⁽¹⁾.

كما تعتبر السياسة المالية محددا رئيسيا للتطورات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي، لأن القطاع الحكومي في معظم الدول مسؤول مباشرة عن جزء كبير من النشاط الاقتصادي، كما يؤثر من خلال نشاطه الإنفاقي وقدرته على تعبئة الموارد بشكل غير مباشر على كيفية استخدام الموارد في القطاع الخاص⁽²⁾.

كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

أصبح من المعتاد تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقود للقيام بدورها في النشاط الاقتصادي، وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة، وبعض أنواع الضوابط النقدية التي لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية، ولكن بعضها الآخر مستقل نسبياً ويمكن تمييز ما يلي⁽³⁾:

- الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد.

(1) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار الكتب، الكويت، 1994، ص 84.

(2) محمد صالح جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(3) صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 106.

- الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاصة.
- برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

إن الإجراءين الأولين من الضوابط النقدية يتم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق أدوات السياسة النقدية مثل تغيير حجم الاحتياطي المتاح للبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي النقدي القانوني وسياسة السوق المفتوحة، وترتبط هذه الإجراءات ببرنامج الحكومة. ويتم تنفيذ برامج القروض غالباً بواسطة إدارات المؤسسات وليس بواسطة البنك، ولها علاقة جزئية بسياسة الميزانية عادة.

وهناك محاولة أخرى للتمييز بين السياسة المالية والنقدية حيث يتم تقديم معياران للفرقة بين هاتين السياستين⁽¹⁾:

المعيار الأول: معيار السوق، حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان، أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى، إن هذا المعيار للتمييز يبدو من الناحية النظرية واضحاً، إلا أنه يحتوي على عيب هو أن جزءاً من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك.

المعيار الثاني: فهو يتعلق بجهاز واضع السياسة، فالجهاز الذي يتكفل بوضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز الذي يقوم بوضع السياسة المالية، حيث يقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وبصفة عامة يمكن التمييز بينهما نظراً لاختلاف طبيعة كل منهما:

(1) صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 106.

- تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي والمالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها.
- إن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تعديلها في وقت قصير جداً مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموماً.
- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي، ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم، أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ إجراءات انكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون ذات أثر أقل في تشجيع التوسع.

طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية:

هناك اعتقاد سائد بأن الحكومة تستطيع أن تتخذ -ويجب أن تتخذ- من القرارات ما تستطيع به أن تؤثر على المتغيرات الأساسية مثل التضخم والبطالة ولكن لم يتفق الاقتصاديون فيما بينهم على الإجراءات اللازمة لتحقيق النتائج المرغوبة، والسبب الرئيسي لهذا الاختلاف بين الاقتصاديين هو أننا لازلنا نعاني من قصور في الفهم العميق للظواهر الاقتصادية، بمعنى أنه لا يزال ينقصنا نظريات جيدة، ذلك أنه لا توجد نظرية واحدة معينة تلاؤم تماماً الحقائق التي نخضعها لها، بمعنى أن كل واحد منا إنما يتبنى تلك النظرية التي تؤيد نزعاته وربما تحيزاته، ولا يجب أن نفهم ذلك على أن الاقتصاد هو مجرد آراء بل بالعكس، فهناك نظرية تعالج قلب وجوهر الاقتصاد، وتتمتع بتأييد على نطاق واسع من الاقتصاديين بصرف النظر عن وجهة نظرهم فيما يتعلق بالسياسة التي يتبنونها، وعلى أية حال فالسؤال الذي يعترضنا هو: هل ينبغي استخدام أدوات السياسة النقدية أم أدوات السياسة المالية؟⁽¹⁾

هذا السؤال أحدث نقاشاً طويلاً بين أنصار السياسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان وأنصار السياسة المالية بزعامة والتر هيلر (Heller Walter) ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها

(1) سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها. إلا أن المناقشة الحديثة تكمن في الإجابة على التساؤل التالي: هل يجب أن تمارس السياسة تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحدهما موازنة وأداة علاجية للأخرى⁽¹⁾؟.

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها وأهم الأسباب التي تدعو إلى ذلك تتمثل في:

- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تم توجيه اللوم إلى السياسة النقدية في الحالة الأولى، وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.
- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الملاحظة عندما تستخدم السياسة المالية وحدها لتنشيط الاستثمار الخاص، وذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي أو الإنفاق العام ويمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا عن محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 107.

- عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث غالبا عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتنتهج كل حكومة سياسة مخالفة لسياسة الحكومة التي سبقتها.
- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم بل لا بد من تكامل وتكافل أيضا مع السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، وبدون شك فإن ما يصلح لهذه المهمة هي السياسة المالية.
- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة.
- كما بينت التجارب أيضا أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد في العديد من الحالات، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى، وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسة النقدية والمالية.
- إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية التي لا يمكن لا للسلطات الاقتصادية ولا للدولة أن تهملها، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف اقتصادية وغير اقتصادية⁽¹⁾.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص108.

نقاط الالتقاء بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا أنه توجد نقاط التقاء بينهما وتتمثل في:

النقطة الأولى: وتعلق هذه النقطة بالقرض العام حيث أن عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته، كما أنه يعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدولة، وكل هذه الاعتبارات تحدد السياسة المالية، أما شكل القرض (أي شكل سدادته، ومن حيث الأجل القصير أم الطويل، وسعر الفائدة وفئاته) فيتعلق بالسياسة النقدية.

النقطة الثانية: وتتمثل في تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الإصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنه يعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامة للدولة، أما الاعتبارات الخاصة بالطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابله وحجمه وطريقة سدادته فهي تتعلق بالسياسة النقدية.

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس السيولة الفائضة للاقتصاد.

كما يمكن في نفس الوقت الاعتماد على الأساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضييق فرص الائتمان المتاح للأفراد والمؤسسات عن طريق رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقتربين هذا في حالة التضخم، أما في حالة الانكماش فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق، كما تطالب النظرية الكينزية بإحداث عجز في ميزانية الدولة، ويتم ذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي كما يمكن في نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم.

أهمية التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التنسيق والتكامل والتلاؤم بين وسائل وأهداف السياستين النقدية والمالية بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف ووسائل هاتين السياستين، ولكن التنسيق لا يعني أن كلا من السياستين النقدية والمالية لا بد وأن تكون توسعية أو انكماشية. بل يجب التأكيد في هذا المجال أن أي تركيب للسياسة العامة يتضمن سياسة مالية توسعية، وسياسة نقدية انكماشية أو العكس بشكل يؤدي إلى النتائج المرجوة التي ترغبها السلطات النقدية والمالية معاً، بحيث تكمل كل من السياستين الأخرى، وتسهمان بشكل فعال في معالجة الاختلالات الاقتصادية، فعلى سبيل المثال لنفرض وجود تضخم في بلد ما نتيجة زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي بسبب بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل للموارد حيث يتعذر زيادة حجم الإنتاج، في هذه الحالة تقوم السياسة الاقتصادية العامة من خلال السياستين النقدية والمالية باتخاذ إجراءات لتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وتمثل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تخفيض حجم السيولة وحجم المعروض النقدي بواسطة الرقابة الائتمانية التي يقوم بها البنك المركزي من خلال استخدامه لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان الممنوح من المصارف إلى قطاعات الاقتصاد الوطني.
- قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد لتخفيض حجم السيولة المحلية أو المعروض النقدي.
- تخفيض مستويات الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري.
- زيادة مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعيتها المباشرة وغير المباشرة وتخفيض حجم الإعانات الحكومية.

ويتضح من خلال الإجراءات السابقة أن الجانبين الأول والثاني يتصلان مباشرة بالسياسة النقدية، أما الجانبان الثالث والرابع فيتصلان بالسياسة المالية، لذلك لا بد من التكامل والتنسيق بين الإجراءات المذكورة للوصول إلى الهدف الأساسي الذي تسعى إليه السياسة الاقتصادية العامة

(1) محمد صالح جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

للدولة ألا وهو الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن بين العرض الكلي من السلع والخدمات والطلب عليها.

أما في الحالة العكسية أي عندما يكون الوضع الاقتصادي للدولة يعاني من الركود ففي هذه الحالة ينصب اهتمام السياسة الاقتصادية العامة للدولة على اتخاذ إجراءات وتدابير معاكسة للإجراءات السابقة المتخذة في حالة التضخم وذلك من خلال:

- زيادة حجم القروض المقدمة إلى الأفراد وتخفيض حجم الاقتراض الحكومي من الأفراد بهدف زيادة العرض النقدي وبالتالي زيادة حجم الطلب الكلي.
- تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح القروض المصرفية للأفراد والمؤسسات لزيادة حجم الإنفاق الكلي عن طريق أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لتوحيد الائتمان مثل نسبة الاحتياطي القانوني، آجال القروض، أسعار الخصم وغيرها.
- زيادة المدفوعات الحكومية كالإعانات والدعم وتخفيض حجم الضرائب.

المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية:

إنه من البديهي بأن تحتاج السلطات النقدية للعديد من المعلومات المهمة والتي تتعلق بعدد من الوحدات وذلك قصد وضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة، حيث أن هذه الوحدات الرئيسية التي تؤدي دورا مهما في النشاط الاقتصادي هي القطاع الحكومي، قطاع العائلات، قطاع الأعمال المالي العام والخاص، قطاع الأعمال غير المالي العام والخاص كذلك، والقطاع الخارجي.

ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التطرق إلى كل وحدة على حدى:

أولاً: القطاع الحكومي وقطاع العائلات:

أ- القطاع الحكومي: يحتاج واضعوا السياسة النقدية إلى معلومات من القطاع الحكومي الذي لا يزال يشغل حيزا هاما في الاقتصاد على الرغم من تنامي دور اقتصاد السوق في العديد من

بلدان العالم، إلا أن دور القطاع الحكومي يبقى عاملاً أساسياً في توجيه وتحريك الاقتصاد، وذلك انطلاقاً من رسم السياسات الاقتصادية والقيام بتنفيذها والسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بها.

فقطاع الحكومة يقوم بفرض الضرائب ويقوم بإعداد معدلات لفرضها حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع، كما تقوم الحكومة بعملية الإنفاق العام، حيث يتأثر هذا الإنفاق حسب طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع وفلسفته في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ودرجته وطرقه، وهناك نوع آخر من الإنفاق العام وهو الدعم أو الإعانات التي تقدمها الدولة إلى بعض الأفراد لعلاج مستوى الإنفاق لديهم، ويقوم الحاصلون على هذه الإعانات بإعادة إنفاقها، كما تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والمشروعات المختلفة ومن الجهاز المصرفي، كما تقوم هي أيضاً بعملية الإقراض، بالإضافة إلى سن القوانين والتشريعات المختلفة والمؤثرة في الواقع الاقتصادي، وتعتبر الميزانية العامة الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ثم إن تقلبات حالة الميزانية بين العجز والفائض لها دورها في استقرار الاقتصاد الكلي، كما أن لها تأثير على السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

وبالتالي فإن السياسة النقدية تحتاج إلى معلومات شاملة عن هذا القطاع لما له من تأثير على الحياة الاقتصادية بصفة عامة وفي العلاقات النقدية بشكل خاص⁽¹⁾.

ب- القطاع العائلي:

القطاع العائلي يقصد به قطاع الأسر المستهلكة أو قطاع المنفقين على الاستهلاك حيث يقوم هذا القطاع بشراء السلع والخدمات المنتجة وذلك مقابل إنفاق الدخل التي يحصل عليها من تأجير عناصر الإنتاج (الأرض، العمل ورأس المال) فهذا القطاع يحصل على الدخل النقدي من بيع خدمة عناصر الإنتاج لقطاع الأعمال العام والخاص، كما أن قطاع العائلات يقوم بالإدخارات ولا ينتج عنها انخفاضاً في الإنفاق الكلي إذ تحول بواسطة الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال لزيادة الإنفاق الاستثماري، وبذلك تحتاج السياسة النقدية أو بمعنى دقيق يحتاج واضعو السياسة النقدية إلى دراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 110.

يتأثر قطاع الأعمال العام والخاص بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الحكومة بتشجيع بعض السلع، وقد تقوم بفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج بعضها الآخر، وقد تكون في بعض الحالات الدولة مسئولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فإن الدولة تؤثر على ذلك من حيث نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، وكذلك طرق التسعير المستخدمة، لما لذلك من آثار هامة على تخفيض الموارد والدخول والأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دوراً أساسياً في الإنتاج وخاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع هو المحرك الأساسي لكل المجالات الاقتصادية، بالإضافة إلى دوره في الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذا تأثيره على عرض النقود بالزيادة أو الانخفاض وعلى وضع قطاع العالم الخارجي بالزيادة في حالة الصادرات، وبالانخفاض في حالة الواردات.

علماً أن القطاع الخاص يعمل من أجل تحقيق الأرباح من استثماراته من خلال بيع منتجاته، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره في الاقتصاد⁽¹⁾.

ثالثاً: القطاع المالي العام والخاص:

يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد لما يقوم به من توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وللإقتصاد بشكل عام ضمن إطار حدود السياسة النقدية التي تقوم برسمها السياسة النقدية، وهذا انطلاقاً من سياستها العامة واحتياجات الاقتصاد أو استجابته لتعليمات صادرة عن الحكومة.

فالقطاع المالي يوفر للحكومة موارد مالية للقيام بالإنفاق ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث أن القطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية، وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، كما تمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة، وتقوم بإدارة الدين العام، كما تحتفظ الحكومة باحتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية في البنك المركزي إلى غير ذلك.

(1) صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 111.

أو كما أن القطاع المالي الخاص يقترض من الجهاز المصرفي إما قروضا للاستهلاك للاستثمار أو للاستغلال، كما يودع موارده المالية لدى القطاع المالي الخاص أو العام.

وبهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي بلد كان سواء متقدما أو متخلفا إلى معلومات تتعلق بمعاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

رابعاً: القطاع الخارجي:

أصبحت اقتصاديات العالم مرتبطة ببعضها البعض، فقد ينتج القمح في الجزائر وتقوم باستهلاكه دول أخرى في حين أن المستهلكين الجزائريين لا يخلو طعامهم من فاكهة من دول أخرى، فمثلا الجزائر تحتاج إلى القهوة من البرازيل، في حين أن دول أخرى قوية تحتاج إلى بترول الجزائر مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي للتبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع مصدرا أساسيا لسد حاجة الطلب المرتفع على السلع والخدمات الأجنبية وهو ما يعرف بالواردات، كما أنه عبارة عن سبيل لتصريف السلع والخدمات الفائضة عن حاجة هذا المجتمع إلى مجتمع آخر ربما يكون في أمس الحاجة لهذه السلع والخدمات، وفي المقابل فإن هذا التبادل سيدر تدفقات رأس مالية بالنسبة للمصدرين، كما يسرب أموال خارج البلد في حالة الواردات، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي للدولة إما بزيادة عرض النقود في حالة زيادة الصادرات عن الواردات أو بانخفاض عرض النقود في الحالة العكسية.

وكخلاصة لما سبق ذكره ترتبط هذه القطاعات مع بعضها البعض من خلال دخولها في تعاملات ومبادلات سواء كان ذلك في سوق العمالة أو سوق السلع والخدمات أو أسواق المال، علما أن أداة التداول في هذه الأسواق هي النقود وبالتالي فإن أثر السياسة النقدية سيكون واضحا في هذه الأسواق من خلال تأثيرها على الكتلة النقدية.

وعلى هذا الأساس فإن السلطة النقدية تحرص كل الحرص على الابتعاد عن حالات الاختلال، وذلك بمحاولة المحافظة على حالة الاستقرار، وقد يكون الاختلال الناجم إما داخليا أو

خارجيا، ويتشكل الاختلال الداخلي من جراء حدوث الفجوة بين الناتج الفعلي والناتج الممكن⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية:

على الرغم من اختلاف أهمية السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية لأخرى ومن نظام سياسي لآخر، إلا أن الكل يكاد يتفق على دور وأهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة النقدية تسعى إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة في تغيرات العرض النقدي والتأثير على أسعار الفائدة، كما أن للسياسة النقدية دورا فعالا في معالجة التضخم وخصوصا في البلدان النامية نظرا لارتفاع الكبير في معدلات التضخم⁽²⁾.

ويتضح دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال مقدرتها على جعل معدل نمو العرض النقدي ينمو بمعدل يعادل معدل قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي يمكن تفادي التضخم والانكماش⁽³⁾.

وسنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم أهداف السياسة النقدية وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب، حيث يتم من خلال المطلب الأول دراسة الأهداف الأولية للسياسة النقدية، ثم بعد ذلك سوف تتم دراسة الأهداف الوسيطة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد خصص لدراسة الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي عبارة عن متغيرات يحاول البنك أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع

(1) صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 112.

(2) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، 2007، الإسكندرية، ص 293.

(3) محمد صالح جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.

وتتكون الأهداف الأولية من قسمين من المتغيرات، القسم الأول وهو عبارة عن مجتمعات الاحتياطات ويتضمن كل من القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة... وغيرها، وهذا ما سنتعرض له من خلال النقطة الأولى.

أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وهذا ما سنحاول أن نبينه من خلال النقطة الثانية.

أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية:

يحتفظ الأفراد والمؤسسات بأرصدة نقدية سائلة لغرض الاحتياطي النقدي، ويعود الطلب على السيولة لغرض الاحتياطي إلى توفر حالة اللايقين من ظروف المستقبل التي يمكن أن يتعرض لها الأفراد أو المؤسسات، وعلى ذلك يحتفظ الأفراد والمؤسسات بجزء من الدخل النقدي لهذا الغرض، وذلك خوفاً من تعرض الاقتصاد إلى حالة الكساد⁽¹⁾. هذا بالمفهوم الضيق، أما بالمفهوم الواسع فإن القاعدة النقدية تتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

(1) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، الإسكندرية، ص 120.

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة) ⁽¹⁾.

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة؟ وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة، كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة، وليس بالتظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجموع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجموع كهدف أولي أو تشغيلي.

ثانيا: ظروف سوق النقد:

تسمى المجموعة الثانية من الأهداف الأولية بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، وتعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض سعر الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصد البنكية هو سعر الفائدة على الأرصد المقترضة لمدة قصيرة أي يوم أو اثنين بين البنوك ⁽²⁾.

أما الاحتياطات الحرة: فتتمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 124.

(2) نفس المرجع، ص 125.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينيات والخمسينيات والستينيات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية، ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرون أنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط لديهم.

كما أن الكينزيين يهتمون بالتحكم في مجتمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان حول ظروف سوق النقد وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية يصلح لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية إلى جانب تأثيرها هي الأخرى على الأهداف الوسيطة، ولذلك فإننا نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة، وكذلك الذي يسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعملة.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار الأسعار، ولإشارة فإن السياسة النقدية تستخدم الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها إلى جانب توفر بعض الشروط في هذه الأهداف وسنبداً بدراسة أهم هذه الفوائد ثم بعد ذلك ننتقل إلى الشروط التي يجب توفرها في الأهداف الوسيطة، وكنقطة ثالثة سنقوم بدراسة الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية.

أولاً: فوائد استخدام السياسة النقدية للأهداف الوسيطة: هناك العديد من الفوائد الناتجة عن استخدام السياسة النقدية للأهداف الوسيطة نذكر منها:

الفائدة الأولى: تتمثل الفائدة الأولى في كون الأهداف الوسيطة عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للمصارف المركزية أن تؤثر عليها، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلاً على تقلبات المجمعات النقدية، وعلى سعر الصرف، بالإضافة إلى معدلات الفائدة، في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار والإنتاج والأجور⁽¹⁾.

الفائدة الثانية: تتمثل الفائدة الثانية التي تنتج عن استخدام الأهداف الوسيطة في كونها بشكل أو بآخر إعلاناً لإستراتيجية السياسة النقدية، فبإعلانه عن هدفه أو أهدافه الوسيطة يتوخى البنك المركزي التالي⁽²⁾:

- إعطاء الوكلاء الاقتصاديين إطاراً أو مرجعاً لتركيز وتوجيه توقعاتهم، وهذا ينطبق على الوكلاء الاقتصاديين المقيمين وغير المقيمين أيضاً، وتحديداً على أولئك الذين يحملون على التدخل في سوق رؤوس الأموال وأسواق الصرف والذين يستطيعون تقييم الطابع المقيد أو التوسعي، إلى هذا الحد أو ذاك للسياسة النقدية.
- التعبير علناً عن قراره، لأنه بتعبيره عن أهدافه يلتزم بالتحرك إذا لم يتم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة، لذلك فإن المصرف المركزي يتسلح بمبرر جيد يخول له الصمود أمام التماسات السلطات العامة في حالة حث هذه الأخيرة له على إبداء المزيد من المرونة، فالأهداف الوسيطة عندما تنشر تشكل ضماناً لاستقلالية واستمرارية السياسة النقدية.

(1) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، 2000، لبنان، ص 193.
(2) w.j.boumol, "dynamic economics", 2nd ed, macmillan, 1970, p201.

ثانياً: الشروط التي يجب توافرها في الأهداف الوسيطة:

هناك عدة شروط يجب توافرها في الأهداف الوسيطة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

أ- القابلية للقياس: يعتبر قياس الهدف الوسيط بدقة وفي الوقت المناسب أمراً أساسياً للحكم على مدى فعالية إجراءات السياسة النقدية، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة قد تكون شهرياً أو بتأخير لمدة أسبوعين مثلاً وقد تصل حتى السنة، ومن ناحية أخرى فإن بيانات الناتج القومي أقل دقة من بيانات القاعدة النقدية، والقاعدة النقدية هي وسيطة بدلاً من التركيز على أهداف أخرى مثل الناتج القومي، ولذلك فالأهداف الوسيطة تقدم إشارات أوضح عن اتجاهات سياسة البنك المركزي⁽¹⁾.

ب- القدرة على التحكم في الهدف الوسيط: للتأكد من بناء الإستراتيجية بشكل جيد وجني ثمارها يجب على البنك المركزي أن يكون لديه القدرة على التحكم في الهدف الوسيط، ولا تعني القدرة على السيطرة معرفة خروج المتغير المستخدم كهدف وسيط على الاتجاه الصحيح، وإنما يجب أن تكون لديه القدرة أيضاً على إعادة المتغير المستخدم إلى الطريق المرسوم له لتحقيق الهدف النهائي، ويمكن للبنك أن يسيطر على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ولكن قد تفوق سيطرة البنك على سعر الفائدة أكثر من العرض النقدي وذلك لأن البنك لا يمكنه السيطرة على توقعات التضخم ولهذا فلا يمكنه أن يجزم بأفضلية التحكم في سعر الفائدة أو القاعدة النقدية كهدف وسيط⁽²⁾.

ج- إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: يعتبر هذا المعيار أكثر أهمية، إذ يجب أن تتوفر إمكانية التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي لكي يلعب دوره بشكل جيد كهدف وسيط، ولا يزال النقاش قائماً حول أفضلية سعر الفائدة والعرض النقدي كأهداف وسيطة مرتبطة بالأهداف النهائية، إلا أن التجارب العملية تتجه إلى تفضيل التنبؤ بأثر العرض النقدي على الأهداف النهائية وعلى أثر سعر الفائدة مما يؤدي إلى استخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.

(1) لعلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، 2010، ص 63.

(2) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 133.

ثالثاً: كما سبق وأن أشرنا أن الهدف الوسيط هو عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة، والتي سنقوم بدراستها من خلال المبحث الثالث.

وتتمثل الأهداف الوسيطة بمتغيرات نقدية كلية، وسعر الفائدة إضافة إلى أسعار الصرف:

الهدف الوسيط الأول: سعر الفائدة كهدف وسيط:

تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الاقتصادي إلى قرون غابرة، وتزايدت أهميتها في العصر الحديث وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾، حيث أن الخيار هو في منتهى الدقة، فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة أخرى تعتبر معدلات الفائدة أيضاً بمثابة أدوات للسياسة النقدية، وفي هذا الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية في الآن عينه. فضلاً عن ذلك لا يفرض في أي بلد على الإطلاق معدل فائدة واحد على جميع الوكلاء الاقتصاديين، إذ أن العديد من هؤلاء الأخيرين يحصلون دائماً على قروض بمعدلات فائدة أفضل من تلك التي تفرضها الشروط العامة للسوق، وهذا بالتأكيد يشكل عاملاً مشوهاً لمعنى الهدف الوسيط المتعلق بمعدل الفائدة⁽²⁾.

مستوى معدل الفائدة:

فيما يتعلق بتحديد معدلات الفائدة يبدو من الواضح أن هذا التحديد هو غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضاً أن السلطات العامة لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى معدلات الفائدة، لأن مستوى هذه المعدلات يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأسر و المشروعات. فيما يتعلق بالمشروعات من البديهي أن يقوم منظموها بمقارنة مردودية خياراتها الاستثمارية وكلفة رؤوس الأموال الضرورية لتحقيقها (التمويل الذاتي، الطلب إلى المساهمين، القروض مقابل سندات أو القروض المصرفية) ومن البديهي أنه كلما كانت

(1) لحلو موسى بوخاري، المرجع السابق، ص 64.

(2) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 195.

كلفة رؤوس الأموال مرتفعة كلما كان المشروع أقل إقداما على الاستثمار، لكن على الرغم من ذلك لا تقتضي المغالات في تقدير تأثير معدل الفائدة على سلوك المستثمرين، إذ أن هناك عوامل أخرى تؤثر في قرارات هؤلاء الاستثماريين.

فبعض الاستثمارات هي أكثر من ضرورة من أجل استمرارية المشروع ونعني بذلك استثمارات التحديث التقني الضرورية للصمود في مواجهة المنافسة والاستثمارات التي تسمح بزيادة الطلب⁽¹⁾.

كذلك فإن مردودية الاستثمار يجب أن تقيم في الأجل الطويل، والمشروع يأمل في أن يرى الكلفة الوسطية لاستدائته تنخفض، لاجئا إلى الاستدانة لأجل قصير نسبيا عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة، ومعيدا النظر في هيكله ديونه في فترات انخفاض المعدلات، إذ من الطبيعي رؤية معدلات الفائدة على القروض القصيرة الأجل تتجاوز بوضوح المعدلات على السندات في فترات ارتفاع كلفة النقد، وهذا عائد بالتأكيد لكون مدراء المشروعات لا يرغبون في الالتزام بمعدلات فائدة مرتفعة لفترات طويلة جدا من الزمن.

ويمكن القول بأن تتراوح حساسية المشروعات على تغيرات معدلات الفائدة تبعا لهيكله ديونها، فالقروض القصيرة الأجل تتأثر -تقريبا- فورا بتغيرات معدلات الفائدة، في حين أن ذلك لا ينطبق على القروض الطويلة الأجل التي لا تتغير معدلاتها إلا إذا كانت ترتبط بمعدلات متحركة أو قابلة لإعادة النظر فيها.

أما بالانتقال إلى الأسر فيلاحظ أن سلوك هؤلاء فيما يتعلق بالادخار والاستدانة لم يكن في السابق يتأثر إلا على نحو ضعيف جدا بتغيرات معدلات الفائدة، حيث أنه حاليا يبدو ذلك غير صحيح تماما، فالمنافسة بين المؤسسات المصرفية و تطور نظم المعلومات جعلت من المدخر أكثر حساسية مما كان عليه في السابق، على شروط التعويض الذي يتقاضاه عن مدخراته، كما أن شكل وحجم الادخار يرتبطان بشروط التعويض المعروضة على المدخر⁽²⁾.

(1) لحو موسى بوخاري، المرجع السابق، ص 98.

(2) philipe jaffre, "monnaie et politiques monetaires", 4nd ed, economica, 1996, p.p 100,102.

وكخلاصة لما سبق فإن المشروعات والأسر على حد سواء هم حالياً شديدي الحساسية على كلفة قروضهم وعلى التعويض الذي يتلقوه جراء (مدخراهم)، لهذا السبب يتوجب على السلطات العامة أن تولي اهتماما خاصا لتقلبات معدلات الفائدة لكن السؤال الأصعب الذي لم نجب عليه لغاية الآن: ما هو المستوى الأمثل لهذه المعدلات؟

بالتأكيد في إطار هذه الفقرة لا يمكن الدخول في تفاصيل النماذج النظرية والتجريبية العديدة التي يمكن أن تشكل إجابة وافية عن هذا السؤال ونكتفي باستخلاص الدروس من التجارب السابقة⁽¹⁾.

العوامل المحددة لمعدلات الفائدة:

إن أبرز النظريات الاقتصادية التي تطرقت إلى تحديد معدلات الفائدة هما النظريتان الكلاسيكية والكينزية.

1. تبعا للفرضية الكلاسيكية، هناك سوق لرؤوس الأموال القابلة للإقراض التي يصدر عرضها عن المستثمرين أو المدخرين، وطلبها عن المنظمين من أجل تمويل استثماراتهم، وعن طريق تفاعل العرض والطلب في السوق ينشأ مستوى لمعدلات الفائدة.

2. أما تبعا للفرضية الكينزية، فإن معدل الفائدة لا يتحدد عن طريق عرض وطلب رؤوس الأموال القابلة للإقراض، بل من خلال كمية النقد قيد التداول التي ترتبط بسلوك المصرف المركزي، وبذلك فإن مستوى معدلات الفائدة يؤثر على توزيع الادخار بين نقد وتوظيفات طويلة الأجل.

● لا يمكن لمعدل الفائدة أن يكون غير مبال بوضعية سوق رؤوس الأموال القابلة للإقراض، أي بغرض التوظيفات المالية وبالطلب على التمويل.

● يرتبط معدل الفائدة بالسياسة النقدية، فإذا كانت قروض مؤسسات الإقراض شحيحة فإن حاجة الاقتراض يجب أن تتصحح على حجم رؤوس الأموال القابلة للإقراض في الأسواق وبعدهم تحقق ذلك فإن سعر النقد سوف يرتفع، ومنه فإن

(1) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 197.

كمية النقد قيد التداول تؤثر إذا على معدلات الفائدة، وهذا ما يقول به الكينزيون⁽¹⁾.

فالأهمية الإستراتيجية لمعدلات الفائدة بالنسبة للاقتصاد أدت بالسلطات النقدية لكي تجعل منها وفي كل مكان المتغير الأساسي للسياسة النقدية.

فالمصرف المركزي هو الذي يقوم بإدارة النقد المركزي وهو بذلك يتحكم بوضعية سيولة مؤسسات الإقراض وبإمكانه ممارسة تأثير حاسم على مستوى المعدلات، مصححا السعر الذي على أساسه يوفر النقد المركزي، هذا التأثير يمارس عادة على المعدل القصير الأجل.

● يتأثر معدل الفائدة بمعدلات الفائدة الأخرى السائدة في الخارج، حيث أن انفتاح الاقتصادات وتداول الأنظمة المالية جعلها من غير الممكن لأي بلد أن يحدد مستوى معدلات فائده من دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى معدلات الفائدة في البلدان الأخرى، فمعدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا تنذر باجتذاب رؤوس الأموال بكميات كبيرة، كذلك فإن معدلات الفائدة الأكثر تنديا يمكن على العكس من ذلك أن تكون السبب في نزوح رؤوس الأموال الباحثة عن توظيفات مربحة أكثر.

هذه الاعتبارات تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان التي تبحث عن تحقيق استقرار سعر صرف نقدها، فحركات رؤوس الأموال تغير فعليا شروط التوازن بين العرض والطلب في أسواق الصرف، ويمكن أن يكون لها آثار غير مرغوب فيها على أسعار العملات⁽²⁾.

المعدلات الرئيسية للفائدة:

يوجد العديد من معدلات الفائدة في الإقتصادات المتطورة وسوف نقوم من خلال دراستنا لهذه النقطة بذكر أهم هذه المعدلات على سبيل المثال لا الحصر وتتمثل في:

(1) وسام ملاك، المرجع السابق، ص199.

(2) philipe jaffre, "monnaie et politiques monetaires", opcit, p200.

أ- المعدلات الرئيسية: هي معدلات النقد المركزي أي المعدلات التي على أساسها يقرض البنك المركزي مؤسسات الإقراض كما تتحدد على ضوءها معدلات الإقراض ما بين المصارف⁽¹⁾.

ب- معدلات السوق النقدي: هي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة،...).

ج- معدلات السوق المالي أو المعدلات الطويلة الأجل: هي المعدلات التي على أساسها تصدر السندات أو تلك التي تنشأ عن أسعار السندات في البورصة، وتحدد معدلات التمويل في الأجل الطويل⁽²⁾.

د- معدلات التوظيف في الأجل القصير: (وتتمثل في حسابات على الدفاتر مثلا أو ادخار سكاني،.... الخ) وتسمى أيضا معدلات رئيسية.

هـ- المعدلات المسماة مدينة: هي المعدلات المطبقة على القروض الموزعة من قبل الوسطاء الماليين.

الهدف الوسيط الثاني (سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى):

إن سعر صرف النقد هو من حيث المبدأ مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك من خلال الحفاظ على هذا المعدل قريبا من مستواه بغية الحفاظ على تكافؤ القدرات الشرائية (سواء عبر تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة)، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى.

إن هذا التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر صرف النقد تجاه العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملا من العوامل التي تساعد على تخفيض التضخم، وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية⁽³⁾، وللاشارة فإنه عندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

(2) وسلم ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 200.

(3) Gerad duthil, William marios " politiques economique", Ellipeses, paris, 2000, p 121.

يظهر العديد من العيوب، لأن أسواق الصرف ليست منظمة بالقدر الكافي فهي تتعرض للعديد من التقلبات، وبالتالي فإن معدل سعر الصرف يلعب دوراً مهماً في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم تنجر عنه العديد من النتائج الثقيلة ونذكر منها:

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الأجل القصير تدفع بالمقابل في الأجل الطويل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة والانخفاض النسبي لمستوى معيشة الأفراد.

- إن البحث على الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر يفرض على الأعوان الاقتصاديين ضغطاً انكماشياً وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم، إضافة إلى إبطاء النمو حيث أنه في الأخير يؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي بدورها إلى الفشل.

ولذلك فإنه في الاقتصاديات الأوسع والأكثر تنوعاً والأقل انفتاحاً على الخارج والأقل ارتباطاً بشريك اقتصادي أساسي لا يبدو من المناسب تركيز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، وبذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي في هذه الحالة يصبح أكثر ضرورة.

الهدف الوسيط الثالث: (مجمعات القروض أو المجمعات النقدية كهدف وسيط داخلي)

● إذا كانت المجمعات النقدية تمثل الجزء الأهم من المطلوبات النقدية للمؤسسات المالية والموجودات السائلة للوكلاء الاقتصاديين، فإن مجمعات الإقراض تمثل موجودات النظام المالي أي موارد عرض التمويل للاقتصاد⁽¹⁾.

● إن تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب من معدل نمو الاقتصاد الحقيقي يمثل بالنسبة للنقدويين الهدف المركزي للسلطات النقدية، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافاً في هذه المجمعات بالتدريج بداية بشكل غير معلن ثم بشكل معلن، مثل النظام الفدرالي الاحتياطي الأمريكي ابتداءً من 1972، بنك ألمانيا الفدرالي

(1) وسلم ملاك، المرجع السابق، ص 206.

انطلاقاً من 1974، بنك انكلترا وبنك فرنسا انطلاقاً من 1976... إلخ، وتنص نظرية النقديين على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3 إلى 5) للنقد، ويعتقد النقديون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت وهي⁽¹⁾:

- أ- معدل النمو الثابت يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار.
- ب- إن زيادة عرض النقود بمعدل ثابت يمكن السياسة النقدية من أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى.
- ج- إن تطبيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتاً أو مقرباً من ذلك، وترتكز هذه النظرة لاستعمال المجمعات النقدية على المبررات التالية:

- إن المجمعات النقدية تستقطب اهتمام البنوك المركزية فهي التي تقوم بتحديداتها وحسابها ونشرها.
 - يمكن التعرف على هذه المجمعات النقدية من قبل الجمهور ولذلك فإن الكتلة النقدية تمثل النقود المتداولة التي يستطيع الجميع التعرف عليها وتقديرها ولكن في السنوات الأخيرة برز مشكل رئيسي يتمثل في أن تحديد المجمع النقدي أو كمية النقد لم تعد سهلة كما كانت في الماضي نظراً لتغير سرعة تداول النقد ونظراً لأننا نتجه نحو الابتكارات المالية الحديثة، ولهذا فإنه يبقى التساؤل مطروحاً:
 - ماهي المجمعات النقدية التي يمكن ضبطها بسهولة ويسر وبدون تعقيد؟ وهل يلجأ إلى المجمع النقدي الضيق أو المجمع النقدي الأوسع عند وجود ابتكارات مالية مستمرة؟
- وكخلاصة فإنه يلاحظ أن ضبط المجمع النقدي الموسع هو الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية معاً.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص128.

إن استخدام الأهداف الوسيطة يختلف غالباً من بلد لآخر، فالسلطات النقدية لمختلف البلدان تستعمل معطيات ومجاميع معينة كأهداف وسيطة لسياستها النقدية، فمثلاً نجد أن القاعدة النقدية مع معدل الارتباط تستعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تستعمل القاعدة النقدية وحدها في ألمانيا، ويستعمل معدل الفائدة ومجموع القروض للاقتصاد في بلجيكا، كما تستعمل الكتلة النقدية في الأراضي المنخفضة، بالإضافة إلى أنه يمكن أن نسجل أن بعض البلدان تستعمل وتراقب بالموازاة هدف القرض الداخلي، مع جمع المصدرين الداخليين لخلق النقود (الخزينة + قروض الاقتصاد)، وهذا الهدف يكون مهماً خاصة للبلدان التي لها عجز في مدفوعاتها الخارجية وترغب في تحسين عملتها بمعزل عن التأثيرات الخارجية⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

على الرغم من اختلاف أهمية السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية لأخرى، ومن نظام سياسي لآخر إلا أن الكل يجمع على أن الأهداف الأولية والوسيطة في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية تعتبر أدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية لهذه السياسة.

وتعرف هذه الأهداف اختصاراً بالمرجع السحري وتتمثل في⁽²⁾:

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

- العمالة الكاملة.

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

أولاً: تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

سوف نقوم من خلال دراستنا لهذه النقطة إلى التطرق إلى أهم النظريات النقدية والتي كانت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

(1) صالح مفتاح، المرجع السابق، ص 130.

(2) fridman milton, "The ptimum quantity of money and other essays", London, macmillan, 1973, p 95.

أ- النظرية النقدية ومبدأ الحياد النقدي:

اعتمدت النظرية الكمية للنقد على أبحاث الاقتصادي الفرنسي j.p.say ومفادها أن المشروعات بإنتاجها للسلع والخدمات تؤمن في الآن عينه دخلا على شكل أجور وأرباح وفوائد... الخ، يساوي تدفق قيمة هذه السلع والخدمات، حيث أن استخدام هذا الدخل يولد تدفقا للطلب يغذي من جديد عملية الإنتاج.

في إطار هذا التوازن المحقق على الدوام لا يمكن للنقد إلا أن يكون حياذيا على مستوى الإنتاج والمداخيل، وبذلك تستنتج مقارنة للظواهر النقدية، وهذه المقاربة أعاد I.Fisher صياغتها في المعادلة $MV=P.T$.

لقد افترض I.Fisher أن سرعة تداول النقد هي ثابتة، ولما كانت أسواق تصريف الإنتاج هي مؤمنة تلقائيا فإن الإنتاج لن يتغير إلا إذا ارتفعت طاقات الإنتاج (أجور ورأسمال)، ويستنتج من خلال ذلك أن تغير M لا ينعكس إلا على مستوى الأسعار⁽¹⁾.

ب- المقاربة الكينزية:

إن نقطة انطلاق النظرية الكينزية هي قلب المنطق الكلاسيكي رأسا على عقب، والمتغير الأساسي في هذه النظرية ليس هو عرض السلع والخدمات (المفترض عند الكلاسيكيين أنه يجد تلقائيا أسواق التصريف) بل الطلب عليها حيث يطرح كينز المعادلات التالية والتي هي حاليا قاعدة المحاسبة الوطنية وتتمثل في:

$$Y=C+I: \text{الإنتاج} = \text{الإستهلاك} + \text{الإستثمار}.$$

$$R=C+E: \text{المداخيل} = \text{الإستهلاك} + \text{الإدخار}.$$

فإذا كان الادخار أعلى من الاستثمار فإن الاستخدام الكامل لن يتحقق، حيث أننا وأمام هذا الواقع نجد أنفسنا أمام إشكال يطرح نفسه: ما هو المحدد الرئيسي للإدخار؟

(1) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 180.

بالنسبة لاتباع النظرية الكمية للنقد فإن هذا المحدد هو معدل الفائدة، أما بالنسبة لكينز فإن الادخار الإجمالي لا يتأثر أبدا بمعدل الفائدة بل يرتبط بمستوى الدخل، وكلما ارتفع الدخل كلما انخفض الميل للاستهلاك وارتفع الميل للادخار، وإن معدل الفائدة يلعب دورا رئيسيا ليس في تحديد حجم الادخار، بل في توزيع هذا الادخار بين أوراق مالية منتجة لفائدة تتغير تبعا لشروط السوق، وبين نقد لا ينتج فائدة أو على الأرجح لا ينتج فائدة ثابتة، وبذلك يجعل كينز من معدل الفائدة المتغير الذي يتحكم بالسياسة النقدية تبعا للمسعى التالي:

- النقد يمكن أن يكون مرغوبا فيه لكونه نقد وليس لسبب آخر، فهناك طلب على النقد أي تفضيل للسيولة الذي تبرره الحاجات لإتمام الصفقات والحاجات لمواجهة المجهول من جهة، ودوافع المضاربة من جهة أخرى.

إن مصطلح تفضيل السيولة يشير إلى أن الأسر والمستثمرين (مشروعات، شركات تأمين، صناديق تقاعد،..... إلخ) ستصحح ترتيب أصولها المالية تبعا لمعدل المردود، فهي تحاول عادة الحياة أكثر للنقد السائل والحياة الأقل للأوراق المالية الطويلة الأجل عندما تكون معدلات الفائدة متدنية، وكذلك التقليل من حياة النقد السائل والإكثار من حياة الأوراق المالية الطويلة الأجل عندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة⁽¹⁾.

- ارتفاع أو انخفاض كمية النقد يؤثر في معدلات الفائدة دافعا إياها باتجاه الصعود أو الهبوط. هذا التطور يؤثر حكما على الاستثمار لأن المشروعات تقارن بين معدل الفائدة والفعالية الحدية لرأس المال، وتصبح مشجعة بالتأكيد على الاستثمار إذا تدنى معدل الفائدة، وبذلك فإن النقد يؤثر على النشاط الاقتصادي عبر دورة معدل الفائدة.

ج- المدرسة النقدوية أو النقديون:

إن تحليل النقديين ليس متناقضا في أوجه عدة مع التحليل الكينزي إذ أنه يوسع هذا الأخير وينظمه.

(1) وسام ملاك، المرجع السابق، ص 983.

Pigou أحد معارضي keynez وأكبر أعلام مدرسة cambrige كان قد أطلق هذا التحليل لكنه في تلك الفترة عارض كينز بشدة لأنه انطلق من النظرية الكمية للنقد $M.V=P.Y$

إنها الصيغة الكمية حيث الصفقات (T) استبدلت بالإنتاج (Y).

$PY =$ الإنتاج بالقيمة أو أيضا الدخل، وهذه الصيغة يمكن أن تتوضح على الشكل التالي:
 $M/P=(1/V).Y$

M/P هي الكتلة النقدية مقسومة على الأسعار، أي بمعنى آخر هي القدرة الشرائية للنقد أو أيضا الأرصدة النقدية الحقيقية.

$PY=Y$ الدخل الحقيقي = الدخل مقسوما على الأسعار.

يستنتج من ذلك أن الوكلاء الاقتصاديين يناسبون أرصدتهم النقدية الحقيقية مع دخلهم الحقيقي. وأسوة باتباع النظرية الكمية فإن pigou لم يولي أي اهتمام لسرعة تداول النقد V أو أيضا للمعامل $1/V$. فإذا ارتفع عرض النقد فإن الأرصدة النقدية الحقيقية M/V سوف ترتفع أيضا لكن بما يتعدى ما هو معتبر طبيعيا من قبل الوكلاء الاقتصاديين، هؤلاء الأخيرين سوف يتخلون عن أرصدتهم النقدية الفائضة (الإضافية) بأوجه عدة، وأحد هذه الأوجه الأكثر سهولة هو إنفاق هذه الأرصدة، وبذلك فإن ضغطا سيمارس على سوق السلع الذي سوف ترتفع فيه الأسعار، وبذلك يلاحظ إذن أن ارتفاع الكتلة النقدية يتسبب ليس فقط بارتفاع الأسعار بل أيضا بنمو للطلب.

● لقد أكمل ملتون فريدمان العناصر المشار إليها أعلاه ووضع دالة للطلب على النقد، حيث أن الطلب على النقد عند فريدمان يرتبط بالتالي:

● الذمة المالية للوكلاء الاقتصاديين أو الدخل المستمر.

● مستوى الأسعار، وهذا يظهر أثر الأرصدة النقدية الحقيقية.

- معدل الفائدة الذي يحدد التوزع بين حيازة النقد وحيازة الأصول المالية المنتجة للدخل⁽¹⁾.

إذا ارتفع عرض النقد بما يتعدى ما تقتضي به دالة الطلب على النقد فإن الوكلاء الاقتصاديين سوف يزدون من طلبهم على الأوراق المالية وعلى السلع والخدمات، إذ أن شراء السلع والخدمات سوف يرفع مستوى الأسعار وينشط الإنتاج، وهذا الأخير سوف ينمو سيما وأن شراء الأوراق المالية سوف يرفع أسعار السندات ويخفض معدل الفائدة في الأجل الطويل وهذا ما يحفز الاستثمار.

ثانياً: العمالة الكاملة:

تهدف معظم دول العالم إلى الوصول إلى العمالة الكاملة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها على تحقيق أقصى عمالة ممكنة، إذ أنه مازالت ولحد اليوم العمالة الكاملة تمثل هدفاً للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة ولكن ما المقصود بالعمالة الكاملة؟.

على الرغم من صعوبة إيجاد تعريف دقيق ومحدد للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة، إلا أن الاقتصاديين عرفوا العمالة الكاملة بأنها ذلك المستوى - من العمالة - الذي يتحقق من الاستخدام الأمثل لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة والذي ينتج أساساً عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي⁽²⁾.

وبعبارة أخرى فإن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة عمل لكل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، وفي سن العمل⁽³⁾، وبالتالي تتحقق العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في كونها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة الكاملة هو الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، ولذلك تبقى العمالة الكاملة هدفاً طويلاً الأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة للوصول إليه نظراً لما للبطالة من مضار على الاقتصاد، فهي تعتبر هدر بالنسبة لطاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، وكلما زاد انتشارها كلما قلت

(1) fridman milton, " Essays of inflation and indescation ", winchingtion, 1974, p28.

(2) لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 137.

(3) horvtz paul, " monetary policy and the financial system ", new jersay, prentice, hall 1979, p487.

فرصة تعظيم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن المعدلات العالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل، وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين⁽¹⁾.

إن النظرية الكلاسيكية عاجلة ظاهرة البطالة في المجتمع الرأسمالي من خلال تخفيض الأجور النقدية، وهذا التخفيض بدوره سوف يعمل على تخفيض معدل الأجور الحقيقية، وبالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج ويزداد الطلب عليه، ثم بعد ذلك تعود حالة العمالة إلى التوازن الأولي، وهذا التحليل كان يوافق مرحلة القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عندما كان الرأسمالي يستطيع أن يخفض الأجور، أما بعد ظهور النقابات والاتحادات العمالية فإنه لا يمكن تصور تخفيض الأجور لأن ذلك سيواجه بمعارضة شديدة من جانبها.

أما النظرية الكينزية فإنها ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور لأن تلك الزيادة تمثل دخولا تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة وأن البطالة تنشأ لنقص الطلب الكلي الفعال ويتطلب الأمر من السياسة النقدية تنشيط هذا الطلب وزيادة الاستثمار للاقتراب من مرحلة العمالة الكاملة، ولكن من وجهة نظر النقديين الذين يرون بأن السياسة النقدية التوسعية لا يمكنها تخفيض معدل البطالة بشكل دائم، لأنها تفشل في تحقيق ذلك في الأجل الطويل، كما أنها ستكون سببا في انتشار التضخم، وأن التغيرات في كمية النقود ذات آثار هامة في الأجل القصير على الإنتاج والعمالة، ووفقا لوجهة نظر النقديين ينحصر الاختبارين في⁽²⁾:

- معدل أقل للبطالة حاليا وفي المستقبل القريب.
- زيادة معدل التضخم خلال 12-14 شهر في المستقبل وارتفاع معدل البطالة عندما يخمد التضخم.

وكخلاصة لما سبق فإن السياسة النقدية باستطاعتها أن تساعد على تحقيق هدف العمالة الكاملة وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض

(1) fridman milton, " the optimum quantity of money and other essays", london, macmillan, 1973, p 102.

(2) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 138.

النقدي فإنه ينتج عن ذلك انخفاض أسعار الفائدة، وبذلك يزداد الاستثمار فتتخفص البطالة، وبالتالي ينتج عن ذلك زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.

ثالثاً: تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي، كما يعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج⁽¹⁾، كما أن تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي يعتبر من الأهداف الطويلة الأجل، في حين يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف القصيرة الأجل، والتوفيق بين هذين الهدفين يعتبر أمر صعباً خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات وبالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازن المدفوعات⁽²⁾.

ولإشارة فإن النظرية الكلاسيكية كانت تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي هو متضمناً في تحقيق هدف العمالة الكاملة، وهو أمر دفعهم لعدم وضع سياسات اقتصادية للوصول إلى ذلك، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين والساسة ويسيطر على اهتمامهم، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أنه في الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة⁽³⁾، حيث أنه يمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني إلا أن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة التي تتميز بالكفاءة، إضافة إلى توافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، ولذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.

(1) لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 68.

(2) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص 23، 22.

(3) لعلو موسى بوخاري، نفس المرجع، ص 57.

رابعاً: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان إحصائي يلخص بطريقة منهجية المعاملات الاقتصادية لاقتصاد ما مع بقية العالم في فترة محددة وعادة ما تكون سنة⁽¹⁾.

وينتج عن هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن ندفع ثمن السلع والخدمات المستوردة من الخارج، أو أنها تحصل على ثمن سلعها وخدماتها في حالة التصدير للخارج، وتسجل في جانب المدفوعات دفع أثمان السلع أو الخدمات التي يتم استيرادها من الخارج، بينما ما يتحصل عليه من خلال عملية صادرات الدولة من السلع أو الخدمات فيسجل ضمن المتحصلات من ميزان المدفوعات، وتعمل الدول على تحقيق التوازن بين الجانبين في جميع الأحوال حتى يتساوى طرف الدائنية مع طرف المديونية.

وتلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فينتج عن ذلك انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للداخل، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات، ويرى البعض بأن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في حال إتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما في حالة ثبات سعر الصرف فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك⁽²⁾.

والتوازن قد يكون داخلي وقد يكون خارجي، فالداخلي هو ذلك الذي يحقق التوظيف الكامل دون إحداث تضخم، أما التوازن الخارجي فيتم عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل تحركات النقود كونها أكثر نجاحاً في تحقيق التوازن الخارجي، في حين تكون السياسة المالية أكثر نجاحاً في تحقيق التوازن الداخلي، إلا أن المشكلة التي تواجه الاقتصاديين عند وضعهم

(1) لعلو موسى بوخاري، المرجع السابق، ص 68.

(2) Ropert. P. flood, " Activst policy in the open economy ",the American economic review, 1982, p 15.

للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف المختلفة لتلك السياسة، فعندما يصممون سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي فإنهم يواجهون مشكلة ارتفاع الأسعار (التضخم) لأن زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها⁽¹⁾.

كما أن هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات يظهر نوعاً آخر من التعارض، حيث يتطلب زيادة حجم الصادرات خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة للقدرة على المنافسة مع الدول الأخرى، إلا أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية التي ترتفع أسعارها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ومن ثم اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، أما التعارض الآخر فيظهر بين هدف زيادة النمو واستقرار الأسعار، حيث يرى البعض أن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار، في حين يرى البعض الآخر أن التضخم يعتبر أمراً ضرورياً للدفع بعملية التنمية.

وللتوفيق بين تلك التعارضات يسعى متخذوا القرار إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثيرات سلبية ممكنة على التوازن الاقتصادي الناتج من تطبيق السياسة النقدية المنفذة.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية:

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي من أجل تنظيم وتوجيه الائتمان وفقاً للموقف النقدي، من خلال تحكمه في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية ومن ثم التحكم في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يرمي البنك المركزي إلى تحقيقها.

ويمكن أن تصنف هذه الأدوات إلى أدوات غير مباشرة والتي سنستعرضها من خلال دراستنا للمطلب الأول، وأدوات مباشرة وسوف تتم دراستها في المطلب الثاني، بالإضافة إلى أدوات أخرى للسياسة النقدية والتي سوف يتم استعراضها في المطلب الثالث.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 141.

المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية:

من المتعارف عليه أن هناك ثلاث أنواع رئيسية للأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية وهي: سياسة إعادة الخصم، سياسة عمليات السوق المفتوحة، وسياسة الاحتياطي الإلزامي، وسنقوم بدراسة وتحليل كل أداة من هذه الأدوات وذلك من خلال دراستنا لهذا المطلب.

أولاً: سياسة إعادة الخصم:

إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية⁽¹⁾.

وبعبارة أخرى تعتبر سياسة إعادة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي قصد التأثير على عرض النقد، وتعرف على أنها الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير قيامه بخصم الأوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد⁽²⁾.

وتعتبر هذه السياسة من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، وكان بنك انكلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان وذلك بداية من سنة 1847، ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله الملجأ الأخير للاقتراض، أما بالنسبة لفرنسا فقد حدث حذو انكلترا وذلك ابتداء من سنة 1857، ثم بعد ذلك لحقت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، أما في الجزائر فلم تستخدم السلطات النقدية سياسة إعادة الخصم كأحد أساليب السياسة النقدية إلا في 1972/1/1⁽³⁾.

وقد ثار جدل كبير حول سياسة سعر الخصم، حيث نادى البعض باستبعادها كأداة من أدوات السياسة النقدية ومنهم الاقتصادي ملتون فريدمان وذلك للأسباب التالية:

أ- تعتبر سياسة إعادة الخصم من السياسات التي تتأثر بالمناخ الإعلامي السائد، حيث إنه إذا كان الإعلام يشجع الناس على تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل موازاة مع انتهاج

(1) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره، ص26.

(2) Edwin mans fieled, "economics", Norton company, new york, 1989, p299.

(3) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص147.

السلطات النقدية لسياسة توسعية، فإن سياسة سعر الخصم ستفشل في تحقيق أهدافها بسبب التأثير الإعلامي المعاكس.

ب- ضرورة حذو البنوك التجارية حذو البنك المركزي وخاصة فيما يتعلق بتلك الخطط التي ينتهجها كشرط لنجاح سياسة إعادة الخصم، وبالأخص تلك البنوك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير أموالها، أما فيما يخص البنوك التي لا تحتاج إلى الاقتراض من البنك المركزي باعتبار أن لها القدرة على توفير السيولة اللازمة لتسيير نشاطها، فإنه في هذه الحالة تعتبر سياسة سعر الخصم عديمة الفعالية ولذلك فإنها تصنف بأنها أقل أدوات السياسة النقدية فعالية، سواء في أوقات التضخم أو في أوقات الكساد، كما أن البعض من الاقتصاديين يرى أن فاعلية هذه الأداة ترتبط بما يلي:

1. وجود سوق نقدي منظم تتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقية أسعار الفائدة في سوق النقود.

2. ضرورة وجود أسواق مالية على درجة كبيرة من التقدم تكون مخصصة لبيع وشراء الأوراق المالية الأخرى.

ثانياً: سياسة عمليات السوق المفتوحة:

1- تعريف سياسة عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصفة خاصة وذلك بهدف التأثير على الائتمان، وتعتبر هذه السياسة من بين أهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية، فهي تمكن السلطات النقدية من إبقاء المبادرة في يدها دائماً⁽¹⁾.

ولمزيد من الإيضاح نفترض الإجابة على السؤال التالي: كيف تعمل هذه التقنية؟.

(1) لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 72.

إذا افترضنا أن سلطات المصرف المركزي تريد رفع احتياطات المصارف الأعضاء فهي تبدأ بشراء الأوراق المالية الصادرة عن الدولة في سوق السندات، مسددة هؤلاء الوسطاء بشيكات مسحوبة على البنك المركزي.

إن الوسيط الذي قام ببيع السندات سيودع بالتأكيد الشيك الذي تلقاه من البنك المركزي - أسوة بأي شيك آخر - في مصرفه التجاري، هذا الأخير سيرسل الشيك الصادر عن البنك المركزي لتحصيله وتقييده لحسابه، وينشأ على ما تقدم أن بنك الوسيط سيرفع من احتياطاته لدى البنك المركزي، في حين أن أي من البنوك التجارية الأخرى لم تخسر أبدا من احتياطاتها المودعة في البنك المركزي المذكور.

يتضح من خلال ما تقدم أن القطاع المصرفي (المصارف التجارية) أصبح يمتلك طاقة اقتراضية واستثمارية أعلى من تلك التي كانت تتوفر له سابقا نظرا لأنه تحصل الآن على احتياطات فائضة (إضافية) والتي بدورها سوف تنتشر وتؤدي إلى توسع الكتلة النقدية وذلك من خلال ما يعرف بمضاعف الائتمان.

وفي المقابل إذا رأت السلطات المختصة في البنك المركزي أن احتياطات البنوك الأعضاء هي ضخمة جدا فقد تلجأ إلى بيع الأوراق المالية المشار إليها أعلاه، والعملية في هذه الحالة تجري في الاتجاه المعاكس، فالوسطاء الذين يتداولون الأوراق المالية والشارون الآخرون للسندات التي يعرضها البنك المركزي سيسددون هذا الأخير بشيكات مسحوبة على البنوك التجارية العادية، وفي هذه الحالة يأخذ المصرف المركزي هذه الشيكات ويقيدها على حساب مصارفه الأعضاء، مقلصا بذلك احتياطاتهم المودعة لديه ونظرا لأن هذه الشيكات لا تذهب لصالح أي مصرف تجاري آخر، فإن الاحتياطات العائدة إلى مجمل القطاع المصرفي سوف تشهد انخفاضاً في رصيدها، بتعبير آخر بيعها للأوراق المالية تخفض سلطات المصرف المركزي رصيد حسابات المصارف التجارية الأعضاء، أي أنها تقلص احتياطات هذه المصارف⁽¹⁾.

(1) DAVID (J.H) et JAFFRE (P.H) la monnaie et la politique monétaire, Economica 1990. P. 304. 305.

وتجدر الإشارة إلى أن نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على العديد من العوامل أهمها:

أ- مدى وحجم طبيعة السوق النقدية بحيث تكون معبرة بشكل كبير عن إمكانيات النقود والائتمان لاقتصاد ما.

ب- مدى توفر الصكوك المتمثلة في أذونات الخزانة والأوراق المالية الأخرى التي يمكن تداولها في السوق النقدية.

ج- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه البنك المركزي حيث تزداد فعالية عمليات السوق المفتوحة بتلاقي تلك المصالح وتقل بتصادمها.

د- درجة تقدم الوعي الائتماني والمصرفي يعتبر محددًا هامًا لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة.

2- تأثير سياسة السوق المفتوحة:

إن عمليات السوق المفتوحة تكمل من حيث المبدأ - في حال وضعها حيز التطبيق - التحرك النقدي للبنك المركزي وتؤثر على السيولة المصرفية عبر شراء أو بيع المصرف المركزي لسندات صادرة عن القطاع العام مقابل سيولات معينة أو طبقا لسعر (معدل) السوق، وتدخله هذا يمارس البنك المركزي تأثيرا على أسعار الفائدة في السوق المصرفية وذلك عبر لجوئه في نفس الوقت إلى سوق آخر يجري فيه تبادل سندات الخزينة وهو مفتوح أمام كل المتعاملين والوكلاء⁽¹⁾.

وبمعنى آخر عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية للخروج من حالة الركود فإنه يقوم بشراء كمية من الأوراق المالية المتواجدة في سوق الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، وبذلك ترتفع الاحتياطات النقدية لهذه الأخيرة، مما يسمح لها بالقيام بعمليات الإقراض، ما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض

(1) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 243.

النقود تحدث انخفاضاً في سعر الفائدة، مما يرفع حجم الاستثمار والدخل والعمالة أما في حالة التضخم، فإن البنك المركزي يقوم بإتباع سياسة انكماشية وذلك قصد العمل على الحد من الائتمان، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك عن طريق البنك المركزي الذي يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعاً لا مشترياً للأوراق المالية، وبذلك ينخفض الاحتياط النقدي للمصارف التجارية، وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وبذلك تنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة⁽¹⁾.

3- فعالية سياسة السوق المفتوحة:

تحدد فعالية سياسة السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل، وهذا ما يقودنا إلى القول بأن إدارة البنك المركزي وحدها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل إن ذلك يتوقف وبشكل كبير على حجم وطبيعة السوق النقدية، فيجب أن تتوفر في هذه الأخيرة شروط ومقومات تجعل منها معبراً بحق عن إمكانيات النقود والائتمان للاقتصاد.

وبتوفر هذه الإمكانيات تكون هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها من السياسات الأخرى المتبعة، وذلك نظراً لما تتمتع به سياسة السوق المفتوحة من خصائص نذكر منها:

أ- يعتبر البنك المركزي سيد القرار من حيث المبادرة بالدخول في السوق المفتوحة بائعاً أو مشترياً، وبذلك نستطيع القول بأن عمليات السوق المفتوحة تكون بيده للسيطرة على الائتمان.

ب- قدرة البنك المركزي على التحكم في المعروض النقدي خلال فترة زمنية قصيرة وذلك من خلال دخوله سوق الأوراق المالية مشترياً، ثم بعد ذلك يتبع عملية الشراء هذه بعملية بيع كبيرة وذلك خلال فترة قصيرة، ما ينتج عنه تمتع البنك المركزي بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان.

(1) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 126 .

ج- إن استعمال أداة السوق المفتوحة خلال قيام البنك المركزي بعملية شراء للأوراق يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا ما ينتج عنه انتعاش الاقتصاد⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على العديد من العوامل نذكر منها:

1- وجود أوراق كافية في السوق بدرجة تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء.

2- مدى تلاقي مصالح البنوك التجارية مع توجه وسياسة البنك المركزي حيث أن تصادم هذه المصالح ينجر عنه عدم فعالية عمليات السوق المفتوحة.

3- يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية.

4- تعتبر درجة التقدم في الوعي الائتماني والمصرفي بمثابة محدد هام لنجاح السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي وذلك من خلال زيادة فعالية سياسة السوق المفتوحة⁽²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أنه وعند ممارسة البنك المركزي لسياسة السوق المفتوحة تصادفه مجموعة من العوائق والقيود التي تجعل فعالية هذه السياسة محدودة وخاصة في البلدان النامية ومن أبرز تلك العوائق والقيود:

- من خلال التجارب التي قامت بها العديد من الدول فإنه تم إثبات عدم فعالية بيع السندات في تخفيض كمية النقود لدى البنوك طالما أن عملية إعادة الخصم فعالة.
- إن مدى فعالية السوق المفتوحة يتوقف بطبيعة الحال على مدى حجم وطبيعة ونشاط السوق النقدية وذلك في كل من الأوراق المالية الحكومية القصيرة والطويلة الأجل، وعلى حجم الأوراق المالية المطلوبة المتوفرة تحت تصرف البنك المركزي.

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 151، ص 261.

(2) محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

● إن استخدام البنوك التجارية للسيولة الناتجة عن شراء البنك المركزي للسندات في سداد مديونياتهم تجاه البنك المركزي قد تحد من الأثر التوسعي لسياسة السوق المفتوحة.

● عدم تحقيق الاستقرار في سوق السندات من طرف البنك المركزي قد يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات الناتج عن بيع البنك لكميات كبيرة منها مما يؤدي إلى إحداث أثرا عكسيا على أصول البنك ما ينتج عنه وقوع اختلال في برنامج الاقتراض الحكومي.

ثالثا: سياسة الاحتياطي الإلزامي:

تهدف سياسة الاحتياطي الإلزامي إلى إجبار المصارف التجارية على الاحتفاظ بجزء من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي، وهذا الجزء يحتفظ به لدى المصرف المركزي في حساب غير منتج للفوائد.

وقد استخدمت هذه الأداة لأول مرة كأداة من أدوات السياسة النقدية في سنة 1913 من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ثم بعد ذلك استخدمت بشكل عام في البلدان المتقدمة خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ففي فرنسا مثلا لم توضع هذه السياسة إلا استنادا لمرسوم صادر في عام 1967.

وكنتيجة للتطور الكبير الذي حدث في استخدام أدوات السياسة النقدية فإنه لم يبق الهدف من استخدام هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك فحسب، ولكنها أصبحت وسيلة هامة تستعمل للتأثير على السيولة النقدية، وبالتالي على القدرة الإقراضية للبنوك التجارية حسب الأهداف التي تتبعها السياسة النقدية.

1- تعريف سياسة الاحتياطي الإلزامي:

هي عبارة عن سياسة تتبعها السلطات النقدية لإجبار المصارف بالاحتفاظ لدى المصرف المركزي في حساب غير منتج للفوائد بنسبة أدنى من استحقاقاتها الواجبة الأداء، وأحيانا من

قروضها الممنوحة، حيث أن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار صادر منه عند
اللزوم⁽¹⁾.

(1) ناجي التوني، أدوات السياسة النقدية الحديثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002 ، ص15.

2- أثر سياسة الاحتياطي الإلزامي:

سبق وأن أشرنا إلى أن نسبة الاحتياطي الإجباري هي عبارة عن إلزام أو إجبار البنوك التجارية بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، حيث أن هذه النسبة قابلة للتغير سواء بالزيادة أو النقصان وذلك بحسب ما ينتهجه البنك المركزي من سياسة توسعية أو انكماشية.

فإذا كان البنك المركزي يتبع سياسة انكماشية لمحاربة التضخم فإنه يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، وينتج عن ذلك أن حاجات المصارف التجارية بالنقد المركزي سوف تزداد، ذلك لأنه يتوجب عليها زيادة احتياطياتها المحفوظة في الحساب لدى البنك المركزي، ولمواجهة هذا الظرف، تكثف البنوك المركزية التجارية من لجوئها إلى البنك المركزي عبر السوق النقدي، فإذا كان البنك المركزي قد حدد عبر تدخلاته في السوق النقدي معدلات فائدة مرتفعة، فإنه يتوجب عند ذلك توقع كلفة إعادة تمويل أيضا مرتفعة، وذلك موازاة مع أن الاحتياطات الإلزامية لا تنتج أية فائدة، وبالتالي سوف يترتب عليها خسارة (غير فعلية) للمداخيل أو الأرباح التي كان يفترض أن تتحقق في ظل عدم وجود احتياطات إلزامية، وهذا الأثر الأخير مضافا إلى ارتفاع كلفة إعادة التمويل بحيث على المصارف تقييد مساهمتها في خلق النقود.

أما في الحالة العكسية والتي يقوم فيها البنك المركزي بزيادة العرض النقدي وذلك عن طريق تحرير ودائع بعض المصارف لديه كتخفيض نسبة الاحتياطي مثلا: مما يؤدي إلى زيادة في الموجودات النقدية لدى المصارف، وبالتالي سوف تحاول هذه المصارف العمل على توظيف هذه الزيادة وذلك بتوسيع الائتمان المقدم لقطاع الأعمال، وبافتراض أن سوق الائتمان المصرفي في حالة توازن من حيث المبدأ، فإن زيادة الرغبة في الإقراض من طرف المصارف - ويفرض استقرار الطلب على الائتمان - سوف يؤدي انخفاضه إلى خفض أسعار الفائدة على القروض المصرفية، وهذا ما سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة تحت المستوى التوازني وينتج عن ذلك زيادة مقدرة البنوك التجارية على الاقتراض، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي، وعدم وجود احتياطات أخرى.

3- فعالية سياسة الاحتياطي الإلزامي:

إنه ونظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة وخاصة في البلدان النامية فإن سياسة الاحتياطي الإلزامي تعتبر أداة من الأدوات الناجحة للسياسة النقدية، إذ أنها ومن خلال التجارب أثبتت فعاليتها وقلة كلفتها في كبح جماح التضخم مقارنة بسياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة، وذلك لعدة اعتبارات نذكر منها⁽¹⁾:

- كما أشرنا أن سياسة الاحتياطي الإلزامي لا تحتاج إلى أسواق واسعة ومتقدمة للتعامل وهذا ما يجعلها سهلة الاستخدام وأكثر فاعلية وخاصة في البلدان النامية.
- تعتبر سياسة الاحتياطي الإلزامي من الوسائل المباشرة وذات نتائج فورية فهي تلزم البنوك على الاحتفاظ لدى البنك المركزي في حساب غير منتج للفوائد بجزء من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي.

إلا أن هناك مجموعة من القيود في الواقع والتي تحد من دور هذه السياسة وتنقص من فعاليتها وتمثل في:

- إنه في حالة وجود فائض نقدي لدى البنوك التجارية فإن سياسة تغيير بنية الاحتياطي الإلزامي تكون غير مجدية باعتبار أنها لا تؤثر على النشاط الائتماني للبنوك التجارية⁽²⁾.
- قد تكون سياسة التغيير في نسبة الاحتياطي الإلزامي غير مجدية وغير فعالة بالقدر الكافي خاصة إذا اعتمدت البنوك التجارية في سياستها الائتمانية على مقدار أرصدها الأجنبية، أو على أساس نسبة مقدار القروض إلى الودائع.
- إن تغيير نسبة الاحتياطي قد لا تكون ذات أثر فعال على الائتمان وخاصة أثناء فترات الكساد إذا تزامن ذلك مع عدم تغيير طلب الائتمان في نفس الاتجاه الذي يريده البنك المركزي⁽³⁾.
- رغم أن هذه السياسة سريعة وفعالة في تأثيرها على تغيير مقدار الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية إلا أن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بشكل متكرر في تغيير كمية العرض النقدي.

(1) سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 575 576.

(2) مرعشلي محمد، النقود والائتمان المصرفي، الجزء الثاني، بيروت، 1998، ص 96.

(3) مصطفى رشدي شريحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1982، ص 254.

ورغم كل ما سبق فإن هذه السياسة تظل من أفضل الأدوات التي يمتلكها البنك المركزي وخاصة في ظل عدم فعالية سياسة السوق المفتوحة بسبب عدم توفر الشروط اللازمة لنجاحها وخاصة في البلدان النامية، إلا أنها ليست بديلاً عنها، وأفضل طريقة لنجاح البنك المركزي تكمن في المزج المناسب لكل الوسائل الكمية من أجل التوجيه والرقابة على الائتمان خصوصاً في البلدان النامية التي تفتقر للأسواق المالية والنقدية المتطورة.

المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية والتي تمت دراستها في المطلب السابق إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية بحيث يكون هذا التأثير عاماً ودون تمييز، إلا أنه يكون له بعض الآثار الجانبية السلبية والتي تضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي، ولإشارة فإن التوسع لمعالجة هذه الأدوات يستدعي دراسة تأطير القروض كفقرة أولى، ومن ثم دراسة سياسة معدلات الفائدة في فقرة ثانية على أن تخصص الفقرة الأخيرة لبحث التوجيه الانتقائي لمنح هذه القروض.

أولاً: تأطير القروض:

تأطير القروض عبارة عن إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بهدف وضع حد أعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام حيث كانت العديد من البنوك المركزية في العديد من البلدان المتقدمة قد فرضت على البنوك التجارية معدلاً أقصى لنمو قروضها، هذه السياسة قادمة إلى تجميد تطور النشاط المصرفي عند معدل معين، لأنه من سنة لأخرى لا يستطيع البنك زيادة حجم قروضه بمعدل أعلى من الحد المثبت من قبل البنك المركزي، وكل تجاوز كان يعاقب عليه من طرف البنك المركزي الذي بإمكانه الفرض على البنك التجاري المعني تكوين ودائع خاصة في دفاتره (أي دفاتر البنك المركزي)، هذه الودائع هي غير منتجة للفوائد ويمكن أن يصل حجمها ليواري المبلغ المتجاوز، وفي هذه الحالة يتعرض البنك التجاري لتحمل مخاطر خسائر جسيمة، وبالتأكيد يصبح البنك التجاري عند ذلك منقاداً إلى

إعادة التمويل عبر البنك المركزي بمعدل فائدة مواز على الأقل لذلك الذي يسود في السوق النقدي وبمبالغ توازي أو حتى تفوق مبالغ القروض الموزعة.

وللإشارة فإن هذه السياسة لم تكن توضع حيز التطبيق إلا في ظل الظروف التضخمية، حيث تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القروض، ويقوم البنك بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر والذي يكون سببا في إحداث التضخم⁽¹⁾.

وبالرغم من أن لهذه السياسة تأثير فعال على كبح التطور السريع للكتلة النقدية، فإنها تظهر العديد من الآثار السلبية والتي تتمثل في:

أ- هذه السياسة تجمد هيكلية توزيع القروض وتخفف من حدة المنافسة بين المصارف، ذلك لأن المصارف الأكثر ديناميكية تجد نشاطها معرقلا، وقد تؤدي علاوة على ذلك إلى توزيع غير كاف للقروض مقارنة مع حاجات الاقتصاد.

ب- هذا النظام هو كمي بطبيعته إذ يهدف إلى تقييد إجمالي لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية، فالبنك المركزي يقوم بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك، أو تحديد حتى معدل نمو القروض وذلك كل عام أو كل ستة أشهر حسب ما تقتضيه الحالة.

ج- كما أشرنا في السابق أن أي بنك تجاوز النسب المسموح بها فإن البنك المركزي سوف يقوم بمعاقبته، حيث يمكن أن يفرض على هذا البنك التجاري المخالف تكوين ودائع خاصة في دفاتره (دفاتر البنك المركزي) وبدون مقابل يمكن أن يصل حجمها ليواري المبلغ المتجاوز، وبتطبيق هذه السياسة يتأثر البنك التجاري ويتعرض لخسائر -كبيرة وغير فعالية- ناشئة عن ربح كان يجب أن يتحقق، وتزداد أهمية تلك الخسارة كلما كانت معدلات الفائدة أكثر ارتفاعا.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عبر:

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص156.

1. الطريقة التي يتم بها تحديد العتبات التي تطبق عندما تقوم البنوك التجارية بتجاوز الاحتياطات الإضافية، وتحتسب هذه العتبات بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القروض الممنوحة خلال عام معين الزيادة التي تنشأ على الموارد المستقرة.

2. الاستثناء من نظام الاحتياطات الإضافية لبعض القروض والتي تكون مستثناة أيضا من الاحتياطات العادية، والاستثناء من الاحتياطات الإضافية لقروض خاضعة للاحتياطات العادية (ويتعلق هذا النظام ببعض القروض مثل القروض للتصدير والاستثمار وبعض القروض العقارية المحددة.... الخ)⁽¹⁾.

وعلى العموم لم يحقق نظام تأطير القروض الضبط المطلوب للقروض في البلدان التي اعتمدته (التسليفات للخزينة والتسليفات للاقتصاد الوطني) وذلك يعود للعديد من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال:

- غياب تأثيره على القروض التي توجه إلى الخزينة.
- عدم إجراء تقييد شديد لتمويل الاقتصاد، حيث أن هذا التقييد ناتج عن رغبة السلطات النقدية.
- المعالجة الانتقائية الخاصة لبعض القروض، فالتأطير إذن لم يعد فقط نظام كمي بل أصبح نوعيا أيضا.
- يحد كذلك من فعالية نظام تأطير القروض في الضبط المطلوب للقروض لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.
- وعموما فإن خصائص هذا النظام (نظام تأطير القروض) بالنسبة لعام معين تتمثل فيما يلي:

- من خصائص هذا النظام أن المعايير تحتسب مقارنة مع قاعدة ثابتة وذلك وفق رقم قياسي يساوي 100، فالقاعدة 100 إذن تقابل مبلغ القروض التي كان يمكن منحها حتى نهاية

(1) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 256.

العام السابق، أي قبل إعادة نقل الهامش المتوفر لها وغير المستخدم والذي يمثل الفارق بين الحد الأقصى المسموح به للقروض، والقروض الممنوحة فعلياً خلال الستة أشهر الأخيرة.

- تتميز تبعاً لحجم المؤسسات المصرفية المعايير المقررة للبنوك على شكل أرقام قياسية، ووفقاً لهذه الغاية قسمت المؤسسات المصرفية إلى ثلاث أقسام: مؤسسات تتجاوز قروضها الخاضعة للاحتياط خلال العام (أو خلال الستة أشهر الأخيرة من العام إذا ما فرضت السياسة النقدية ذلك) مستوى معيناً محدداً من قبل السلطات النقدية المختصة، ومؤسسات تبقى قروضها خلال العام أقل من المستوى المحدد أعلاه، وأخيراً مؤسسات متخصصة في تمويل المبيعات أو المشتريات بالتقسيط، أو تمويل الصادرات أو الاستثمارات... الخ،

وللإشارة فإن المؤسسات التي تخضع لهذه المقاييس يجب عليها أن تكون احتياطات إضافية إذا تجاوزت قروضها المبلغ المقابل للرقم القياسي المحدد للفئات الثلاث من المؤسسات المشار إليها أعلاه⁽¹⁾.

ثانياً: التوجيه الانتقائي للقروض:

يعتمد الإقراض الموجه على العديد من القواعد التنظيمية التي تضمن حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث يمكن استخدام هذه السياسة لدعم العديد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد، بحيث تمنح المؤسسات المالية قروضها للأسر والمشروعات تبعاً لمعيار مزدوج، يتمثل الأول في المردودية، في حين يتمثل الثاني في نسبة الخطر الناشئ عن هذه العملية، وللتنبية فإن خيارات التمويل على أساس هذين المعيارين قد لا تتطابق مع التوجهات على صعيد النمو الاقتصادي الطويل الأجل⁽²⁾.

وللقيام بسياسة تأطير القروض وضعت السلطات العامة حيز الاستخدام عدداً من الأدوات الانتقائية فيما يتعلق بالإقراض وذلك بغية التحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك، وتتمثل أهم هذه الأدوات الانتقائية فيما يلي:

(1) وسام ملاك، المرجع السابق، ص 255.
(2) غبريال سرور، السياسة النقدية واستهداف التضخم، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005، ص ص 49، 50.

أ- تسديد خزانة الدولة لجزء من الفوائد من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات، حيث أنها بإمكان الدولة أن تأخذ على عاتقها جزءاً من الفوائد وذلك من أجل تخفيض كلفة القرض فيما يتعلق ببعض فئات التمويلات المخصصة للسكن أو التصدير أو الصناعة أو الزراعة أو المهن الحرفية، والجزء الثاني الذي تأخذه الخزانة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض، وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة⁽¹⁾.

ب- ضمن نظام تأطير القروض تستطيع السلطات العامة أن تحدد مبالغ مخصصة لبعض القروض المصرفية، بالإضافة إلى أن هناك معايير تأطير خاصة تخصص لصالح بعض أنواع القروض (مثل قروض التصدير، قروض للاستثمارات والتي تسمح بالتخفيض في استهلاك الطاقة، قروض إسكانية... الخ).

ج- تفرض السلطات النقدية معدل إعادة خصم مفصل للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة التي تريد الدولة تشجيعها، وهذا بحسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية.

د- إن بعض القروض تستفيد من معايير خاصة تسمح بتطورها بوتيرة أسرع من تلك التي تتعلق بمجموع القروض الخاضعة للتأطير، ونعني بذلك القروض للتصدير والقروض للاستثمار (التنمية الصناعية، المشروعات الاستثمارية الكبرى....)، والقروض الإسكانية، كما أن بعض القروض الأخرى لا تخضع أبداً لنظام التأطير بل تخضع لاتفاقات خاصة.

هـ- يشترط البنك المركزي مسبقاً للحصول على إجازات الاستيراد أو التحويل الأجنبي إيداعات مسبقة توضع من قبل المستوردين لديه، وهي طريقة لتقييد الاستيراد خلال فترة العجز في ميزان المدفوعات للبلد.

ثالثاً: سياسة أسعار الفائدة:

يسعى الجهاز المصرفي من خلال التوسع في ائتمانه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها جراء منح القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند إدارته لهذه القروض وخاصة عندما تكون

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 157.

في شكل نقود مركزية معدة خصيصا لأجل الإقراض، بمعنى آخر، لكي تكون استثمارات البنوك مربحة، يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار معدلات الفوائد المدفوعة من قبل الزبائن على القروض الموزعة بواسطة البنوك (الفوائد المدينة)، ومعدلات الفوائد المدفوعة من قبل البنوك على الودائع الآجلة (الفوائد الدائنة)، وأخيرا معدلات الفوائد على التمويل أو إعادة التمويل التي يفرضها البنك المركزي عبر تدخلاته المباشرة أو غير المباشرة .

وكخلاصة لما سبق لكي يكون الاستثمار المصرفي مربحا يجب بالضرورة أن تكون الفوائد والعملات المقبوضة أكبر من الفوائد المدفوعة مضافا إليها تكاليف إعادة التمويل مضافا إليها كذلك سائر التكاليف الأخرى⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية:

تستخدم السلطات النقدية مجموعة من الأدوات غير تلك الأدوات التي مرت بنا سابقا والتي تهدف من خلالها إلى الوصول للعديد من الأهداف وذلك بحسب ما تقتضيه أوضاع وظروف كل بلد، كما يتوقف نجاح استخدام هذه الأدوات على مدى استجابة المتعاملين الاقتصاديين لقبول هذه الإجراءات.

ويمكن تصنيف هذه الأدوات تحت اسم الأدوات الأخرى للسياسة النقدية وسوف نقوم باستعراض مختلف هذه الأدوات فيما يلي:

(1) صالح مفتاح، المرجع السابق ، ص78.

وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية من أجل إقناعهم بمساندة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على درجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحاً في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة.

ثانياً: أسلوب الإقناع الأدبي:

ويمكن أن يطلق على هذا الأسلوب أيضاً اسم سياسة المصارحة حيث يتمثل في التوجيهات والتوصيات والنصائح التي يوجهها البنك المركزي للبنوك التجارية من خلال عقد اللقاءات مع مسؤولي هذه البنوك لتوضيح هدف السياسة النقدية الذي يرمي اليه البنك المركزي إلى تحقيقه⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن وسيلة الإقناع الأدبي التي تتخذها البنوك المركزية تعد من بين الوسائل التي يتوقف نجاحها على التأثير النفسي ومدى تفهم البنوك التجارية لسياسة البنك المركزي طوعاً، وفي حالة عدم نجاح أسلوب الإقناع الأدبي فإن البنك المركزي يضطر إلى استخدام أسلوب الأوامر والتعليمات المباشرة والملزمة⁽²⁾.

ثالثاً: أسلوب الأوامر والتعليمات الملزمة:

وهنا يقوم البنك المركزي بإصدار القرارات الملزمة والأوامر المباشرة للبنوك التجارية بحيث تكون هذه البنوك ملزمة بإتباع هذه التعليمات، وعلى هذا الأساس يمكن للبنك المركزي بأن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد فرض عقوبات يخول القانون للبنك المركزي فرضها.

(1) محمد ضيف الله القطايري، مرجع سبق ذكره ، ص34.

(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره ، ص278.

ولإشارة فإن هذه التعليمات تتخذ صوراً متنوعة حسب الظروف الاقتصادية السائدة التي يمر بها كل بلد، وتمثل هذه التعليمات في تفصيل أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي، وتحديد حد أقصى للقروض الواجب منحها، أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لاستثمارات معينة، أو أي تعليمات أخرى يراها البنك المركزي ضرورية لتحقيق سلامة القطاع النقدي المحلي.

الفصل الثاني

دور السياسة النقدية في تحقيق
الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

ظهر الاستقرار الاقتصادي كهدف هام للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص مع ظهور نظرية كمية النقود حيث ركزت هذه النظرية على الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن الارتفاع المستمر للأسعار من خلال التحكم في معدلات النمو وفي كميات النقود المتداولة بما يتلاءم مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ولم تدخل النظرية هدف التشغيل الكامل ضمن أهداف السياسة النقدية لأنها تفترض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل من خلال آلية مرونة الأجور والأسعار، وظل هذا المبدأ سائدا حتى بداية الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث عم الاقتصاديات الرأسمالية موجة من الكساد الكبير تسببت في ظهور مشكلة البطالة في هذه البلدان، وبذلك عجزت نظرية كمية النقود عن تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وبدأت الأفكار الكثرية في الظهور حيث ركزت على ضرورة تدخل الدولة لتغيير الطلب الكلي (الفعال)، ومنذ ذلك الوقت أصبح التشغيل الكامل يدخل ضمن أهداف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وهناك مظهران للاستقرار الاقتصادي، الأول قصير الأجل ويهدف إلى التخفيف من حدة التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، والثاني طويل الأجل ويهدف إلى تجنب الركود والتضخم وتحقيق نمو متوازن لكل من كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي.

ومنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت البلدان النامية في تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وازداد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية كإصلاح أنظمة سعر الصرف، والتحكم في العرض النقدي لمنع التقلبات الحادة في المستويات العامة للأسعار بالإضافة إلى توجيه الأصول المالية الفائضة نحو الاستثمارات المنتجة بما يخدم أهداف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

وستتناول في هذا الفصل دراسة لدور السياسة النقدية بالإضافة إلى محاولات السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) وذلك من خلال العديد من المباحث، حيث نستعرض في المبحث الأول السياسات النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، أما المبحث الثاني فسيكون عبارة عن حوصلة لأهم مراحل تطور العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه، كما أن المبحث الثالث هو عبارة عن دراسة لأهم معايير الاستقرار

النقدي في الجزائر، والمبحث الأخير سنقوم فيه بدراسة دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

المبحث الأول : مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته.

يعكس تطور الجهاز المصرفي لأية دولة مدى تطورها الاقتصادي، لذلك فإن كل إصلاح تقوم به السلطات الجزائرية ضمن الإصلاحات الاقتصادية ينعكس انعكاسا مباشرا على نظامها المصرفي من حيث التنظيم والأداء، ونظرا لأهمية هذا الجهاز والدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، فقد أخذت الدولة على عاتقها ومنذ الاستقلال إدارة الشؤون الاقتصادية، خاصة بعد الخراب الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، حيث كان تدخل الدولة في القطاع المصرفي عن طريق إنشائها لهياكل الجهاز المصرفي المتمثلة في البنك المركزي وصندوق للتنمية وكذا بنوك تجارية وطنية، والسهر على السير الحسن لهذه الهياكل⁽¹⁾، وبما أنه لا يمكن معرفة دور السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دون معرفة الهيئات والمؤسسات التي تكون محل عمل أدوات السياسة النقدية فإننا ارتأينا أن ندرس في هذا المبحث أهم مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ مرحلة الاستعمار الفرنسي، حيث عرف هذا الجهاز آنذاك تبعية للمصالح الجزائرية، وبناء على هذه المعطيات فقد خصص المطلب الأول لدراسة تطور الجهاز المصرفي أثناء الاحتلال وحتى بلوغ فترة الإصلاحات الجديدة التي مسته، وبعد ذلك كمطلب ثان سوف نتعرض إلى مرحلة تكوين الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاستقلال والتطورات التي لحقت، أما المطلب الثالث فسنخصصه لأهم الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي وخاصة ابتداء من سنة 1986 ومرورا بسنة 1990 وصولا إلى سنة 2010 .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال

لم تكن الهياكل المصرفية الموجودة في وقت الاستعمار إلا امتدادا وتوسيعا للهياكل الفرنسية خصوصا، والأجنبية عموما، ولذلك تم خلق نظام للتداول بالفرنك الفرنسي الذي لم يؤكد رسميا إلا في سنة 1849، ليتقرر بعدها إنشاء معهد الإصدار باسم "بنك الجزائر" في 4 أوت 1851 وكان هدفه تمويل وتنمية جميع الأنشطة الاقتصادية وتسهيل عملية التجارة والتبادل بين الفرنسيين والمستعمرين المقيمين في الجزائر، لكنه عرف أزمة شديدة في الفترة ما بين 1880 و 1900 بسبب

(1) - شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص ص 48 - 49 .

المبالغة في منح القروض، فتغير اسمه بعد ذلك ليصبح "البنك الجزائري التونسي" وذلك في 8 جانفي 1904⁽¹⁾، ثم عاد اسمه من جديد "بنك الجزائر" وذلك بعد حصول تونس على استقلالها عام 1958، وبقي البنك بذلك يمارس نشاطاته بشكل طبيعي إلى غاية 31 ديسمبر 1962 أين حل محله "البنك المركزي الجزائري" وذلك بعد استعادة الجزائر لسيادتها⁽²⁾، وسنقوم في هذا المطلب بدراسة أهم الخصائص الرئيسية التي ميزت هذه الفترة، إضافة إلى الإشارة إلى المؤسسات المصرفية والمالية المتواجدة آنذاك.

أولاً: الخصائص والمميزات الرئيسية:

إنه وكما أشرنا فيما سبق فإن الجزائر تأثرت بالجانب الاستعماري في اقتصادها الذي كان يتميز بالازدواجية، حيث كان ينقسم إلى قطاع حديث وآخر تقليدي، حيث أن الاقتصاد الجزائري كان موجهًا غالبًا نحو الخارج، أي أن كل ما يتم إنتاجه في الجزائر تقريبًا يوجه إلى الخارج، وبصفة خاصة إلى فرنسا، وهذه الثنائية في الاقتصاد الجزائري ألقت بظلالها على القطاع المصرفي والمالي حيث كانت هناك شبكتان للتمويل:

أ- شبكة متطورة : تهتم بتمويل القطاع العصري الحديث الموجه نحو الخارج والتي كانت متمركزة في المدن الكبرى والموانئ .

ب- شبكة أقل تطوراً: تهتم بتمويل القطاع التقليدي الفلاحي والحرفي ولهذا فإن القطاع المصرفي قبل الاستقلال تأثر بخصائص الحقبة الاستعمارية والمؤسسات التي تنشط في ميدان التمويل والتي كانت تنتشر في المراكز الحضرية الكبرى، ويتشكل الجزء الأكبر من فروع ووكالات للبنوك الفرنسية الكبيرة، وكذلك شبكة البنوك الشعبية، إلا أنه يمكن الإشارة إلى خصوصية محلية تتعلق بعرض المنشآت الحديثة للقطاع الفلاحي أين تجد هياكل من النوع التعاوضي أو التعاوني (SCAM, SAP)، ويقدم هذا القطاع أساساً الدعم المالي للقطاع المسمى "الحديث" من الاقتصاد والمتمثل في الإنتاج الفلاحي للاستغلال، التجارة بالجملة، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، أما

(1) - سعيدة بوزيدي ، الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، أفريل 2003 ، ص 3 .

(2) - خرشي مليكة ، الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل برامج التثبيات الاقتصادي ، مذكرة ماجستير ، العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، الجزائر 2002 ، 2003 ، ص 67 .

القطاع المسمى تقليدي فهو بصفة رئيسية الفلاحي والحرفي والذي يضم الجزء الأكبر من السكان الذي كان مستثنى من الدائرة المصرفية⁽¹⁾.

ثانيا : المؤسسات المصرفية والمالية أثناء فترة الاحتلال:

كانت الجزائر ومنذ بداية الاستعمار الفرنسي سنة 1830 تتميز بنظام يقل فيه دور النقود، كما أنه يعمل بنظام المعدنين (الذهب والفضة)، أين كان هناك دار لسك النقود، كما أنه لم يتقرر التعامل بالفرنك الفرنسي حتى عام 1849، وبذلك فإن فرنسا طبقت العديد من الإصلاحات في الجزائر والتي لم تخرج عن نطاق المحاولة وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات مصرفية، وسنقوم من خلال دراستنا لهذه النقطة باستعراض أولا أهم المحاولات التي قامت بها فرنسا من أجل إنشاء المؤسسة المصرفية الجزائرية، ثم بعد ذلك نقوم باستعراض أهم المؤسسات المصرفية والمالية أثناء هذه الفترة⁽²⁾.

- المحاولة الأولى:

أ- محاولات إنشاء المؤسسة المصرفية الجزائرية:

تم بموجب القانون الصادر في 1843/07/19 إنشاء أول مؤسسة مصرفية في الجزائر، واعتبرت هذه المؤسسة المصرفية فرع لبنك فرنسا باعتبار أن السياسات التي كانت مطبقة في الجزائر آنذاك لم تكن إلا امتدادا لتلك التي كانت سائدة في فرنسا، حيث كان البنك الفرنسي يقوم بالمساهمة في هذه المؤسسة المصرفية إلى جانب مساهمة الأفراد، حيث قام هذا الفرع (المؤسسة المصرفية) بإصدار النقود فعلا في بداية 1848، وبهذا أصبح يمارس الحق الذي يحول له بأن يصبح بنكا بآتم معنى الكلمة، وتعتبر هذه العملية (إصدار النقود) أهم وظيفة تقوم من أجلها البنوك المركزية، ولكن ما لبث أن توقف هذا الفرع وذلك بسبب ثورة 1948/02/28 التي قامت بفرنسا على إثر اقتصاد الملك لويس فليب عن العرش والإعلان عن قيام الجمهورية الثانية، وفي نفس السنة ألغي المشروع تماما وبذلك تكون هذه المحاولة باءت بالفشل.

(1)- صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002-2003 ، ص 217 .

(2)- شاكور القزويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص 48 .

في محاولة جديدة لإنشاء مؤسسة مصرفية جزائرية جاء تأسيس الصراف الوطني للخصم (Le comptoir national d'escompte) ولكن دوره اقتصر على الائتمان فقط، وهذا ما جعل بحاله ضيق، كما انه لم يتمتع بحق إصدار النقود وهذا ما صعب الأمر أكثر لأنه لا يستقبل الودائع من جهة ولا يصدر النقود من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى فشل هذه المؤسسة التي لم تستطع الاستمرار لقلة الودائع.

ج- المحاولة الثالثة :

كانت ثالث محاولة لإنشاء مؤسسة مصرفية جزائرية في تاريخ 1951/08/04 وذلك تحت اسم بنك الجزائر، حيث كان رأس ماله مقدّر بـ: 3 مليون فرنك فرنسي مقسم إلى 6 آلاف سهم، حيث انه كان نصف رأس مال هذا البنك هو عبارة عن مساهمة من السلطة الفرنسية وذلك على شكل اعتماد، لذا قيده بقيود تخص مقدار الاحتياطي، وحق تعيين المدير، إلى جانب مدة إصدار الأوراق النقدية، حيث نلاحظ أن هذه الإجراءات فرضت من أجل التسيير الحسن والحصول على الفوائد، حيث انه كان يتميز بخاصية الإصدار ومنح الائتمان في آن واحد، وقد مر هذا البنك بظروف صعبة ما بين 1880 و 1900 نتيجة إفراطه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، وهذا ما جعل السلطات الفرنسية عام 1900 تتخذ إجراءات حازمة بشأنه، حيث غيرت مقره ونقلته إلى باريس وغيرت اسمه ليصبح يحمل اسم بنك الجزائر فرنسا، كما غيرت أسس الإصدار والتغطية.

كما أشرنا فإن القطاع المصرفي في هذه الفترة لم يكن إلا امتدادا للهيكل الفرنسية حيث كان يتكون أساسا من بنك الجزائر والبنوك التجارية وهيكل أخرى سنستعرضها تبعا فيما يلي⁽¹⁾:

1- بنك الجزائر : تم إنشاء بنك الجزائر بموجب القانون المؤرخ في 04 أوت سنة 1951 تحت شكل مؤسسة خاصة لكن مع سلطة مراقبة الإصدار النقدي، وتعيين المدير وتم تأسيس هذا البنك سنة 1946، وبهذا التاريخ أصبح بنك الجزائر وتونس، وتمثلت وظائفه بالإضافة إلى الإصدار في تحديد معدلات الفائدة والخصم وتحديد سقف إعادة الخصم ومراقبة عمليات البنوك⁽²⁾.

(1)- شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

(2) - Mounir Rostam , Le système monétaire Algérien avant la colonisation et la création de la banque d'Algérie , Media Bank n°7 , Aout/Septembre 1993 . p . 23 .

وتم إنشاء المجلس الجزائري للقرض (cac) بتاريخ 16 جانفي 1947 ولكن هاتين الهيئتين لم تعملتا باستقلالية عن النظام المصرفي الفرنسي، لأن النظام كان كله كما سبق وأن أشرنا تابعا لفرنسا وأن البنوك المتواجدة في الجزائر كانت لا تعمل إلا بتعليمات من البنوك المتواجدة في فرنسا (1).

2- البنوك التجارية : إن أغلبية البنوك التي كانت موجودة في الجزائر تتكون من هياكل من البنوك الرئيسية الفرنسية وهي.

- القرض العقاري للجزائر وتونس (Crédit Foncier d'Algérie et Tunisie)
وقد تأسس في الجزائر عام 1880 للعقار والزراعة، ومد نشاطه إلى تونس عام 1907 وكان أكبر بنك بالجزائر، حيث كان لديه 133 فرع.
- الشركة الجزائرية للقرض والبنك: (Compagnie Algérienne de Crédit et de Banque)
وتأسست عام 1877 وهي تأتي في الدرجة الثانية من حيث فروعها بعدد يقدر بـ: 131 فرع.
- الصراف الوطني للخصم: (Comptoir national d'escompte)
تأسس بعد الحرب العالمية الثانية وذلك في كل من الجزائر العاصمة ووهران.
- قرض الشمال: (Crédit de nord)
حيث سلك نفس مجرى الصراف الوطني للخصم حيث تأسس في كل من الجزائر ووهران كذلك.
- القرض اللبوني: (Crédit Lyonnaise)
في الجزائر ووهران كبداية حيث أنه وفي سنة 1961 كان له 61 فرع
- الشركة العامة: (Société Générale)
تأسست هذه الشركة عام 1914 في كل من الجزائر ووهران كبداية وبحلول عام 1961 كان لها 18 فرع.
- الشركة المرسيلية: (Société Marseillaise)
وقد كان لها 8 فروع عام 1961.

(1)- عمار بوزعور ، الجهاز المصرفي الجزائري واقع وآفاق ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، فرع التسيير، الجزائر 2001/2000 ، ص:49.

- البنك الوطني للتجارة والصناعة الجزائر: (Banque National du Commerce et l'Industrie Algérie)

وكان له 45 فرع عام 1961.

- القرض الصناعي والتجاري: (Crédit Industriel et Commercial)
- وكان له أربع فروع.

- بنك بركليز : (Barclays Banque)
- وهو عبارة عن بنك إنجليزي وله فرعان.

وبذلك قد قمنا بذكر أهم البنوك التجارية التي كانت موجودة في الجزائر خلال تلك الفترة والتي بلغ عدد فروعها حوالي 409 فرع منها 149 فرع كان كله متمركز في الجزائر و154 فرع في منطقة وهران و83 فرع في قسنطينة والباقي أي 23 فرع في الصحراء⁽¹⁾.

3- بنوك الأعمال : وتضم :

- البنك الصناعي لشمال افريقيا: والذي تأسس عام 1911 وكان له 3 فروع من عام 1961
- القرض الجزائري: وتأسس أصلا في باريس عام 1881 لتشجيع الملكية العقارية والمنشآت القاعدية.

– بنك باريس والأراضي المنخفضة: والذي فتح له فرع في الجزائر عام 1954.

4- المؤسسات التعااضدية : وتضم المؤسسات التي تمول القطاع الفلاحي وهي كلها عبارة عن بنوك فرعية حيث نجدها في القطاع التجاري، البنوك الشعبية التي تخصصت في التجارة الصغيرة والتي عرفت نفس التطور كما في فرنسا، أما في القطاع الفلاحي فنجد الصناديق الجزائرية للقرض الفلاحي التعااضدي (C.A.C.A.M) والتي تمنح خاصة القروض للجمعيات في الأجل القصير بالإضافة إلى انه يوجد هناك ما يسمى بالقرض الفندقي.

5- البنوك المختصة : وتتكون من العديد من الأنواع:

- منشآت إعادة الخصم: مثل الشركة الباريسية لإعادة الخصم Compagnie Parisienne pour le réescompte وهي لا تتعامل مع الجمهور بل تعاملها يكون مع البنوك فقط.

(1) - بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي في الجزائر ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض ، مذكرة لينل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر ص 21 .

– بنك التنمية : والذي يمثل صندوق التجهيز من أجل التنمية للجزائر Caisse d'équipements pour le développement de l'Algérie الذي تأسس عام 1959 وفي عام 1960 بلغت مساهمته 154.4 مليار فرنك فرنسي قدم منها 7.5 مليار للمنشآت الصناعية القائمة.

– بنوك الائتمان الشعبي : ظهرت البنوك الشعبية في الجزائر منذ عام 1921 وكان ذلك في عنابة سنة 1922، وبجاية سنة 1923 والجزائر وقسنطينة عام 1924 بغرض تمويل الأفراد والمنشآت الصغيرة، وعززت الدولة هذه البنوك بسلفيات متوسطة وطويلة الأجل، وبلغت فروع هذه البنوك عام 1961 : 22 فرع، 9 منها في العاصمة.

• منشآت عامة وشبه عامة (فرنسية) : وتشمل كل من:

– القرض العقاري : (Crédit Foncier) زاول نشاطه بصفته فرع لبنك فرنسي وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية.

– القرض الوطني: (Crédit National) عملياته طويلة الأجل تخص الدولة فقط وكان لهذا البنك الدور الأساسي في تمويل استكشافات النفط في الجزائر وتوقف عن التمويل عام 1962.

– صندوق الودائع والأمانات: (Caisse de Dépôt et Consignations) يقرض الهيئات العامة المحلية، وهو المسؤول عن الصندوق الوطني للدخار والاحتياط وصندوق توفير البريد.

– صندوق وطني لأسواق الدولة: (Caisse National des Marchés de l'Etat) وتأسس فرعه في الجزائر عام 1940 الذي تخصص في تمويل مشتريات الدولة.

– البنك الفرنسي للتجارة الخارجية : وتأسس فرعه في الجزائر عام 1954، الذي يمول التجارة الخارجية.

أما الهياكل الرقابية فهي كانت عبارة عن ثلاث فروع وشملت كل من:

1- الرقابة الجزائرية للقرض : تكلف بتنظيم الوظيفة المصرفية وسياسة القرض العام.

2- لجنة الرقابة للبنوك : مكلفة برقابة الوثائق المسلمة من طرف البنوك.

3- الجمعية المهنية المصرفية : ترد على البنوك بقرارات مجلس القرض وتعطي اقتراحات لمهمة البنك.

المطلب الثاني : مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال والتطورات التي لحقت به (1962-1985)

يعتبر النظام المصرفي الجزائري نتاج تحولات تمت في عدة مراحل بعد الاستقلال بدءا من سنة 1962 حيث تشكل في البداية من إرث المؤسسات والهيكل الموجودة في هذا التاريخ، مما أدى إلى تعرض الجزائر للعديد من الاختلالات الاقتصادية الحادة والتي تمثلت أهم ملامحها في تراجع معدلات نموها الاقتصادي والارتفاع في حجم مديونيتها الخارجية، وتفاقم مستمر لعجز موازنتها العامة وميزان المدفوعات وذلك نتيجة لمجموعة من السياسات التوسعية التي اتبعت في أوائل عقد الثمانيات من القرن العشرين وتحت ضغط صعوبة الحصول على موارد تمويلية جديدة من أسواق المال العالمية المختلفة وذلك بغرض تصحيح الخلل الهيكلي (الخارجي والداخلي) والعمل على تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة التوسع في القطاع العام وتضييق القطاع الخاص، إضافة إلى تخطيط الاستثمارات متعددة القطاعات المركزية والتخطيط ، ومن خلال ما سبق يمكن أن نميز أن هناك ثلاث محطات رئيسية كبرى حيث أن المخطط الأولى هي عبارة عن مرحلة إضفاء السيادة (62-63)، في حين أن المرحلة الثانية تمتد من (66-67) وتعرف بمرحلة التأميم، أما المخطط الثالثة فتعرف بمرحلة الإصلاح المالي وتمتد من 71 إلى 82. وكخلاصة لهذا المطلب وكتمهيد للمطلب الثالث نستعرض كمحطة رابعة مرحلة إعادة هيكلة البنوك (84-85).

أولا : مرحلة إضفاء السيادة: (62-63)

بعد الاستقلال مباشرة بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية، حيث تم إنشاء بنك مركزي جزائري بموجب القانون رقم 62-144 وذلك بتاريخ 1962/12/13⁽¹⁾، وبذلك أسندت له العديد من الوظائف، ويمكن القول بان هذه المرحلة شهدت وضع السيادة على المؤسسات الكبرى وبذلك تم إنشاء مؤسستين رئيسيتين إضافة إلى البنك المركزي وهما كل من الصندوق الجزائري للتنمية، وكذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

أ- الخزينة:

في أوت 1962 قامت السلطة الجزائرية بإنشاء ما يعرف بالخبزينة حيث أخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، بالإضافة إلى منحها امتيازات هامة والتي تتمثل في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى قروض أخرى للقطاع الفلاحي وتتمثل في قروض التجهيز، باعتبار أن هذه الأخيرة منحت للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا باعتبار أنه لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة⁽²⁾.

ب- البنك المركزي الجزائري :

قامت الجزائر مباشرة وبعد استقلالها باسترجاع السلطة النقدية الداخلية والخارجية وذلك بتاريخ 1962/12/13 حيث تم إنشاء بنك مركزي وذلك بمقتضى القانون 144/62 حيث أنه بمقتضى هذا القانون عرف البنك المركزي على أنه مؤسسة عمومية تحتل مكانا رئيسيا ضمن الشبكة المصرفية الجزائرية، بمعنى أنه موجود على قمة النظام المصرفي وذلك على عكس البنوك التجارية، ويتمثل الهدف الأساسي لسياسته في خدمة الاقتصاد العام والمساعدة على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما أسند له من وظائف والتي على رأسها الإصدار النقدي ومراقبة تنظيم وتداول الكتلة النقدية، بالإضافة إلى توجيه ومراقبة القرض، وكذا إعادة الخصم وتسيير احتياطات الصرف⁽³⁾.

(1)- سعيدة بوزيدي ، الإصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، أفريل 2003 ، ص 3 .

(2) - صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 220 .

(3) - أحمد هني ، إقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط 2 ، 1993 ، ص 67 .

وبذلك تم تأسيس هذا البنك بهذه الوظائف ورأس مال قدر بموجب القانون التنظيمي بحوالي 40 مليون فرنك جديدة، وهو مملوك بالكامل للدولة، وتصنف احتياطاته من الفوائد المتراكمة، هذه الاحتياطات أدت في 10 أبريل 1964 إلى إصدار عملة وطنية تعرف بالدينار الجزائري والذي يعادل 1 فرنك فرنسي آنذاك⁽¹⁾.

ج- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط :

أنشأت هذه المؤسسة بموجب القانون 227-64 وذلك في 10 أوت 1964 والتي أوكلت لها مهمة جمع ادخار العائلات وتمويل احتياجات السلع المعمرة وخاصة السكن، وتم استرجاع جميع أصول الصناديق التي كانت موجودة في السابق، حيث وجه نشاط هذه المؤسسة فيما بعد نحو تمويل البرامج المخططة للسكن الجماعي وإقراض الهيئات المحلية والاكتتاب في سندات التجهيز. ثانياً: مرحلة التأميمات (1966-1967).

لم يلعب البنك المركزي الجزائري في السنوات الأولى للاستقلال دوره بصورة فعالة، وذلك نظراً لوجود العديد من البنوك الأجنبية ضمن مكونات الجهاز المصرفي الجزائري آنذاك ولذلك ظهرت هناك مرحلة جديدة من مراحل تكوين النظام المصرفي الجزائري عرفت بمرحلة التأميمات، حيث تميزت هذه المرحلة بتأميم البنوك الأجنبية والتي أصبحت تعمل إلى جانب البنك المركزي الذي عرف تحولاً مباشراً في تلك المرحلة من مركز رقابي إداري إلى مركز مالي، كما أعطيت بعض وظائفه إلى مجلس القرض الجزائري ولجان البنوك⁽²⁾.

وللإشارة فإنه مع قرارات تأميم القطاع البنكي الأجنبي كما سبق وان أشرنا والذي تزامن مع وضع أول مخطط للتنمية، فقد تبدلت شبكة التمويل الوطنية وتغيرت الأهداف المنوطة بها حيث أعطت هذه المرحلة فرصة لميلاد ثلاثة بنوك تجارية جزائرية سميت "بنوك أولية" وتتمثل في كل من البنك الوطني الجزائري (B.N.A)، القرض الشعبي الجزائري (C.P.A) البنك الخارجي الجزائري (B.E.A) حيث أصبح الهدف من هذه البنوك هو محاولة تغطية كل حاجيات التمويل في جميع القطاعات في الاقتصاد الوطني، حيث كانت النظرة السائدة آنذاك هي ضرورة أن يتكفل كل بنك من هذه البنوك أثناء التمويل بعدد من الفروع الاقتصادية، وهذا ما يسمى بالتخصص

(1) - محفوظ لعشب، القانون المصرفي المطبوعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر 2001، ص 12.

(2) - بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي في الجزائر ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة لينل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر 1996/1997، ص 57.

في النظام البنكي، وفي هذا الإطار نجد أن البنك الوطني الجزائري تكلف بتمويل القطاع الفلاحي خاصة إلى جانب قطاعات أخرى⁽¹⁾، وتكفل البنك الجزائري بتمويل عمليات التجارة الخارجية، وهذا ما أعطى لهذه البنوك امتياز الاحتكار في قطاعات عديدة وعمليات بنكية متنوعة، وهكذا أصبحت المنافسة غائبة مما أدى إلى عدم استعمال الموارد المتاحة بشكل جيد ولكن هذا التخصص ألغي سنة 1968.

أ- البنك الوطني الجزائري (BNA):

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-178 المؤرخ في 13/06/1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية⁽²⁾، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا أو بمعنى آخر تأسس هذا البنك ليحل محل العديد من البنوك نذكر أهمها :

-القرض العقاري الجزائري التونسي (C.F.A.T) وأدمج في 01/07/1966.

-القرض الصناعي والتجاري (C.I.C) وأدمج في 01/07/1967.

-البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا وأدمج في 01/01/1968.

-بنك باريس وهولندا وأدمج في ماي 1968.

-بنك الخصم لمعسكر وأدمج بتاريخ 06/06/1968.

ويعبر تأسيس هذا البنك عن رغبة وإرادة استغلال السلطات السياسية والاقتصادية الجزائرية حيث يعتبر من أهم البنوك التجارية فهو يمثل الأداة المناسبة للتخطيط المالي آنذاك، فبالإضافة إلى مهامه كبنك تجاري كان ساهم في تدعيم العمليات الاقتصادية الشاملة التي شرعت فيها الدولة في إطار عمليات التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي)، وبذلك أصبح هذا البنك (B.N.A) يتمتع باحتكار منح الائتمان الزراعي لقطاع التسيير الذاتي، ولكن بظهور المخطط الثلاثي والرابعي الأول والاهتمام الذي أولته السلطات للتنمية خاصة في الميدان الصناعي، أسندت للبنك عدة مهام في ميادين مختلفة صناعية وتجارية.

ويمكن تلخيص وظائف البنك فيما يلي :

(1) - محفوظ لعشب، المرجع السابق، ص 12.
(2) - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، طبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 89.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا والمساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي وذلك إلى غاية إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982 والذي أصبح فيما بعد يهتم بهذا القطاع.
- إقراض المنشآت الصناعية العامة حيث كان هذا البنك يهتم بمنح القروض للقطاع الصناعي سواء كان عام أو خاص.
- خصم الأوراق التجارية في ميدان الإسكان.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك لعلاقاته الواسعة مع الخارج إضافة إلى مساهمته برأس مال بنوك أجنبية.

وللإشارة فإنه وإلى غاية سنة 1982 فإن هذا البنك تخصص في تمويل القطاع الفلاحي مع ممارسة نشاطاته الأخرى، وخاصة تمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا والذي منحت له الدولة أولوية المساعدة الضرورية لزيادة الإنتاج، ويعتبر هذا البنك بمثابة بنك ودائع واستثمارات، إضافة إلى كونه بنك منشآت وطنية يتوجه إلى السوق في الداخل والخارج، حيث ازدهر هذا البنك كثيرا وتوسعت فروع من 53 فرع سنة 1986 إلى 132 فرع سنة 1968، إلى أن بلغ سنة 1985 ما يقارب 110 فروع، في حين كان يقدر رأس ماله بمليار دينار جزائري، ويمكن القول بأن هذا البنك التجاري أنشئ لتنفيذ سياسة الحكومة في الأجل القصير وذلك بالتنسيق مع المؤسسات العمومية مما يتعلق بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل.

ب- القرض الشعبي الجزائري (CPA)

أنشئ القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم رقم 66-366 المؤرخ في 29-12-1966 وهو عبارة عن بنك ودائع، حيث قام بإعادة الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية وهي الصناعات التقليدية والحرفية، المهن الحرة، السياحة، الفنادق، الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، تعاونيات التوزيع، التسويق والخدمات، قروض للمجاهدين، والبيع بالتقسيط، ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارة الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد، وتقديم قروض للإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية، كما يقوم بمنح القروض الموجهة للاستهلاك، وللإشارة فإنه في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض

بالإضافة إلى أنه كان يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى، حيث أن هذا البنك أنشأ خلفاً للعديد من البنوك وذلك بعد تأميمها وهي⁽¹⁾:

- القرض الشعبي التجاري والصناعي في الجزائر.
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في وهران.
- القرض الشعبي التجاري والصناعي في قسنطينة.
- البنك الإقليمي التجاري والصناعي لعنابة.
- البنك الإقليمي للقرض الشعبي للجزائر.

وقد عزز القرض الشعبي الجزائري بضم ثلاث بنوك أجنبية وهي كالآتي:

- البنك الجزائري المصري.
- المؤسسة المرسيلية للقرض والبنك.
- الشركة الفرنسية للقرض والبنك.
- ج- البنك الخارجي الجزائري (BEA) :

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم 67 - 204 المؤرخ في 1967/10/01 عن طريق استرجاع أصول خمس بنوك أجنبية حيث اعتبرت هذه المرحلة الأخيرة من عمليات التأميم أما فيما يتعلق بالبنوك التي استرجعت فهي⁽²⁾:

- القرض الليوني.
- الشركة العامة.
- قرض الشمال.
- البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط.
- بركلايس بنك.

حيث أن هذا البنك تخصص عند إنشائه في التحكم في عمليات التجارة الخارجية وذلك لضمان تنفيذ الاتفاقيات المرتبطة بالتصدير والاستيراد، باعتباره يمثل الدولة على المستوى الخارجي وهذا بعد أن تم إلغاء الرخصة التي كانت تتمتع بها البنوك الأجنبية لا سيما في المعاملات

(1)- صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

(2)- طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الخارجية، وبهذه الخطوة أصبحت البنوك العمومية الجزائرية تحتكر جميع عمليات البنك والصرف والقرض.

ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة إتمام جزأه الهيكل المالية والمصرفية حيث تم تأمين كل البنوك والمؤسسات المالية، وحسب طريقة التخصيص المقدرة في القوانين الأولية لهذه البنوك الثلاثة سوف لا تجد طريقها للتطبيق حرفيا في الواقع، ذلك لأن هذه البنوك تمارس نفس الصلاحيات تقريبا من ناحية العلاقات مع الخارج وكذلك من ناحية القروض للمؤسسات الصناعية والتجارية وهاتين الناحيتين سوف تقسم بين البنوك الثلاثة شيئا فشيئا نظرا لإنشائها على أساس معايير الانتماء للقطاع أو الفرع والتوازن المالي، وبالمقابل تبقى البنوك متخصصة في تمويل أنشطة لقطاعين معينين، حيث أن البنك الوطني الجزائري (BNA) خصص لتمويل القطاع الفلاحي، والقرض الشعبي الجزائري (CPA) خصص لتمويل المؤسسات والأشغال العمومية.

وللتوضيح فإن بنك الجزائر الخارجي هو مؤسسة وطنية رأس مالها مكتب كلية من الدولة، يسير من قبل مجلس الإدارة والذي يحتوي على المدير العام ويشغل منصب الرئيس، إضافة إلى مدير عام مساعد، وثلاث مستشارين يمثلون وزير التجارة الخارجية ووزير الصناعة والطاقة ووزير التجارة، حيث يتلقى البنك الخارجي الجزائري ودائع الأفراد والمؤسسات، كما يتحصل على الودائع من الداخل والخارج، إذ أنه في الإطار الداخلي يقوم بتمويل المؤسسات الخاصة من الشركات الكبرى بالقروض اللازمة للتجهيز⁽¹⁾.

ثالثا: مرحلة إصلاح السبعينات ودوافع الإصلاح المالي وتمويل المؤسسات: (1970-1988)

لقد ارتكز تنظيم الاقتصاد الوطني على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي، وفي هذا النوع من الاقتصاد حيث تملك الدولة بالكامل وسائل الإنتاج فإن كل القرارات المتعلقة بالتمويل، الاستثمار، الإنتاج والتوزيع تتخذ بطريقة إدارية وبيروقراطية من جهة، ومن جهة أخرى تعود ملكية رؤوس أموال البنوك العمومية كلية إلى الدولة، ومنه فإن كل القرارات الهامة المتعلقة بالنظام المصرفي كانت تتخذ مركزيا وبطريقة إدارية كذلك، أي أن البنك لم يكن له أي رأي في اختيار التمويلات للمشاريع الاقتصادية التي يراها مناسبة، بل يرتبط

(1) - طاهر لطرش، المرجع السابق، ص 189 .

بالقرارات المتخذة على مستوى هيئة التخطيط التي تقوم بنفسها بتقدير الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للمشروع.

كما أجبرت الدولة المؤسسات العمومية بتوطين كل عملياتها المالية في مختلف البنوك، حتى تتمكن من متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسات داخل مشاريعها الاقتصادية في إطار البرامج المخططة، وتقوم كل مؤسسة بفتح حسابين لها في البنك الذي وطنت فيه عملياتها المالية⁽¹⁾، فالحساب الأول يستعمل لتمويل نشاطات الاستثمار، والثاني لتمويل نشاطات الاستغلال.

وكل هذا جاء من جراء اكتشاف أن هناك عدة نقائص في عملية التمويل وبذلك اتخذت السلطات النقدية عدة إجراءات مالية ابتداء من سنة 1969 بهدف إعادة النظر في دور الوساطة المالية بالجزائر، وقد كانت أهم الدوافع التي أدت إلى هذا الإصلاح كالاتي:

- **غياب قانون مصرفي عضوي :** لم تعرف الفترة السابقة لسنة 1970 أي قانون متماسك يتعلق بتنظيم دور الوساطة المالية، بل كانت هناك قوانين مبعثرة وغير منسجمة بالاستناد إلى القانون التشريعي، وهو ما انعكس على الجانب التطبيقي.
- **وجود نزاعات :** سواء على مستوى السلطات النقدية والتي تعود إلى أن القانون لم يحدد بالضبط مهام البنك المركزي وحالات تدخل وزارة المالية أو على مستوى البنوك الأولية حيث كانت تحدث النزاعات بين البنوك الأولية فيما بينها بسبب جمع الودائع ومنح القروض، حيث أن المبدأ الخاص بالتخصصات لكل بنك لم يحترم، وبالتالي سادت الفوضى في تحديد مهام البنك التجاري بشكل دقيق، بالإضافة إلى وجود خلل في توزيع الشبايك المصرفية عبر القطر، فالبنك الوطني الجزائري كان يحوز على أكبر قدر من الشبايك المصرفية وهذا ما يسمح له بأن يجذب أكبر قدر ممكن من حجم الودائع ويغطي أكبر حجم من القروض أي أنه كان يجمع 30% من الودائع ويقدم 65% من القروض.

(1) –AMMOUR Benhalima, Le Système Bancaire Algérien – textes et réalité –Université de Saad Dahleb, Blida, 1997 ,p19.

• التدخل المباشر للوساطة المالية:

كانت الوساطة المالية تتميز بالتدخل المباشر في التمويل الاقتصادي وكانت الخزينة العامة تتدخل مباشرة، حيث كانت تمنح القروض لتمويل الاستثمار، أما البنوك فكانت عملياتها الاقراضية خاصة بقروض الاستغلال رغم أهمية الموارد المالية التي كانت تتمتع بها ولكنها توظف في مجالات محصورة.

وجاء الإصلاح المالي لعام 1971 ليكرس تعزيز تخطيط عمليات التمويل ومركزها في ثلاث اعتبارات أساسية :

- ضرورة التوافق العام للتنظيم الاقتصادي ونظام التمويل مع هذا التوجه في شكل مخططات .
- تعظيم مركزية قرارات الاستثمار مباشرة مع المخططات بإتباع نظام التمويل لهذا الاتجاه
- ارتفاع مستوى الأهداف على صعيد الاستثمار وذلك يتحقق بنظام التمويل المخصص للأهداف المسطرة⁽¹⁾.
- كما حدد الإصلاح المالي لعام 1971 أنماط ثلاثة لتمويل الاستثمارات المخططة وهي⁽²⁾:

- قروض بنكية متوسطة الآجل وتتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية، وتمثل مصادر هذه القروض في الإيرادات الجبائية وموارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة والتي منح أمر تسييرها إلى هذه المؤسسات المتخصصة.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

(1) - طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 177-178

(2) - سعيد بوزيدي، مرجع سبق ذكره ص05

أسس ومبادئ السياسات التمويلية :

كان الإصلاح المالي الذي شرع فيه بداية من السبعينات يخص الجانب التنظيمي للوساطة المالية وإعادة النظر في قنوات التمويل، ولم يهتم بالجانب الهيكلي وظلت بنية الجهاز المصرفي على حالها.

وتمثل هذا الإصلاح المالي في اتخاذ عدة إجراءات وقوانين أطلق عليها التخطيط المالي وارتكز هذا التخطيط على عدة أسس ومبادئ هي:

أ- مبدأ مركزية الموارد المالية :

قصد الاستعمال الأمثل للموارد المالية اعتمدت الجزائر نظاما مخططا يتطلب حصر هذه الموارد في مكان واحد هو خزانة الدولة والبنوك التجارية، حيث تعمل هذه الخزانة على جمع الموارد المالية من خلال السياسة الجبائية (بتولية وغير بتولية) إلى جانب أن الخزانة تجبر المؤسسات العامة على أن تساهم بنسبة معينة في ميزانية الدولة، ذلك أن المؤسسات العامة تضع فائضها المالي باسمها الخاص في الخزانة العامة، حيث يمنع التمويل الذاتي في المؤسسات العامة وباعتبار أن البنوك التجارية هي عبارة عن بنوك عامة فإن الدولة هي التي تقوم بتوزيع الموارد المالية على البنوك التي قامت بجمعها.

ب- التوزيع المخطط للائتمان:

حاولت السلطات تنظيم الوساطة المالية عن طريق تخطيط وتوزيع الائتمان وذلك بتحديد مهام البنوك والخزانة، حيث كان هذا راجع إلى اعتماد هذه السلطات على نظام التخطيط المتعلق بالأهداف الحقيقية والذي يقوم بحصر الموارد المالية وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف المبينة في الخطة، وللإشارة فإن عملية الوساطة المالية أسندت إلى البنوك في حين قسمت الاستثمارات إلى مجموعتين:

1- الاستثمارات العامة: وهي عبارة عن استثمارات تتعلق بالمشاريع العامة التي تقوم بها الدولة

ضمن ميزانياتها العامة في حساب التجهيز، ويتم تمويلها من طرف الخزانة العامة للدولة.

2- الاستثمارات المنتجة: فيما يتعلق بالاستثمارات المنتجة فإن الخزانة تتدخل بصيغة غير

مباشرة في عملية التمويل حيث أنه إذا كانت هذه الاستثمارات طويلة الأجل فإن تمويلها يتم

على حساب موارد الخزينة، أما إذا كانت الاستثمارات متوسطة أو قصيرة الأجل فيتم تمويلها عن طريق البنوك .

ج - مبدأ مراقبة استعمال الموارد المالية:

ويتعلق هذا المبدأ أساساً بمراقبة الأموال الممنوحة للمؤسسات العامة في شكل اعتمادات وقروض⁽¹⁾، حيث حاولت السلطة مراقبة استعمال هذه الموارد وتوجيهها حسب الأهداف المحددة، حيث أسندت وظيفة المراقبة للبنوك لأنها تمثل همزة وصل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة وبين المؤسسات العامة من جهة أخرى، فالبنوك تتمتع بموقع استراتيجي لمراقبة استعمال الموارد المالية لأنها تعتبر القناة التي تمر عبرها الأموال الممنوحة للمؤسسات لإنجاز المشاريع، وألزمت البنوك بتقديم محاضر تتضمن استعمالات المؤسسة العامة للأموال سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، والاعتمادات تستعمل على أقساط مبينة في وثائق تقدم للبنك المركزي ووزارة المالية.

الخصائص التي تميز بها نظام التمويل في فترة السبعينات :

تميز نظام التمويل الوطني خلال فترة السبعينات بالعديد من الخصائص التي نذكر من بينها :

- تعاضد دور الخزينة وهيمنتها على النظام البنكي، حيث أنه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، تعتبر المتسبب الأول في دفع البنك المركزي إلى إصدار النقود بشكل لا يبرره الوضع النقدي، كما تتكفل هذه الخزينة بتوزيع القرض، وكنتيجه لذلك فقد همش دور النظام البنكي حيث أصبح يتميز بالسلبية المفرطة سواء على مستوى تعبئة الادخار أو على مستوى توزيع القرض ورسم السياسات الافتراضية.
- تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المالية العاملة وذلك راجع إلى غموض وعدم دقة القوانين التي تحدد مهام ومسؤوليات المؤسسات المالية حيث نجد مثلاً أن الخزينة تتدخل بصفة أو بأخرى في منح القروض على الرغم من أنها لا تعتبر بنكاً، كما نجد أن البنك المركزي وخاصة في السنوات الأولى من الاستقلال كان يتدخل وبطريقة مباشرة في منح القروض للقطاع الفلاحي وكل هذا أدى إلى وجود تداخل في الصلاحيات ما نتج عنه وجود غموض على مستوى نظام التمويل، مما أدى إلى تراكم التناقضات وتزايد المشاكل.

(1)- صالح مفتاح ، مرجع سبق ذكره ص 225

- عدم امتلاك البنك المركزي عمليا سلطة حقيقية على سلوك البنوك الأخرى وذلك راجع إلى كون النظام البنكي ذو مستوى واحد بمعنى أن البنك المركزي والبنوك التجارية تقع على مستوى واحد.
 - عدم وجود ضمانات تكفل توزيع القروض حيث انه في كثير من الأحيان نتج عن ذلك تراكم ديون البنوك على المؤسسات العمومية بشكل اثر على التوازن المالي الداخلي لهذه البنوك والمؤسسات، وحتى على التوازن المالي الداخلي للبلاد.
 - خضوع الاستفادة من القرض إلى عملية التوظيف المسبق والوحيد، فالبنوك لا يمكنها أن تمنح القروض وفق الفرصة المتاحة، ولكن يمكنها فقط أن تمنح القروض على المؤسسات التي وطنت عملياتها المالية في هذه البنوك، حتى ولو كانت هذه المؤسسات لا تستجيب إلى المعايير والمقاييس الكلاسيكية المعمول بها في كل الأنظمة البنكية.
- وللإشارة يجب التذكير بأن البنوك وكذلك المؤسسات ليست مخيرة في عملية التوظيف، باعتبار أن المؤسسات الموجودة وزعت بقرار من وزارة المالية على البنوك التجارية الموجودة.
- وكخلاصة لما سبق فإنه يمكن ملاحظة أن هذه الخصائص السالفة الذكر كانت من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عرقلة تطور النظام البنكي الوطني، وذلك ما انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي، ما أدى إلى تدخل السلطات المختصة قصد إحداث إصلاحات جديدة، مختلفة وعميقة بغية تحسين أداء المؤسسات المالية والسير قدما نحو تحسين مستوى الاقتصاد الوطني وهذا ما سنحاول استعراضه من خلال دراستنا المتبقية.

رابعاً: مرحلة إعادة هيكلة البنوك (1982-1985)

كما سبق وأن أشرنا فإن الجهاز المصرفي الجزائري منذ السبعينات إلى يومنا هذا تعرض إلى عدة مساهمات أدت إلى إحداث العديد من التغيرات فيه، والتي تبلورت ابتداء من مرحلة التأمين كما ذكرنا في أواخر الستينات وما صاحبها من قوانين وتنظيمات وإصلاحات مالية سنة 1971 والتي جاءت لإعادة هيكلة القطاع المصرفي حديث النشأة وذلك بغية الزيادة في التدفقات النقدية المتداولة داخل القطاع⁽¹⁾، وانطلاقاً من هذه الرغبة جاءت مرحلة جديدة من مراحل الإصلاح وهي المرحلة التي تعرف بمرحلة إعادة هيكلة المنظومة المصرفية وذلك مع بداية الثمانينيات، وكل

(1) - Benhalima ammour :Le Système Bancaire Algérien , OPC ,p 20

هذا عبر مجموعة من الإصلاحات التي كانت تهدف لإصلاحات هيكلية للقطاع الاقتصادي ككل، والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، ولهذه الأسباب تأسست لجنة إعادة هيكلة المصارف، حيث تقوم بتنظيم مهامها إلى جانب النظر في مسألة إنشاء بنوك وفروع مصرفية جديدة على أن تكون البنوك متخصصة في تكوين القطاعات الاقتصادية حيث عمم مبدأ التخصص فيما بعد على جميع البنوك التجارية والمؤسسات المالية⁽¹⁾ وكان من بين أهداف هذا الإصلاح هو تقليص قدرة واحتكار بعض البنوك وتخفيف بعض الضغط عنها، مثل: BNA البنك الوطني الجزائري الذي أعيدت هيكلته مع CPA (القرض الشعبي الجزائري) لينبثق عنهما على التوالي البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR وبنك التنمية المحلية BDL، وفي إطار هذا الإصلاح تخلى النظام البنكي عن تمويل الاستثمارات المخططة وذلك مع بداية سنة 1978 لتتولى هذه المهمة الخزينة العمومية، كما تم إلغاء القروض متوسطة الأجل من نظام تمويل الاستثمارات المخططة (ماعدات نشاطات النقل والخدمات) واقتصر نشاط البنوك الأولية على تقديم القروض الخارجية حيث جاء قانون المالية لسنة 1982 لينظم دورة التمويل وبذلك تتولى الخزينة العمومية تمويل الاستثمارات الإستراتيجية وفيما يلي سنستعرض هذين البنكين الجديدين.

أ- بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

بعد أن كان القطاع الفلاحي يمول من طرف البنك الوطني الجزائري والذي أصبح عاجزا عن هذه المهمة وذلك لأن القطاع الفلاحي يتطلب حاجات متزايدة باستمرار أصبح ضروريا على السلطات النقدية إيجاد حل لهذا العائق الذي يقف في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية وبذلك تم إنشاء بنك آخر يكلف بهذه المهمة وذلك بموجب الأمر 62-106 والمؤرخ في 13 مارس 1982 تحت اسم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث اخذ هذا الأخير صلاحيات البنك الوطني الجزائري في ميدان تمويل القطاع الفلاحي وذلك بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف كما سبق وأن اشرنا إلى تمويل القطاع الزراعي الصناعي، الزراعة، الري، الصيد البحري، أي كل الأنشطة التي تهدف إلى تطوير القطاع الريفي⁽²⁾، حيث تنص المادة الأولى من قانون تأسيسه على أنه بنك للإيداع والتنمية ويندرج تلقائيا في قائمة البنوك إلى جانب أن المادة الرابعة والتي تنص

(1) - منصور حمودي ، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، دراسة علاقة التمويل ، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية الجزائر 2000 - 2001.

(2) - Benhalima ammour , OPC , p 50

على أن مهمة هذا البنك تتمثل خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها والمساهمة في :

1- تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

2- تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية الصناعية واستخدام وسائله الخاصة لتمويل:

أ- هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

ب- الهياكل والأعمال المرتبطة بما يسبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقها.

ج- الهياكل والأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة بالفلاحة .

د- هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي وأعمالها.

بدأ هذا البنك برأس مال قدره مليار دينار جزائري حيث كان يتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية، إلا انه كان يخضع لوصايا وزارة المالية وتتمثل مهمته الأولى في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك قصد تطوير الإنتاج (الزراعي، الحيواني) على الصعيد الوطني، كما انه يساعد على تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق أهداف الهياكل المرسومة باعتباره أداة من أدوات التخطيط المالي إلى جانب قيامه بدفع الإنتاج كما وكيفا في إطار انجاز المخططات الخاصة بالتنمية الوطنية والقطاعية، كما يقوم أيضا بجميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية المختلفة، ومنح القروض والمساعدات من اجل التنمية والصرف إلى جانب قيامه بالمشاركة في جمع الادخار الوطني .

وقد أعطى هذا البنك لفروعه صلاحيات واسعة تمكنه من منح القروض وذلك خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات وتسهيل خدماته وذلك تماشيا مع المبدأ الذي كان يعمل عليه هذا البنك حيث كان يعمل بمبدأ اللامركزية

وتتأتى موارد هذا البنك كما يلي:

- رأس ماله الأساسي واحتياطاته (تمويل الدولة له).
- ما يتلقى من الجمهور من ودائع فورية ومحددة لأجل.

- الأموال المتوفرة التي تأتي من قبل الهيئات العمومية التابعة للهياكل والأعمال الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية.
- التسبيقات من الخزينة في إطار انجاز المخططات التنموية والوطنية والقطاعية .
- المداخيل التي يمكن أن يتحصل عليها بواسطة التأجير أو رهن حافضة سنداته من المؤسسات المصرفية لا سيما البنك المركزي الجزائري
- السياسة التي يتبعها في تعبئة الادخار والتي تتركز أساسا على جمع الموارد بتطبيق مجموعة من التدابير التي من شأنها الزيادة في الودائع من العملات الأجنبية والمحلية وتوظيفها في عمليات استثمارية⁽¹⁾.
- ويعمل على وظائفه من خلال:
- كونه بنك ودائع: يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص طبيعي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة.
- كونه بنك تنمية: يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى تكوين أو تجديد رأس مال ثابت للمؤسسات.
- يلجأ هذا البنك عند الضرورة إلى الخزينة العامة للحصول على قروض لأجل طويل وفق الأساليب التالية:
- يعقد في كل سنة اتفاقيات قروض مع وزارة المالية لتحديد الشروط والأساليب والمدة والمعدل المطبق وذلك حسب طبيعة المشروع.

(1) - وهيبة خروبي ، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر ، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص 80

- ترسل وزارة المالية قرار للخزينة العامة بعدم توقيف منح القروض لهذا البنك وبهذا يمكن اعتبار هذا البنك بنكا متخصصا للقطاع الفلاحي يقوم بتمويل هذا الأخير وترقية النشاطات الفلاحية⁽¹⁾.

ب - بنك التنمية الفلاحية (BDL):

يعتبر هذا البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أبريل 1985 حيث تولى جزء من النشاطات التي كان يقوم بها القرض الشعبي الجزائري، كما أنه ورث الأربعين مقرا لاستغلال القرض الشعبي الجزائري والتي كانت موزعة عبر الوطن.

قدر رأس مال هذا البنك عند تأسيسه بنصف مليار دينار جزائري ومقره سطواولي (تيزازة) وقد أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي حتى يتمكن من تحقيق التكامل الاستراتيجي في تنمية الجهات المحلية والتحكم أكثر في الجهاز المصرفي، حيث يقوم هذا البنك بممارسة نوعين من النشاطات :

نشاط مصرفي تقليدي ونشاط متخصص ونلخص نشاطه المصرفي فيما يلي:

- جمع أموال التوفير الوطني.
- توزيع القروض على القطاعات العامة والخاصة .
- القيام بعملية الصرف والتجارة الخارجية .

أما نشاطه المتخصص فهو عبارة عن المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بحيث يقوم بتمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات كما يقوم أيضا بتمويل الاستثمارات الإنتاجية المخططة للجماعات المحلية إلى جانب أنه يمارس احتكار عمليات الإقراض بالرهن والذي كان يمارس من قبل "صناديق قروض البلديات".

(1)- مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30/04/1985 ، يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الاساسي : ج، ر العدد 19 الصادرة في 1985/05/01 .

إذا فبنك التنمية المحلية يعتبر مؤسسة مالية مهمتها الأساسية تمويل حاجات التطور النقدي والمالي المحلي أي تنمية الأنشطة الاقتصادية المحلية وذلك بمنح القروض لصالح الجماعات والهيئات العامة فهو يمول:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والموضوعة تحت وصاية الولايات والبلديات.
- العمليات التي لها صلة بالقروض عن الرهن.
- المؤسسات الخاصة غير الفلاحية وهذا بنفس طريقة البنوك التجارية الأخرى.
- التجارة الداخلية الجهوية والمحلية.
- يقدم تسبيقات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية أو الهيئات العمومية للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين حسب الشروط والأشكال المسموح بها

وبالتالي فإن بنك التنمية المحلية هو بنك ودائعي تملكه الدولة يخضع للقانون التجاري ويتولى عمليات البنوك التقليدية لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة إذ يمنحها قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالإضافة إلى الخدمات الموجهة للقطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة، وعليه فإنه ومن خلال ما سبق نجد أنه وبعد عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي أصبح يتكون من العديد من المؤسسات وكل حسب التخصص كما يلي:

- بنك مركزي والذي حافظ على وظائفه العامة.
- ثلاثة بنوك أولية وهي (القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني الجزائري) حيث تقوم هذه البنوك بتمويل القطاع الصناعي، التجاري وقطاع الخدمات وذلك حسب التخصص كآتي:

- 1- القرض الشعبي الجزائري ويختص بقطاع الصناعات الخفيفة والخدمات.
- 2- البنك الخارجي الجزائري ويختص بقطاع الطاقة والنقل البحري.
- 3- البنك الوطني الجزائري ويختص بتمويل قطاع الصناعات الثقيلة والنقل.
- 4- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويقوم بتمويل القطاع الفلاحي الذي كان من اختصاص البنك الوطني الجزائري.

5- بنك التنمية المحلية ويقوم بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ويلعب دور بنك السكن.

وقد أسفرت عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية عن تعدد الوكالات الخاصة بهذه البنوك

كما سنرى في الشكل الآتي:

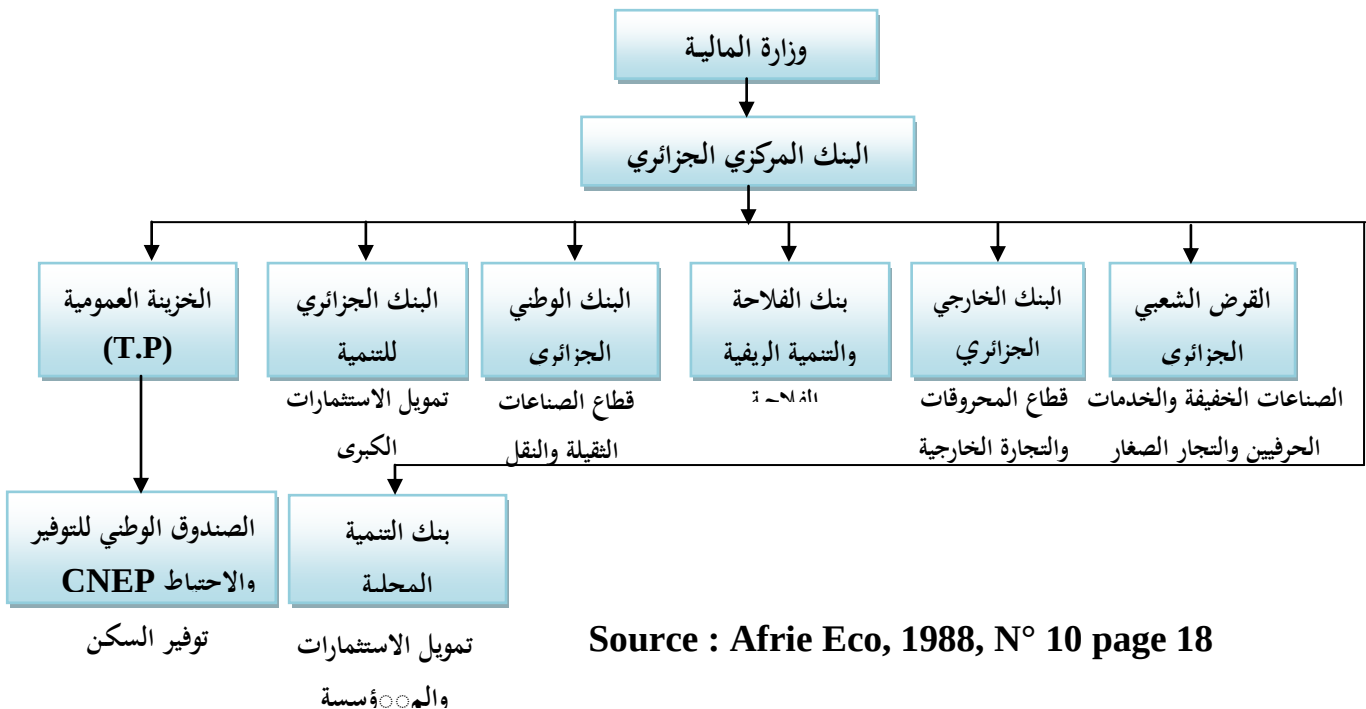
جدول رقم 01: هيكلية النظام البنكي

عدد الوكالات المؤسسات المالية	1980	1981	1982	1983
BCA	19	19	19	30
BNA	187	191	72	99
BADR	-	-	142	177
BEA	30	32	36	52
CPA	80	87	94	108
CNEP	376	398	473	551

Source : Mourad goumri, l'offre de monnaie en Algérie, collection économique, ENAG éditions, Alger, 1993, p,317 .

وبالإضافة إلى هذا الجدول نستعرض شكل آخر يوضح إعادة هيكلة نظام البنوك في الجزائر

شكل رقم (04) إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر



المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات من 1986 إلى 2000

لقد أصبح الجهاز المصرفي في الجزائر بعد الإصلاحات التي اتخذت في فترة السبعينات بمثابة جهاز محاسب ومسير إداريا أكثر منه جهاز مصرفي حقيقي وأصبح يلعب دور الوسيط بين السلطات النقدية (الخزينة والبنك المركزي) والمؤسسات الاقتصادية دون أن يكون له أي تدخل في نمط التخطيط الذي ساد في تلك الفترة والذي كان يستند إلى مبدأ التخصيص الممركز للموارد التمويل والذي جعل دور البنوك يقتصر على مراقبة الأحداث فقط، ومن الواضح انه في ظل هذا النظام لم تقم البنوك إلا بدور سلبي في الوساطة المالية وهذا لم يسمح بأي تدخل في مجال التنظيم المالي مما أدى إلى توسيع مفرط بالنسبة للأموال المتوفرة في السوق والذي كان من الممكن أن ينتج عنه نسب عالية من التضخم لولا وجود جهاز مركزي لتخصيص الموارد وتحديد الأسعار بشكل إداري ومركز.

إن هذه الإفرازات السلبية جعلت السلطات النقدية تتعمق أكثر فأكثر في إصلاحات الجهاز المصرفي وهذا منذ سنة 1986 وبقيام السلطات بهذه الإصلاحات تكون الجزائر قد دخلت مرحلة انتقالية وذلك من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق ضمن سلسلة من الإصلاحات بدأت بقانون 68-12 والمتعلق بنظام البنوك والقروض ثم قانون 88-01 والمتضمن القانون التوجيهي في المؤسسات العمومية وبعدها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12 وأخيرا جاء قانون 90-10 والذي يتعلق بالنقد والقروض وما تبعه من تعديلات، وهذه التطورات ستعرض لها تباعا فيما يلي:

أولا: قانون القرض والبنك لسنة 1986.

وفقا للقانون 86-12 المؤرخ في أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض يمكن أن نصف هذه المرحلة بالمحاولات الأولى للامركزية ويتعلق الأمر بإعطاء مرونة أكبر للنظام المصرفي ومنح استقلالية نسبية له.

ويعتبر هذا القانون الأول من نوعه منذ الاستقلال والذي وضع حدا للنصوص التنظيمية المبعثرة والغامضة التي كانت تسيّر النشاط المصرفي في السابق، ولقد ترجم إصدار هذا القانون رغبة

الدولة في الخروج بقانون خاص بالنظام المصرفي والاستقلالية الضرورية لتنظيم الاقتصاد⁽¹⁾. وقد نصت المادة العاشرة من هذا القانون على اعتبار المنظومة المصرفية التي تضم البنك المركزي والبنوك التجارية مندرجة في إطار المخطط الوطني للتنمية واعتبرت هذه البنوك في إطار هذا القانون مؤسسات عمومية مستقلة بمعنى انه بإمكانها تطبيق القواعد التجارية التقليدية فيما يتعلق بعمليات القروض التي تمنحها مثل معايير المردودية والملائمة والأمان... الخ. وهي نفس القواعد التي تحكم البنوك العاملة في اقتصاد السوق.

أما المواد الأخرى من نفس القانون فتستجيب لمتطلبات طرق التسيير المصرفي وخاصة استقلالية المؤسسات المصرفية ويميز القانون بين ثلاثة أصناف منها وهي: البنك المركزي، البنوك ومؤسسات القروض المتخصصة⁽²⁾.

وتمثلت هذه الإجراءات في توضيح امتياز الإصدار، شكل المنظومة المصرفية، المخطط الوطني للقرض، تحديد العلاقات بالمؤسسات الدولية، نظام القرض الذي يحلل عمليات القرض وعلاقات البنوك مع العملاء والمؤسسات العمومية والوسائل المحاسبية، وأخيرا الضمانات والامتيازات.

قام هذا القانون ببعض التغييرات على مستوى الهياكل الاستشارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض بدلا من مجلس القرض ولجنة رقابة العمليات المصرفية بدلا من اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، ووقف ما جاء به هذا القانون فإن البنك المركزي ومؤسسات القرض تعدان مؤسستين عموميتين تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وينجزان العمليات المصرفية الاعتيادية حيث يكون رأس مال البنك المركزي ومؤسسات القرض ملكا للدولة أو لإحدى مؤسساتها وهذا حسب المادة 15 من هذا القانون.

ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد الأساسية التي جاء بها هذا القانون في النقاط التالية :

- تقليص دور الخزينة المتعاضد في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية إلا أن القانون لم يضع آليات تنفيذ ذلك.

(1)- direction générale de banque al baraka d'Algerie, à toutes les structures, de la banque, circulaire n: 43/99, alger, 26/08/199.

(1)- التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، 2002، ص 126.

- أعاد القانون للبنك وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك وإن كانت هذه المهام تنقصها الآليات التنفيذية ومن ثم تبدوا في أحيان كثيرة مقيدة.
- بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية، الأمر الذي سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين.
- أعاد القانون للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تهيئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض كما سمح لها بإمكانية تسلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بإحداث الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها كما استعادة المصارف حق متابعة استخدام القرض وكيفية استرجاعه والحد من مخاطر القروض خاصة عدم السداد.

ثانيا: قانون استقلالية البنوك 1988

جاء القانون 88-06 والصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الإطار جاء هذا القانون المعدل والمتمم للقانون (86-12) ليعطي استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد وبموجب هذا القانون يمنح البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي أنه يخضع لقواعد التجارة ويعمل على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة ويدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية⁽¹⁾.

ويمكن تحديد المبادئ والقواعد التي جاء بها القانون 88-06 في النقاط التالية:

- إعطاء استقلالية البنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.
- دعم دور البنك المركزي لضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلال المالي والتوازن المحاسبي وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب الأخذ بعين الاعتبار أثناء نشاطه لمبدئي الربحية والمردودية ولذلك يجب أن يكيف نشاطه.

(1)- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة (3) من قانون رقم (88-01) الصادر في 12-01-88.

- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل أو خارج الوطن ويمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى الديون الخارجية.

وكنتيجة لما سبق يمكن استنتاج أن الإصلاحات الاقتصادية والمالية عرفت مرحلة نوعية هامة سنة 1988 فبعد إصدار النصوص القانونية المتعلقة باستقلالية المؤسسات العمومية بما فيها البنوك والتي أصبحت تسير وفقا للمبادئ التجارية والمردودية على اعتبار أن هذا القانون يعتبر مؤسسات القرض مؤسسات عمومية اقتصادية وهذا ما يدرج البنوك ضمن دائرة المتاجرة لتحفيزها قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تحددها القواعد التقليدية ويدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي في إدارة أدوات السياسة النقدية ومن هنا يمكن القول أن استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية قد تمت فعلا سنة 1988.

ثالثا: قانون النقد والقرض:

وكنتيجة لرغبة السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتجاوز قصور الإصلاحات السالفة وتمشيا مع سياسة اقتصاد السوق ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض والذي أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، ويمكن القول أن القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 شكل نصا تشريعا يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي بشكل خاص والسياسة النقدية بشكل عام حيث انه اخذ بأهم الأفكار التي جيء بها في قانوني 1986-1988 حيث حمل أفكار جديدة تتعلق بالنظام المصرفي وأداءه، وللإشارة فإن قانون النقد والقرض 90-10 صدر بالنظام للتعديل الدستوري لسنة 1989 والإصلاحات التي شرع فيها منذ سنة 1988 وهو يعتبر من بين القوانين التشريعية الأساسية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق ويشمل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض والبنك سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك، أنشطة البنوك، مراقبة البنوك ومعايير التسيير... الخ. وبهذا يمكن القول بان هذا القانون قد أرسى القواعد التنظيمية والتسيير للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية وكل ذلك جاء جراء إدخال معايير جديدة تتلاءم وسياسة السوق،

ويتضمن هذا القانون ثلاثة مستويات من السلطة لتنظيم الوظيفة المصرفية وهي أ-مجلس النقد والقرض ب- بنك الجزائر ج- اللجنة المصرفية.

أ- مجلس النقد والقرض:

يتكون هذا المجلس من محافظ رئيسا ونوابه الثلاثة كأعضاء وثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة وهو مجلس إدارة للبنك المركزي وهو سلطة نقدية تتمتع بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي⁽¹⁾.

ويؤدي مجلس النقد والقرض عدة صلاحيات نلخصها فيما يلي:

- إصدار النقد وتغطيته وفقا للمادة 4 و 5 من قانون 90-10.
- أسس وشروط عمليات البنك المركزي.
- أهداف تطور مختلف عناصر الكتلة النقدية.
- غرفة المقاصة.
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك المالية الأجنبية في الجزائر.
- الأسس والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وخاصة تغطية وتوزيع المخاطر والسيولة والملاءة (القدرة على التسديد).
- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- مراقبة الصرف وتنظيم السوق.

كما يتخذ المجلس القرارات الفردية التالية:

- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية.
- الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.
- تفويض صلاحيات لتطبيق نظام الصرف.

(1)- محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 1996، ص 144.

يسير مديرية البنك المركزي المحافظ بالإضافة إلى ثلاث نواب، ويعين المحافظ ونواب المحافظ من طرف رئيس الجمهورية لمدة 5 و 6 سنوات على التوالي ويتمتع البنك المركزي بصلاحيات ومهام رئيسية من بينها:

- يقوم البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية بواسطة شبكة مكونة من الوكالات الرئيسية والجهوية.
- تسيير احتياطات الذهب والعملات الأجنبية بالشراء والبيع والرهن والاقتراض والخصم وإعادة الخصم.
- يمكن للبنك المركزي استخدام أدوات السياسة النقدية كإعادة الخصم ومنح قروض مضمونة في حدود مبلغ يحدده المجلس أو التدخل في السوق النقدية بالشراء والبيع للسندات العامة والتي تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم، وقرضا بنسبة احتياطي على مجموع ودائع البنوك، ولا يمكن أن يتعدى 20%.
- يقوم البنك المركزي بدور بنك البنوك وسلطة وصية على النظام المصرفي حيث يضع البنك المركزي جميع المعايير التي يلتزم كل بنك باحترامها بشكل دائم مثل القواعد الاحترازية التي تضمن استمرارية جيدة للقطاع المصرفي.
- يسير البنك المركزي معدل الصرف حيث يحدد يوميا معدل الصرف للدينار وينظم سوق الصرف.

ج- اللجنة المصرفية:

إن التنظيم الجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض، والذي فتح المجال أمام المبادرة الخاصة والأجنبية والذي يعتمد أساسا على السوق يتطلب وجود هيئة رقابية على هذا لكي يكون منسجما مع القوانين ويستجيب لشروط حفظ أموال المودعين وهذه الهيئة الرقابية تتمثل في اللجنة المصرفية، حيث وكما اشرنا فإن الهدف من إنشائها هو مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات المثبتة⁽¹⁾.

(1)- المادة 202 من قانون النقد والقرض 90-10.

فهي تبحث في المخالفات التي يرتكبها الأشخاص غير المرخص لهم والذين يقومون بأعمال البنوك والمؤسسات المالية وتنزل بهم العقوبات التأديبية حسب هذا القانون⁽²⁾.

وتتألف هذه اللجنة من المحافظ أو من نائبه الذي ينوب الرئيس، وقاضيين من المحكمة العليا وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية والمالية وخاصة المحاسبية وهما معينين من طرف رئيس الحكومة باقتراح من وزير المالية.

وتتمثل أهم مهام اللجنة المصرفية فيما يلي:⁽³⁾

- السهر على احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية من قبل البنوك والمؤسسات المالية.
 - المراقبة المتاحة للجنة المصرفية ليست التدخل في سياسة الإقراض وتحصيل موارد البنوك بل هي وسيلة للتأكد من أن القرارات المتخذة من طرف البنك لا تعرضه لأخطار كبيرة.
 - ممارسة المراقبة الوقائية والتدخل عند مخالفة البنوك للتشريعات والتنظيمات قصد الإصلاح.
 - مراقبة التسيير من خلال تقدير شروط تشغيل المؤسسات المصرفية.
- كما تقوم اللجنة المصرفية بأعمال رقابية على أساس الوثائق المستندية، بالإضافة إلى أنها تقوم بزيارات ميدانية إلى مراكز البنوك والمؤسسات المالية، كما يقوم بمساعدة هذه اللجنة مستخدمين من البنك المركزي، ويحق لهذه اللجنة أن تطلب كل المعلومات والإثباتات والإيضاحات اللازمة.

ومما سبق نستطيع القول أن اللجنة المصرفية تملك نوعين من السلطة:

- 1- سلطة إدارية: حيث يمكن للجنة أن تأمر البنوك والمؤسسات المالية باتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوي توازنها المالي أو يصحح طرف التسيير في آجال محددة ويتعلق الأمر هنا بالتوازنات في الميزانية، سياسة جمع الموارد، توزيع القرض، سياسة إعادة التمويل، تحصيل الحقوق واحترام النسب.

(2)- قانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16.

(3) - Mission et Attribution, de la commission bancaire, media bank n°14, Octobre-novembre 1994.

3- سلطة قضائية: حيث يمكن للجنة المصرفية اتخاذ عقوبات تأديبية في حالة عدم احترام البنوك والمؤسسات المالية للنصوص التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطها، كما أنها تتمتع بصلاحيات فرض عقوبات مالية زيادة على عقوبات أخرى مثل: الإنذارات، سحب الاعتماد... الخ.

المبحث الثاني: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري وأهم التعديلات التي طرأت على هذا القانون:

تجدر الإشارة إلى أن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر الانطلاقة الأولى التي حددت الإطار القانوني للسياسة النقدية والتي حددت سيرها، حيث استندت السلطة النقدية بموجب هذا القانون على البنك المركزي ليبدأ في تحرير الأسعار التي كانت محددة إداريا، وتعديل هيكل الفوائد إضافة إلى انزلاق سعر الصرف إلى مستواه التوازني ومن ثم العمل على وقف التضخم، ففي ظل تراجع النمو الاقتصادي فإن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو التحكم في وتيرة التضخم بالتوافق مع هدف النمو الاقتصادي المستهدف، وذلك عن طريق مراقبة ندرة وتوسع النقد والائتمان، وسنقوم من خلال دراستنا لهذا المبحث باستعراض كل من أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري وذلك كمطلب أول، بالإضافة إلى دراسة أهم التعديلات التي طرأت على هذا القانون من خلال المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسيكون عبارة عن تقييم للجهاز المصرفي وأهم نشاطاته.

المطلب الأول: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري.

هناك العديد من التأثيرات التي نتجت عن اعتماد قانون النقد والقرض والتي أثرت على الجهاز المصرفي الجزائري. ويمكن تلخيصهما في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون، وتطبيق القواعد الاحترازية وظهور مؤسسات مالية وبنوك جديدة وذلك بعد نشر القانون مباشرة.

أولا: تكييف وضعية البنوك العمومية مع القانون الجديد

حسب قانون النقد والقرض فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص ونظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بإنشائه، وقد أمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد، ومن هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس

المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك والمقدر بـ: 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 100 مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية، الشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الأساسية للبنوك مع القانون المتعلق بالنقد والقرض والتي كانت مدته ستة أشهر⁽¹⁾.

وللإشارة فإن مجلس النقد والقرض اعتمد العديد من البنوك نذكر منها البنك الوطني الجزائري سنة 1959. والقرض الشعبي الجزائري سنة 1997. إضافة إلى بنك التنمية المحلية وذلك في سنة 2001. كما قام كذلك مجلس النقد والقرض باعتماد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وذلك سنة 1998. حيث نأخذ هذه البنوك كعينة فإذا أردنا مثلا أن نقوم بتقييم أثر قانون النقد والقرض عليها فإننا نجد أن هذه البنوك لا تتوفر فيها شروط الاعتماد من عدة نواحي.

فيما يتعلق بمسك الحسابات فقد أصدر مجلس النقد والقرض لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات والثانية بالإجراءات المحاسبية التي يجب على البنوك العمل بها.

أشارت نصوص بنك الجزائر إلى استعمال الصك والتحويلات وإذن الدفع فيما يتعلق بوسائل الدفع، غير أن هذه الوسائل بقيت غير منتشرة إلا قليلا، لأن المتعامل الاقتصادي في الجزائر لا يفضل استعمال البنوك دائما، وذلك راجع للعديد من الأسباب والتي تتعلق بمحملها برداء الخدمات من جهة، وكذلك نقائص تتعلق بالجهاز المصرفي في حد ذاته.

أما فيما يتعلق بالمعايير والتي أقرت عام 1988 والمتعلقة باستعمال القواعد الاحترازية، فهي في الأصل كانت لتكون ملزمة لجميع البنوك العاملة في النشاط المصرفي والتي أنشأتها لجنة بازل بسويسرا وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية، وتهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي وتتعلق بجوانب عديدة مثل التركيز على المخاطرة الائتمانية ومعيار كفاية رأس المال كما يجب أن تفوق المخصصات 12.5 مرة مبلغ الأموال الخاصة للبنك كما أن هذه المخاطر لها أوزان ترجيحية من صفر، 10%، 20%، 30%، إلى 100%. حسب الأنواع المختلفة من الأموال، أي يخضع كل نوع من أنواع القروض إلى معامل موازنة⁽²⁾.

(1)- قانون النقد والقرض، المادة 202.

(2)- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 89.

وبالتالي فإن القدرة على تسديد وتوزيع الأخطار، بالإضافة إلى السيولة التي حددت لها نسبة نقصانها 0.6 والتي تعني أن قروض البنك يجب أن لا تتجاوز نسبة 60% من القروض قصيرة الأجل.

وإذا نظرنا إلى حاجة البنوك الوطنية فإننا نجد أنها لا ترقى إلى القدرة على تطبيق معايير لجنة "بازل" في القواعد الاحترازية وهو ما يمنحها الاعتماد، وهذا يبرر أن هذه البنوك موجودة بشكل فعلي ولكنها لا تقوم بتطبيق أحكام القانون المتعلق بالنقد والقروض.

ثانياً: المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون النقد والقروض

باعتبار أن القانون 90-10 شجع تطوير القطاع المصرفي وذلك ابتداء من سنة 1995، فقد تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن وهي:

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL.
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH.
- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCN.
- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE.

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP.B، كما تم كذلك إعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BAD وإنشاء صندوق التجهيزات العمومية وصندوق ضمان الصفقات العمومية بالإضافة إلى تأسيس بنك البركة الجزائري في 06 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة أشهر، وهو مؤسسة مختلطة جزائرية وسعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و49% للطرف السعودي، وتعمل بصيغ إسلامية وكانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص لها هي البنك الاتحادي (UNION BANK). في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة وأجنبية وهي على شكل بنك للأعمال، كما يمكن ذكر بعض المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من مجلس النقد والقروض، وذلك على سبيل المثال لا الحصر وهي:

شركة متخصصة في القروض الآجلة: وقام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية والمؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي ومؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة.

مونا بنك MOUNA BANK: وهو بنك تجاري تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض بتاريخ 1998/08/08 برأس مال قدره 620 مليون دينار جزائري وهو يقوم بجميع العمليات المصرفية.

البنك التجاري والصناعي الجزائري BCIA : وهو بنك خاص أنشئ برأس مال قدره 500 مليون دج، للقيام بمختلف النشاطات والعمليات المصرفية، خاصة في مجال تمويل التجارة الخارجية، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 08-2003 بتاريخ 2003/08/21 وذلك بعد إخلاله بقواعد العمل المصرفي الوارد في قانون النقد والقرض وتعليمات بنك الجزائر. البنك الدولي الجزائري ALB: تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض برأسمال مختلط وطني وأجنبي.

الخليفة بنك K.B: تحصل على ترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1998/03/25 واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1998/07/27 بموجب القرار رقم 198/04 وذلك بمساهمة تسعة مساهمين برأس مال قدره 8.6 مليون دولار وله 29 وكالة موزعة عبر التراب الوطني، وهو بنك شامل موجه لتمويل النشاطات التجارية والصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة، سحب منه الاعتماد بقرار من اللجنة المصرفية رقم 03/2003 الصادر بتاريخ 2003/05/29⁽¹⁾.

البنك العام للبحر الأبيض المتوسط BGM: منح له الاعتماد في جوان 1998 برأس مال قدره مليار دج منها 8% عبارة عن مساهمات أجنبية، بحيث يقوم بحمل العمليات المصرفية بالإضافة إلى ترقية تأسيس الشركات عن طريق الأسهم.

المجمع الجزائري البنكي CAB: تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 12 جوان 1999 واعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02 ويعتبر شركة مساهمة أنشأت بالأغلبية من طرف مشرفين جزائريين برأس مال قدره 700 مليون دينار جزائري، ولقد تم اكتتابه بمساهمة 83% من شركات جزائرية و 7% من شركات تمويل أوروبية برأس مال أجنبي وتمثل في:

(1) محمود بلحمير وآخرون، امبراطورية السراب، منشورات الخبر، دار الحكمة، ص 24.

سيتي بنك الأمريكي: يعتبر من أكبر البنوك العالمية في ميدان تسيير أسواق الصرف، تحصل على الاعتماد في ماي 1998 من مجلس النقد والقرض برأس مال قدره 1.2 مليار دينار جزائري ويقع مقره بالأوراسي.

الشركة البنكية العربية: ومقرها البحرين تحصلت على الاعتماد في 1997/11/17 برأس مال اجتماعي قدره 20 مليون دولار، وتم اكتتابه بمساهمة كل من المؤسسة العمومية المصرفية بنسبة 70%، المؤسسة المالية الدولية SFI التابعة للبنك الدولي بنسبة 10% المؤسسة العربية للاستثمار بنسبة 10%، الصندوق الجزائري للتأمين CAAT بنسبة 5% ومتعاملين جزائريين خواص بنسبة 5%.

الشركة العامة الفرنسية La Société Générale: والتي فتحت فرعاً لها بالجزائر في 1998/04/15 برأس مال قدره 500 مليون دج، حيث ساهمت الشركة العامة بنسبة 45%، وهو لدينع للكسمبورغ بنسبة 31%، والمؤسسة المالية الدولية بـ: 10% والبنك الإفريقي للتنمية بـ: 10% وتتكفل هذه الشركة بتمويل نشاطات التجارة الخارجية مع ضمان متابعة تطبيق برنامج خصخصة المؤسسات العمومية.

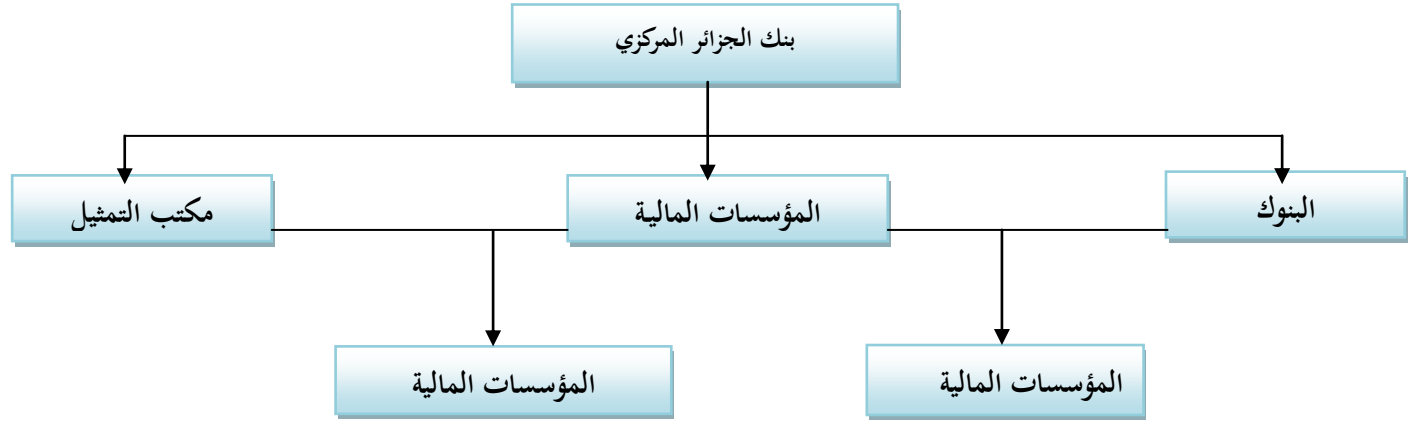
البنك العربي الأردني ARAB BANK PLC: يقع مقره في عمان تحصل على الاعتماد من طرف مجلس النقد والقرض برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري.

بنك ناتكسيس الأمانة NATEXEIS ALAMANA: لقد أنشئ هذا البنك برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري ولقد جاء نتيجة دمج مابين القرض الوطني والبنك الفرنسي للتجارة الخارجية حيث أصبح منذ 1997 تابعا إلى مجموعة البنوك الشعبية المساهم الرئيسي في رأسمالها.

البنك القطري-ريان بنك- RAYAN BANK: أنشئ من طرف مجموعة الفيصل ومقره قطر، برأس مال معتمد بـ: 30 مليون دولار.

وكخلاصة لكل ما سبق فان الشكل الموالي يوضح هيكل القطاع المصرفي الجزائري إلى غاية 29 ماي 2003، حيث يتكون من ثلاث قطاعات رئيسية وهي البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب التمثيل.

المخطط رقم 05 : هيكل القطاع المصرفي الجزائري حتى 29 ماي 2003



- | | | | |
|------------------------------------|------------------------|-----------------------------------|----------------------------|
| 1- البنك الخارجي الجزائري | 29- بنك الجزائر الدولي | 1- البنك الجزائري للتنمية | 22- ساتي بنك |
| 2- البنك الوطني الجزائري | 30- بنك المني | 2- السلام | 23- القرض الليوني |
| 3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 31- سوفي ناس بنك | 3- فينالاب | 24- البنك العربي البريطاني |
| 4- بنك التنمية المحلية والفرنسية | | 4- مؤسسة إعادة تمويل الخط العقاري | 25 - اتحاد البنوك العربية |
| 5- القرض الشعبي الجزائري والتجاري | | 5 - القرض الإيجاري العربي للتعاون | 26 - القرض الصناعي |
| 6- صندوق التوفير والاحتياط | | | 27- القرض الفلاحي |
| 7- بنك البركة الجزائري | | | 28- بنك تونس الدولي |
| 8- بنك العرب للتعاون -الجزائر | | | |
| 9- الوكالة الجزائرية للبنك | | | |
| 10- ناتكسيس بنك | | | |
| 11- المؤسسة العامة للجزائر | | | |
| 12- سيتي بنك | | | |
| 13- البنك المتوسط العام | | | |
| 14- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي | | | |
| 15- الريان بنك | | | |
| 16- بنك العرب الجزائر | | | |
| 17- البنك الوطني الشعبي الباري | | | |
| 18- بنك تراست الجزائر | | | |
| 19- بنك أركو | | | |
| 20- بنك الجزائر الخليج | | | |

Banque d'Algérie, "Banques et établissements financier " , à partir du site d'internet : www.bank-of-algeria.dz/banque.htm, consulté le : 15/01/11

ملاحظة: تم سحب الاعتماد لكل من بنك الخليفة في شهر ماي 2003 والقرض الصناعي والتجاري في أوت 2003.

المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض

عرف قانون النقد والقرض عدة نقائص، مما استوجب استحداثه بقوانين معدلة ومتممة وهي على التوالي في كل من سنة 2001 و 2003 حيث يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري 2001 كأول تعديل للقانون 10/90 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، وسنحاول من خلال تحليلنا لهذا المطلب دراسة كل التعديلات المتعلقة بهذا القانون وهي الآتي:

أ- الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض:

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 10-90 معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع المصرفي والمالي وكذلك في دعم السوق المالية، إلا انه وعلى مدى عشر سنوات بدا من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكامه ولذلك تم سن الأمر 01/01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 10/90 والمتعلقة عموما بإدارة ومراقبة "بنك الجزائر" والصادر في 27 فيفري 2001، ومن بين المواد المعدلة والتي مست محافظ البنك المركزي ونوابه، المادة 02 من الأمر 01-01 حيث يتمم ويعدل المادة 19 من قانون النقد والقرض 10-90، بحيث يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان⁽¹⁾.

المادة 03 من الأمر 01-01 تعدل أخطاء الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من القانون رقم 10-90، "لا تخضع وظائف المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، لا يمكن للمحافظ ونواب المحافظ أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي"⁽²⁾.

ولقد هدفت تعديلات الأمر رقم 01-01 أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:

***الهيئة الأولى:** وتتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر.

(1) الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001، المعدل والمتمم للقانون 10/90، المادة 2 الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ 2003/10/28.

(2) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 14 الصادر بتاريخ 28 فيراير 2001، ص 4.

*الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض والذي يختلف عن المجلس السابق حيث أصبح مكلفا بالقيام بدور السلطة النقدية.

1- مجلس إدارة "بنك الجزائر": يتكون مجلس إدارة "بنك الجزائر" الناتج عن الأمر الصادر سنة 2001 من نفس أعضاء مجلس النقد والقرض المنشأ بموجب القانون 90-10 إذ يتكون من:⁽¹⁾

- محافظ البنك المركزي ويعين من طرف رئيس الجمهورية.
 - ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي.
 - ثلاث موظفين سامين، يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة.
- وقد ألغى الأمر 01-01 مدة التعيين المنصوص عليها في القانون رقم 90-10 والمقدرة بـ: 6 سنوات للمحافظ وخمس سنوات للنواب مما أدى إلى الحد من استقلالية البنك المركزي .
- 2- مجلس النقد والقرض: أحدث الأمر رقم 01-01 الصادر في 2001 سلسلتين من التغيرات الطارئة على مجلس النقد والقرض فالأولى على مستوى المهام بحيث لم يعد مجلس النقد والقرض مكلفا بإدارة وتنظيم البنك المركزي، أما الثانية فهي على مستوى الأعضاء حيث أنه وحسب المادة 10 من الأمر 01-01 الصادر في 2001 يتكون مجلس النقد والقرض من :
- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

- ثلاث أشخاص يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية بحيث يحتاج مجلس النقد والقرض إلى خبرات في المجالين الاقتصادي والمالي، فتبني سلطة مستقلة يعني إخضاع النقد والقرض إلى ذوي الاختصاص بعيدا عن التقلبات السياسية.

يتم تعيين الشخصيات الثلاث أعضاء في المجلس بموجب قرار من رئيس الجمهورية، كما يعين مستخلفين ليحلوا محلهم في حالة التغيب أو شغور مناصبهم، كما يتقرر إمكانية عقد اجتماع بوجود ستة أعضاء كحد أدنى بدلا من أربعة أعضاء على الأقل، كما تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات ويكون صوت الرئيس مرجحا، ولا يجوز لعضو المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس، ويجتمع هذا الأخير مرة كل ثلاثة أشهر بدلا من مرة كل شهر،

(1) - الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001، المعدل والمتمم للقانون 10/90 (انظر المادة 02)، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 2003/10/28.

بحيث يمكن أن تكون هناك دعوة لعقد اجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك بمبادرة من رئيسه أو أربع أعضاء بدلا من ثلاثة.

وعليه نجد أن التعديل المتعلق بالأمر 01-01 المعدل والمتمم للقانون 10/90 قد ساهم في تجسيد الفصل بين المؤسسات كما أن عدم تحديد وكالة المحافظ ولا إقالته، جسد إنقاص حقيقي من امتيازات المحافظ ومن استقلاليته، إذ أصبح لرئيس الجمهورية أن يقله بمقتضى مرسوم رئاسي في أي وقت دون التقيد بشروط القانون 10/90 وذلك شريطة عدم التعسف، وهذا ما استدعى إخضاع نوابه إلى نفس النظام.

ب- الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض:

لقد جاء النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، حيث أنه وفي يوم الثلاثاء 2003/01/07 صادق نواب المجلس الشعبي الوطني وبالأغلبية على الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض حيث جاء هذا الأمر ليستجيب لمتطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري وارتفاع عدد المستثمرين الأجانب والبنوك الأجنبية بالجزائر.

كما يتماشى الأمر مع ضرورة حماية الأمن المالي للجزائر، إضافة إلى التنويه بأن المديونية العمومية للدولة ارتفعت لتصل سنة 2003 إلى 2400 مليار دج، أي ما يعادل 30 مليار دولار.

إن الأمر 11/03 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نصا تشريعا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في قانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي أمر بها التعديل 01/01 والتي تتمثل أساس في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11-03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة (18) إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر⁽¹⁾.

وكما سبق وإن أشرنا فانه من اجل تجسيد هذه المساعي والمتعلقة بالأمر الجديد والذي عمد إلى الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض الذي حولت له المشاركة في سياسات

(1) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 14، ص5.

الصرف وتسيير المديونية الخارجية، كما أقر إنشاء هيئة رقابة مهمتها مراقبة العمليات والمخاطر البنكية، وإلى جانب دعم التنسيق بين البنك المركزي والحكومة فيما يخص أسعار الصرف يقترح الأمر إنشاء لجنة بين الطرفين مهمتها متابعة تسيير احتياطي الصرف والمديونية الخارجية، وقصد حماية القطاع المصرفي تم تحديد معايير دقيقة للترخيص بإنشاء البنوك بما فيها إلزامية التحقيق في الماضي المالي لطالب الرخصة، كما يمنع الأمر إمكانية تمويل صاحب البنك لمؤسسات اقتصادية يملكها، فضلا على أنه يقترح عقوبات أكثر صرامة على المخالفين للقوانين المعمول بها في المجال المصرفي.

وسجلت اللجنة المالية والميزانية للمجلس ارتياحهما للموافقة على هذا الأمر مطالبة بمزيد من اليقظة في التحكم في ميكانيزمات الوساطة البنكية المدعوة إلى الامتثال إلى الضوابط الدولية في حال تسيير المخاطر وحرص اللجنة على لفت انتباه السلطات إلى المخاطر التي تواجه السوق المالية حاليا داعية إلى إحداث تنسيق أكبر بين الحكومة وبنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية والمالية.

غير أن مضمون هذا النص الذي تمت المصادقة عليه في شكل أمر رئاسي يعد حسب مجموعة من الخبراء بمثابة انتهاك خطير للمنظومة المالية وإضعاف أكبر للسلطة المالية التي كانت بحوزة بنك الجزائر الذي أصبح مجرد وسيلة بيد الحكومة ووزارة المالية، أي أنه وحسب نظرهم فإن التعديلات الجديدة لقانون 90-10 تجرد بنك الجزائر من استقلالته وتحوّلها إلى وزير المالية.

ولقد كان التعديل المتعلق بالأمر رقم 11/03 يرمي إلى تحقيق العديد من الأهداف ونذكر منها:

1- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة :

يتمثل هذا التعزيز في إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة أفضل فيما يتعلق بتداول المعلومات المالية، إضافة على إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

2- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته:

وتظهر معالم الأمر 11/03 في هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض وهذا بإضافة عضوين (02) بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة ودراية بالشؤون النقدية والمالية (انظر المادة 52 من الأمر) .

تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

توفير حماية الزبائن عن طريق:

- تدعيم شروط ومعايير منح اعتماد للبنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي .
- إنشاء صندوق التامين على الودائع يلزم البنوك بالقيام بالتأمين على الودائع⁽¹⁾.
- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

3- الهدف من الأمر الرئاسي 11/03:

يهدف الأمر الرئاسي 11/03 الصادر بتاريخ 2003/08/28 إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر الذي كان يتمتع بها والتي كانت تمثل محل نزاع بينه وبين وزارة المالية، ومنه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقا لقانون 10/90، ومن جهة أخرى يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري.

4- تجربة البنوك الخاصة برأس مالي جزائري:

بعدما تعرض بنك الخليفة إلى تصفية لأسباب الإفلاس والبنك التجاري الصناعي أيضا، شهدت نهاية 2005، فشل بنوك خاصة أخرى برأس مال وطني خاص، حيث جاء قرار مجلس النقد والقرض بسحب إعماداتها بطلب منهما حسب بيان مجلس النقد والقرض وهي بنك "منى بنك" و"أركو بنك" بعدما تبين عدم القدرة لهما على توفير الحد الأدنى لرأس المال الخاص للبنوك والمقدر بـ 2.5 مليار دج⁽²⁾ .

(1) - النظام رقم 03/04 المؤرخ في 2004/03/04، المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.

(2) - النظام رقم 01/04 المؤرخ في 2004/03/04 الصادر عن بنك الجزائر المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك .

وكان قرار اللجنة المصرفية المؤرخ بتاريخ 2005/12/27 والمتعلق بسحب الاعتماد من بنك "الشركة الجزائرية للبنك" بمثابة نهاية لاعتماد البنوك الخاصة وعليه يمكن القول أن تجربة البنوك الخاصة الوطنية فاشلة، فما يمكن استنتاجه هو أن قانون النقد والقرض 90/10 هو الذي سمح بتحرير القطاع المصرفي وفتح أمامه المنافسة، إلا أنه وبعد مضي 16 سنة على ذلك لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة وبقيت مساهمتها ضئيلة في السوق المصرفي .

المطلب الثالث: تقييم دور الجهاز المصرفي الجزائري بعد الإصلاحات المصرفية:

يعكس تطور الجهاز المصرفي لأية دولة تطورها الاقتصادي، لذلك فإن كل إصلاح تقوم به السلطات الجزائرية ضمن الإصلاحات الاقتصادية ينعكس انعكاسا مباشرا على نظامها المصرفي وذلك من حيث التنظيم والأداء، وتجدر الإشارة إلا أنه لا يمكن الحديث عن تقييم دور الجهاز المصرفي في مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري في الفترة الممتدة ما بين (62-86) وهذا راجع أساسا إلى غياب قانون مصرفي موحد يوضح العلاقة بين البنوك والبنك المركزي والخزينة، مما أثر سلبا على دور الوساطة المالية، وكذلك على دور البنك المركزي الذي ظل مهماشا وبعيدا عن وظائفه الأساسية، وخاصة إدارة السياسة النقدية، وذلك راجع إلى أنه كان يخضع بالدرجة الأولى إلى القرارات الإدارية، كما أنه تميز بالتداخل في الصلاحيات بين البنك المركزي ووزارة المالية .

إلا أن الجزائر عرفت العديد من الإصلاحات والتي امتدت إلى غاية 2003 حيث كانت تهدف أساسا إلى تغيير الادخار المؤسسي لرد الاعتبار إلى الوظيفة النقدية، وتطوير إطار تنظيمي يشجع الوساطة المصرفية المتماشية مع متطلبات السوق فالوساطة المالية التي كانت موجودة قبل الإصلاحات كانت تقوم على أساس وساطة بنوك عمومية في إطار اقتصاد مدار مركزيا ولذلك كان لابد من القيام بالعديد من الإجراءات نذكر منها¹:

- عملية تطهير عميقة لكل هذه البنوك.
- إدراج هذه البنوك في مخطط تنظيم القطاع العام الذي يمنحها استقلالية، وكذلك يقوم بتوفير جو نشيط من المنافسة وكذلك توفير الوساطة المصرفية بالإضافة إلى فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- تحديد العلاقة بين الخزينة العمومية والبنك المركزي.

(1)- سيد الهواري، إدارة البنوك، جامعة عين شمس، مصر، 1986 ص ص 119 - 120

- إنشاء معايير قواعد تسيير تطبق على البنوك والمؤسسات المالية وكذا الرقابة على هذه المؤسسات.
 - تحديد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.
 - فتح المجال المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وهذا بهدف تنشيط المنافسة وتوفير وساطة مصرفية ذات نوعية.
- وكحوصلة لما سبق يمكن تقييم دور الجهاز المصرفي حسب وظائفه التجارية وتسيير القروض والخزينة، وتسيير الموارد البشرية ومراقبة التسيير وهذا ما سنقوم بمعالجته من خلال النقاط التالية:
- أولا : الوظيفة التجارية :

تمثل الوظيفة التجارية في كل من نوعية الخدمات وجمع الموارد والمنتجات المالية المعروضة إضافة إلى التسويق.

إنه وبمجرد التكلم على نوعية الخدمات يتبادر إلى الأذهان بأنها مازالت لحد الآن دون المستوى المطلوب، حيث أن البنوك تقيم من خلال سرعة تنفيذ العمليات للعملاء ولكن هذا ما لم يحصل لحد الآن حيث نجد أن الفرد يفضل الاكتناز على القيام بعملية الادخار في البنوك على عكس الفرد الأجنبي، وهذا راجع للعديد من الأسباب وكمثال لذلك نجد أن البنوك في الدول الغربية تمنح جوائز في بعض الفترات الزمنية القليلة (مثلا خلال ساعة) لمن يريد فتح حساب جديد بشبايكها، على عكس بنوكنا والتي عادة ما تشكو من كثرة حسابات العملاء، حيث توجه من يريد فتح حساب جديد بكلمة الوكالة مملوءة بالحسابات وهذا يعود لعدة نقائص يواجهها البنك من بينها غياب المنافسة .

أما من ناحية التسويق المصرفي فانه لا يمكننا التكلم عن هذه الوظيفة في بنوكنا في الوقت الحالي لأن الخدمات المصرفية الموجودة لا يمكن تسويقها للزبون كما أن هذه البنوك لا تقوم بدراسة أنواع السوق، وإعلام العملاء عن أرصدهم المالية أو عمولات البنك، أو أنواع حسابات الودائع التي ينتجها والفوائد التي يدفعها البنك لأصحاب هذه الودائع أو إعلام المقرضين الراغبين

بالفوائد، كل هذه الصعوبات التي تعاني منها البنوك تنعكس سلبا على العملاء وبالتالي على وظيفة جلب الموارد والإدخارات التي تبقى دون المستوى المطلوب⁽¹⁾.

ثانيا: تسيير القروض والخزينة :

أ - تسيير القروض :

إن استمرار نشاط البنك التجاري يستوجب التسيير الجيد لوظيفة تسيير القروض، إذ أنها تعتبر الاستخدام الرئيسي للأموال، كما أنها في نفس الوقت المصدر الأول لربحيته، حيث تصنف القروض على عدة أسس منها:

1- على أساس الضمان.

2- على أساس الاستحقاق.

3- على أساس طريقة التسديد.

كما يجب على البنك تقييم فرصه الإقراضية الممكنة من خلال⁽²⁾:

- دراسة القوانين التي تؤثر على قدراته الإقراضية.
- تحليل قدرة البنك الذاتية من حيث الحجم وكذلك حجم الودائع واستخداماتها.
- دراسة العائد المتوقع من كل نوع من القروض.

وبإسقاط هذه الأسس والمبادئ على حالة بنوكنا فإننا نجد :

- وجود ضعف كبير في تحليل قدرة البنك الذاتية إضافة إلى تحليل طلبات المقرضين.
- عدم اعتماد الدراسة والمعايير الاقتصادية كأسلوب في أولوية منح القروض، وهذا يعود أساسا لضعف المستوى التأهيلي للإطارات المسيرة للبنوك.
- التباطؤ الشديد والمتعمد في بعض الأحيان في دراسة ملفات القروض.
- انعدام عمليات المتابعة وتسيير القرض، وضعف مراقبة الأموال الممنوحة.
- العسر المالي الذي تعاني منه البنوك الجزائرية، وكذلك المحيط السائد الذي تعمل فيه والذي لا يبعث على التشجيع والتحفيز، وهذا ما يجعل البنوك مضطرة لعمل إجراءات اثنتين هما:
- الإجراءات الأول يتمثل في رفض المساعدات التي تقدم لإنقاذ المؤسسات الوطنية.

(1)- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 237

(2)- سيد الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 119

● الإجراء الثاني يتمثل في تقديم المساعدات لمؤسسات غير قادرة على التسديد ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء يشكل خطرا على استمرارية البنك. وعلى الرغم من إعادة هيكلة البنوك فقد قامت السلطات خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي (1992-1993) بتحمل ما يزيد على 275 مليون دينار من الالتزامات المصرفية المشكوك في تحصيلها والمستحقة على المؤسسات العامة (أي ما يعادل 60 % من الائتمان المصرفي المقدم على الاقتصاد و 23% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1992 وذلك باستبدالهما بسندات حكومية ونفذت معايير احترازية جديدة مثل تركيز المخاطر ووضع قواعد لتصنيف القروض والمخصصات (1).

ب - تسيير الخزينة:

يتمثل تسيير الخزينة فيما يلي:

- القيام بوضع أرقام عن الخزينة التقديرية اليومية، وإعداد آجال الاستخدام لبعض العملاء حتى لا تقع الخزينة في مشكل السيولة.
- التعبئة المثلى للموارد في السوق النقدية لتحقيق مردودية عليا للموارد وبالتالي العمل على زيادة الربحية، وعلى البنوك الجزائرية أن توازن بين عاملي السيولة والربحية، فإذا ركزت على عامل الأرباح وأهملت جانب السيولة فأنها تقع في مشكل نقص السيولة كما أنها إذا ركزت على توفير السيولة دون الاهتمام بربحية البنك فإن هذا الإجراء سيؤدي بالبنك إلى الإفلاس ويهدد كيانه.
- كما أن تقدير أخطار تغيرات أسعار العملة التي تنتج عن الصفقات التي تتم بالعملات الأجنبية مازالت من مهام البنك المركزي ولكن يجب أن تمنح البنوك التجارية فرصة للتقييم.

ثالثا: تسيير الموارد البشرية ووظيفة مراقبة التسيير:

أ- تسيير الموارد البشرية:

مازالت البنوك في الجزائر لا تقوم بتخطيط مواردها واستخداماتها لضمان تسيير أفضل لها وهذا ما يدل على ضعف التسيير وعدم فعاليته واختلال في عدد الموظفين وحجم العمل الموجود، وبالرغم من وجود الكفاءات لهذه البنوك إلا أن طريقة تسيير هذه البنوك جعلت هذه الكفاءات

(1)- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 238

المؤهلة لا تستطيع أن تؤدي دورها، وتطبق ما تعرفه من تقنيات حديثة وإنشاء شركة تكوين ما بين البنوك (S.I.B.F) إلا أنها تبقى دون الطموحات المطلوبة بسبب عدم توفر جميع الوسائل الضرورية لتحصيل تكوين تطبيقي في جميع الفروع والمهن كما تم فتح المدرسة العليا للصيرفة منذ 1996 والتي بإمكانها تقديم تكوين عال في مجال الصيرفة، وأمام التطورات الحاصلة في عالم البنوك من اندماج وبنوك شاملة فإنه يبقى على بنوكنا بذل المزيد من الجهود والعمل لتطوير شبكتها وخدماتها.

ب- وظيفة مراقبة التسيير:

يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من قدم أنظمة المحاسبة والإعلام وعدم فعاليتها والتي لم تعد تتوافق ومعطيات الدقة والأمن وسرعة التنفيذ والفعالية التي تميز العمل المصرفي. إن التقصير في تحديد هذه الأنظمة وتطويرها يلقي بظلاله على العمل المصرفي وخاصة دراسة التطورات المتعلقة بالموارد والالتزامات والخزينة، ولذلك على هذه البنوك إذا أرادت أن تلتحق بركب البنوك العالمية أن تعطي لهذه الوظيفة أهميتها وتجد لها كل الوسائل لتطوير وتكوين المراقبين المؤهلين.

المبحث الثالث: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر في الفترة (1990-2010):

في هذا المبحث سنتطرق إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال استعراض بعض المفاهيم حول تطور المجمعات النقدية ومكونات الكتلة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2010) كمطلب أول، كما سيخصص المطلب الثاني لدراسة تطورات مقابلات الكتلة النقدية وأهم المراحل التي مرت بها.

المطلب الأول: الكتلة النقدية وسيولات الاقتصاد:

أولاً: بعض التعاريف:

يقصد بالمجموعات النقدية كل الأصول التي تمتلكها الأعوان غير الماليين والتي تسيروها المؤسسات المالية والخزينة، والتي تكون سهلة التحويل إلى وسائل الدفع بدون خطر الخسارة في رأس المال.

● المجمع M3 (سيولات الاقتصاد): وهو المجمع الموسع ويشمل⁽¹⁾:

أ- المتاحات النقدية (M1): وتشمل مجموع وسائل الدفع وهي الأوراق، النقود المساعدة، ودائع تحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية، الصكوك البريدية، صناديق الادخار والخزينة

التوظيفات السائلة أو الأجل القصير وهي تشتمل على مجموعة التي تضم:

- التوظيفات تحت الطلب، حسابات على الدفاتر، حسابات الادخار السكاني ودفاتر الادخار الشعبي في البنوك، وصناديق الادخار،
- السندات الصادرة من طرف البنوك أو الحسابات البريدية الجارية، الصناديق الوطنية.
- توظيفات الادخار التعاقدية، مخططات الادخار السكاني في البنوك، صناديق الادخار ودفاتر الادخار للعمال في البنوك،

ب- الكتلة النقدية M2: وتضم كل من المتاحات النقدية M_1 ، بالإضافة فقط إلى التوظيفات السائلة أو الأجل القصير المسيرة من طرف البنوك والخزينة.

وتشكل ما يوافق تسميته أشباه النقود.

ثانياً: تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2010):

تتكون الكتلة النقدية من المتاحات النقدية M_1 ، والتي تشمل الأوراق النقدية، الودائع تحت الطلب، M_2 والتي تتكون من M_1 مضافاً إليها أشباه النقود وهذا ما سنبينه من خلال دراستنا في هذه المرحلة.

- المتاحات النقدية M_1 : وتتكون من الأوراق النقدية مضافا إليها الودائع الجارية.
- الكتلة النقدية M_2 : وتشمل عرض النقود بالمفهوم الواسع للنقود، والذي تأخذ به المؤسسات المالية والنقدية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، مضافا إليها المتاحات النقدية (M_1)، والمتاحات شبه النقدية والتي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.
- سيولة الاقتصاد M_3 : تمثل مجموع السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، شركات التأمين، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية، الودائع لدى المؤسسات غير المصرفية، مضافا إليها الكتلة النقدية M_2 .
- والجدول أدناه يوضح تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (PIB) خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (02): تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (PIB) (1990-2010)،

الوحدة: مليار دينار جزائري

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	بيان
885,5	813,7	675,6	591,7	521,6	477,14	448,58	370,37	325,93	271,04	النقود M1
439,5	390,8	341,7	293,5	252,3	224,3	212,0	185,4	157,2	134,9	التداول الائتماني (الأوراق + القطع)
446,0	422,9	333,9	298,2	269,3	252,84	236,58	184,9	168,73	136,14	الودائع تحت الطلب (ودائع جارية + ح ب ج)
577,9	474,2	409,9	326	280,5	247,68	180,52	146,18	90,27	72,923	الودائع لأجل (شبه النقود)
1463,4	1287,9	1085,5	915,1	799,6	723,51	627,42	519,90	416,20	343	الكتلة النقدية M2
3187,0	2781,6	2716,4	2494,6	1966	1473,4	1161,7	1045	884	556	الناتج الداخلي الخام (PIB)
46,0	46,3	39,9	36,6	40,7	49,1	54	49,4	47	61,6	نسبة السيولة M2/PIB

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
5638,5	4949,8	4964,9	4233,6	3177,8	2437,5	2165,7	1631,0	1416,3	1282,5	1034,9
2098,6	1829,4	1540,0	1284,5	1081,4	921,01	874,3	781,3	664,7	577,2	485,4
2804,4	2541,9	2965,1	2570,4	1760,6	1240,5	1133,0	719,6	642,2	554,9	549,5
2524,3	2228,9	1991,0	1761,0	1649,8	1632,9	1478,7	1723,9	1485,2	1235,0	621,4
8162,8	7173,7	6955,9	5994,6	4827,6	4070,4	3644,3	3354,5	2901,5	2473,5	1656,4
12049,5	10034,3	11090,0	9366,6	8514,8	7563,6	6150,4	5266,6	4541,9	4235,4	4023,0
67,6	71,5	62,7	64,0	56,6	53,8	59,2	63,7	63,9	58,4	41,2

المصدر: بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17، ديسمبر 1996.

الديوان الوطني للإحصاء + مشروع قانون المالية لسنة 2001، التقرير التقديمي أكتوبر 2000

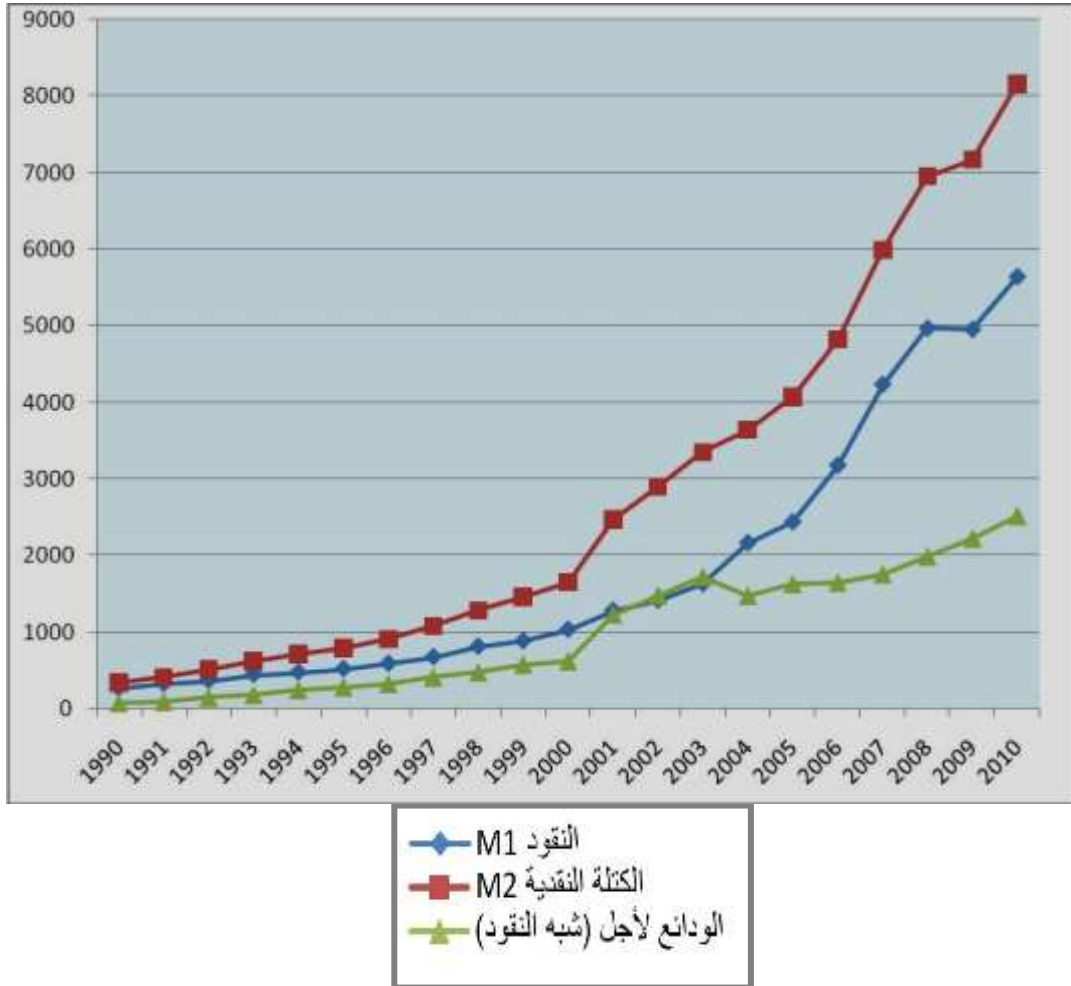
والتكميلي لسنة 2001، جوان 2001.

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2004 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".

التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر".

"Rapport annuel 2010" évolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie,

شكل رقم: (05) تطور الكتلة النقدية M1، M2، أشباه النقود DT في الفترة 2010-1990



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم: (02).

جدول رقم 03: تطور هيكل الكتلة النقدية بالنسب المئوية

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	بيان
30,03	30,34	31,22	31,79	31,24	30,82	33,68	35,90	37,77	39,3	النقود الائتمانية
30,48	32,84	30,78	32,59	33,68	34,95	37,70	35,85	40,54	40,96	النقود الكتابية
39,47	36,82	38,01	35,62	35,08	34,23	28,77	28,33	21,68	21,00	شبه النقود
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	الكتلة النقدية

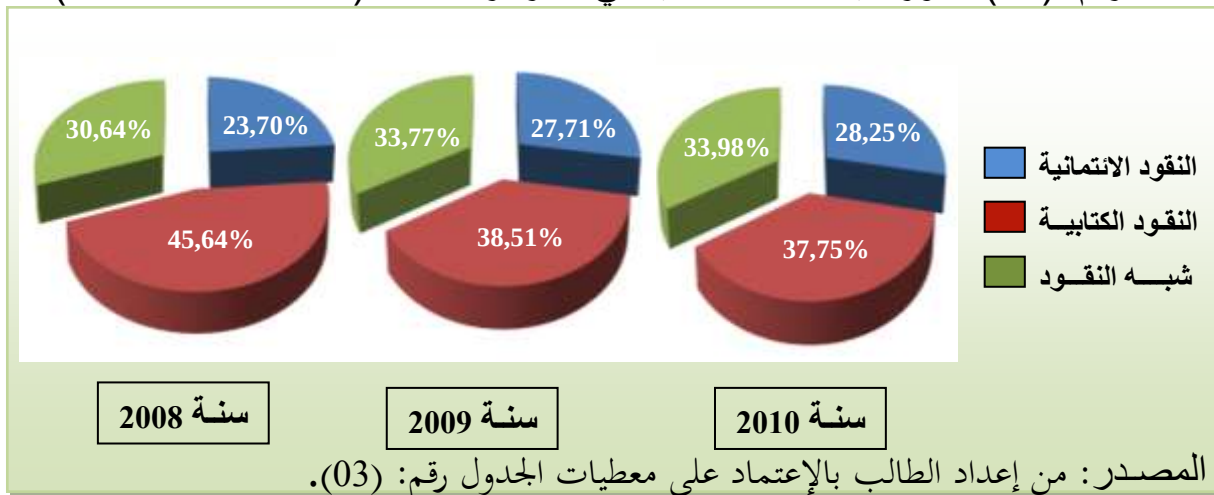
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
28,25	27,71	23,70	22,87	24,07	24,27	25,08	24,22	23,80	24,38	29,3
37,75	38,51	45,64	45,77	39,19	32,69	32,50	22,31	23	23,44	33,17
33,98	33,77	30,64	31,35	36,72	43,03	42,41	53,45	53,19	52,17	37,51
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء اعتمادا على معطيات مستخرجة من بنك الجزائر.

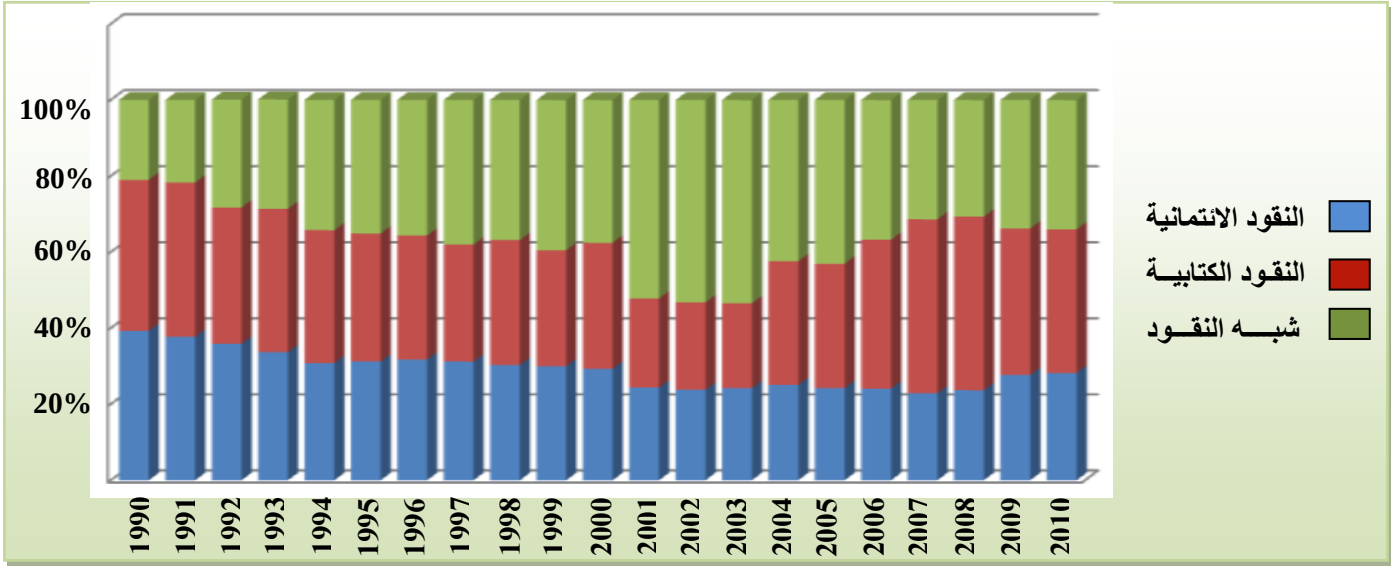
Source : rapport sur la situation économique et sociale année 1999,

النسب من سنة 2001 إلى سنة 2010 من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 02.

شكل رقم: (06) تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر بالنسب (2010-2009-2008)



شكل رقم (07) هيكل توزيع الكتلة النقدية بالنسب من سنة 1990-2010.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (03).

لقد عملت الجزائر على تحقيق تنمية اقتصادية على نمط التسيير المركزي المخطط، وذلك عن طريق تمويل برنامج الاستثمارات بالاعتماد على القروض المصرفية، بالإضافة إلى الإصدار النقدي، الشيء الذي أدى إلى رفع معدل التضخم بالإضافة إلى إحداث خلل في توازن الحساب الخارجي مع الإشارة إلى وجود اختلالات بتدفقات الائتمان والاستثمار وعدم التوازن بين الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية وضعف إنتاجيتها، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي، وذلك راجع أساسا إلى التداخل الحاصل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.

أما بعد مرحلة الإصلاح فقد استعاد البنك المركزي دوره، وأصبح في قمة النظام النقدي كما أنه أصبح المسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية، وإعادة السوق النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي، كما تم تحسين أدوات السياسة النقدية وذلك بإدخال أداة الاحتياطي القانوني وذلك بغية تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية عن طريق إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف البنك المركزي، إلى جانب استخدام وسيلة الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية، وسنحاول من خلال الجداول السابقة دراسة تطور الوضعية النقدية.

حيث أنه ومن خلال الرجوع إلى معطيات الجداول السابقة نلاحظ أن الكتلة النقدية M_2 عرفت ارتفاعا محسوسا وذلك انطلاقا من سنة 1990 وذلك راجع أساسا إلى ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة، والودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، بحيث أنه كانت تسجل كل سنة نسبة من الارتفاعات المتعلقة بالموجودات النقدية M_1 في الاقتصاد، أما ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة فيرجع تفسيره إلى الإصلاحات المتعلقة ببرنامج التعديل الهيكلي (1993-1994)، وكذلك برنامج الإنعاش الاقتصادي (1995-1998) والذي نتج عنه انخفاض نسبة النقود الائتمانية وذلك انطلاقا من سنة 1990 حيث كانت تقدر نسبتها بـ 39.3% من مجموع الكتلة النقدية، إلى أن وصلت سنة 2010 إلى ما نسبته 28.25% (أنظر الجدول رقم 03).

وأما الارتفاع المحسوس في الكتلة النقدية M_2 انطلاقا من سنة 1990 أين كانت تقدر بـ 343 مليار دينار جزائري حيث ارتفعت قيمتها تدريجيا إلى أن وصلت ما يقارب 8162.8 مليار دينار جزائري فيرجع إلى أن هذه الأخيرة (الكتلة النقدية) تتكون من المتاحات النقدية والودائع تحت الطلب ما يعني أن أي زيادة في M_1 ستعكس حتميا على الكتلة النقدية M_2 وهذا ما لاحظناه من خلال الجدول رقم (02).

كما أن كتلة شبه النقود عرفت هي كذلك ارتفاعا محسوسا انطلاقا من سنة 1990 أين كانت تقدر نسبتها بـ 21% من مجموع الكتلة النقدية، لتصل في سنة 2000 إلى ما نسبته 37.51% من مجموع الكتلة النقدية وهي أعلى نسبة في هذه السنة مقارنة بالنقود الكتابية التي بلغت ما نسبته 33.17% من مجموع الكتلة النقدية، والنقود الائتمانية التي بلغت ما نسبته 29.3% من مجموع الكتلة النقدية، وهذا راجع أساسا كما سبق وأن أشرنا إلى تأثير الإصلاحات المصرفية على سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي خارج الجهاز المصرفي، وبالرجوع إلى الجدول رقم (02) نلاحظ أنها أصبحت تمثل أكبر حصة من مجموع الكتلة النقدية وذلك انطلاقا من سنة 1995 حيث بلغت نسبتها 35.08% من مجموع الكتلة النقدية، إلى وصلت سنة 2005 إلى ما نسبته 43.03% من مجموع الكتلة النقدية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى أن معظم عمليات التبادل التي تتم بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، والسبب يعود إلى عمليات التطهير المالي النقدي التي قامت بها السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول.

وخلال سنة 2004 عرفت نسبة الودائع لأجل (شبه النقود) تراجعاً محسوساً مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغت هذه السنة 42.41% من مجموع الكتلة النقدية، إلى أن وصلت سنة 2008 إلى ما نسبته 30.64%، في حين أن النقود الائتمانية عرفت انخفاضاً تدريجياً ابتداء من سنة 1990 حيث كانت تقدر نسبتها 39.3% من مجموع الكتلة النقدية إلى أن وصلت سنة 2008 إلى ما نسبته 23.87% من مجموع الكتلة النقدية، وبالمقابل فإن نسبة الودائع تحت الطلب عرفت تراجعاً محسوساً ابتداء من سنة 1990 حيث كانت تمثل 40.96% من مجموع الكتلة النقدية لتتخفّف بعد ذلك إلى 30.78% سنة 1997، ثم تنتقل سنة 1998 لتبلغ 32.84%، لتعود سنة 1999 إلى الانخفاض قليلاً ثم ترتفع بعد ذلك ابتداء من سنة 2000 أين بلغت نسبتها 33.17%، لتصل سنة 2008 إلى ما يقارب 45.64%.

ويرجع نمو الودائع تحت الطلب والاستقرار الذي يشهده الطلب على السيولة إلى تلك السياسة النقدية الصارمة الملتزم بها في إطار التعديل الهيكلي وكذا عودة الثقة في العملة المحلية. وفي سنتي 2009-2010 عرف هيكل الكتلة النقدية استقراراً نسبياً بالمقارنة مع السنوات السابقة، فالنقود الائتمانية كانت تمثل 27.71% من مجموع الكتلة النقدية لتصبح 28.25% سنة 2010، وبالمقابل كانت نسبة النقود الكتابية من مجموع الكتلة النقدية لسنتي 2009-2010 على الترتيب 38.51% و 37.75%، أما نسبة شبه النقود فقد كانت هي الأخرى تمثل 33.77% و 33.98% على التوالي في هذه السنوات.

كما أن هيكل الكتلة النقدية تطور لصالح شبه النقود ابتداء من سنة 1995 إلى غاية 2005 وهذا يعود إلى نتائج إطار برنامج التعديل الهيكلي

وفي 31-12-2009 ارتفعت الكتلة النقدية M_2 إلى ما يقارب 7173.3 مليار دينار جزائري مقابل 6955.9 مليار دينار جزائري في نهاية 2008، وهو ما يمثل إبطاء لمعدل نمو الكتلة النقدية الذي انتقل من 18.39% سنة 2008 إلى 3.13% في سنة 2009 أين أثر هذا المعدل سلباً على الناتج الداخلي الخام، حيث انخفض هذا الأخير إلى 10034.3 مليار دينار جزائري سنة 2009 بعدما كان يساوي 11090 مليار دينار جزائري سنة 2008، ليعود ويرتفع بعد ذلك خلال سنة 2010 ليلبغ 12049.5 مليار دينار جزائري.

أما معدل مجمع شبه النقود فقد ارتفع إلى 13.50% في نهاية ديسمبر 2010 وهو أكبر من ذلك المسجل سنة 2009 والمقدر بـ 11.94%.

أيضا الودائع تحت الطلب فقد تقلصت بقوة حيث انتقل معدل نموها من 15.35% سنة 2008 إلى -14.27% حيث أن قيمتها بلغت سنة 2008 ما يقارب 2915.1 مليار دينار جزائري مقابل ما قيمته 2541.9 مليار دينار جزائري سنة 2009، لترجع مرة أخرى بعد ذلك محققة ارتفاعا في معدل نموها قدر بحوالي 10.32% وهذا خلال نهاية سنة 2010.

هذه الزيادة في عرض السيولة ناشئة عن التوسع في الكتلة النقدية M_2 حيث تشكلت في النقود الأكثر استقرارا والأقل سيولة وهي الودائع لأجل (شبه النقود) والتي ارتفعت بمعدل 13.25% في 2010 مقابل 11.94% سنة 2009.

إن تحليل هيكل سيولة الكتلة النقدية يقودنا إلى القول بأن السيطرة الواسعة كانت للودائع تحت الطلب خلال الفترة (2006-2010) حيث بلغت نسبتها من مجموع الكتلة النقدية على التوالي 39.19%-45.77%-45.67%-38.51%-37.75%.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010):

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في "الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام المصرفي" وعليه فإن التغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية إلى الأجزاء المكونة والمقابلة لها سواء بالارتفاع أو الانخفاض، حيث أن هذه المقابلات تعتبر حقوقا تظهر في جانب الأصول من ميزانية خالقي النقود، وتتكون مقابلات الكتلة النقدية من ثلاث عناصر وتتمثل في كل من الأصول الخارجية لدى بنك الجزائر والبنوك التجارية، بالإضافة إلى القروض الداخلية والتي تنقسم بدورها إلى قسمين قروض للدولة وقروض للاقتصاد⁽¹⁾.

وسنحاول من خلال الجدول التالي توضيح معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (1990-2010).

(1) صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 165.

جدول رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة (1990-2010).

الوحدة: مليار دينار جزائري

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	بيان
174,5	280,710	350309	133,949	26,27	60,399	19,618	22,641	24,284	6,535	الأصول الخارجية
172,6	278,7	342,9	122,359	15,579	50,659	16,086	15,815	10,954	1,216	- بنك الجزائر
1,9	2	7,4	11,590	10,718	9,739	3,532	6,826	13,330	5,319	- البنوك التجارية
1602,2	1273,4	1154,4	957,3	967,2	774,3	754,079	636,076	485,747	414,031	القروض الداخلية
635,9	542,3	422,3	280,5	401,6	468,5	527,83	300,576	159,904	167,044	قروض للدولة
159,0	99,3	99,3	172,46	231,90	246,325	270,855	160,449	94,605	93,489	- بنك الجزائر
386,0	354,6	354,6	43,897	111,114	165,817	210,320	96,100	29,680	43,960	- البنوك التجارية
91,0	88,4	88,4	64,187	58,564	56,395	46,661	44,027	35,615	29,595	- قروض أخرى
966,3	731,1	731,1	776,8	565,6	305,8	226,246	335,500	325,847	246,978	قروض للاقتصاد

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
11997	10886,0	10246,9	7415,5	5515,0	4179,7	3119,2	2342,6	1755,7	1310,8	776,00
12005,6	10865,9	10227,5	7382,9	5526,3	4151,5	3109,1	2325,9	1742,7	1313,6	774,3
-8,6	20,1	19,4	32,6	-11,3	28,2	10,1	16,7	13,0	-2,8	1,6
-242,8	-402,4	-1011,8	12,1	601,3	846,6	1514,4	1803,6	1845,4	1648,1	1280,19
-3510,9	-3488,9	-3627,3	-2193,1	-1304,1	-933,2	-20,6	423,4	578,6	569,7	503,9
-4930,2	-4402,0	-4365,7	-3294,9	-2510,7	-1986,5	-915,8	-464,1	-304,8	-276,3	---
683,8	340,2	278,6	723,1	870,8	777,3	736,9	757,4	774,0	739,6	---
735,46	572,9	459,8	378,7	355,8	276,0	158,3	130,1	109,4	106,4	---
3268,1	3086,5	2615,5	2205,2	1905,4	1779,8	1535,0	1380,2	1266,8	1078,4	776,29

المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 256.

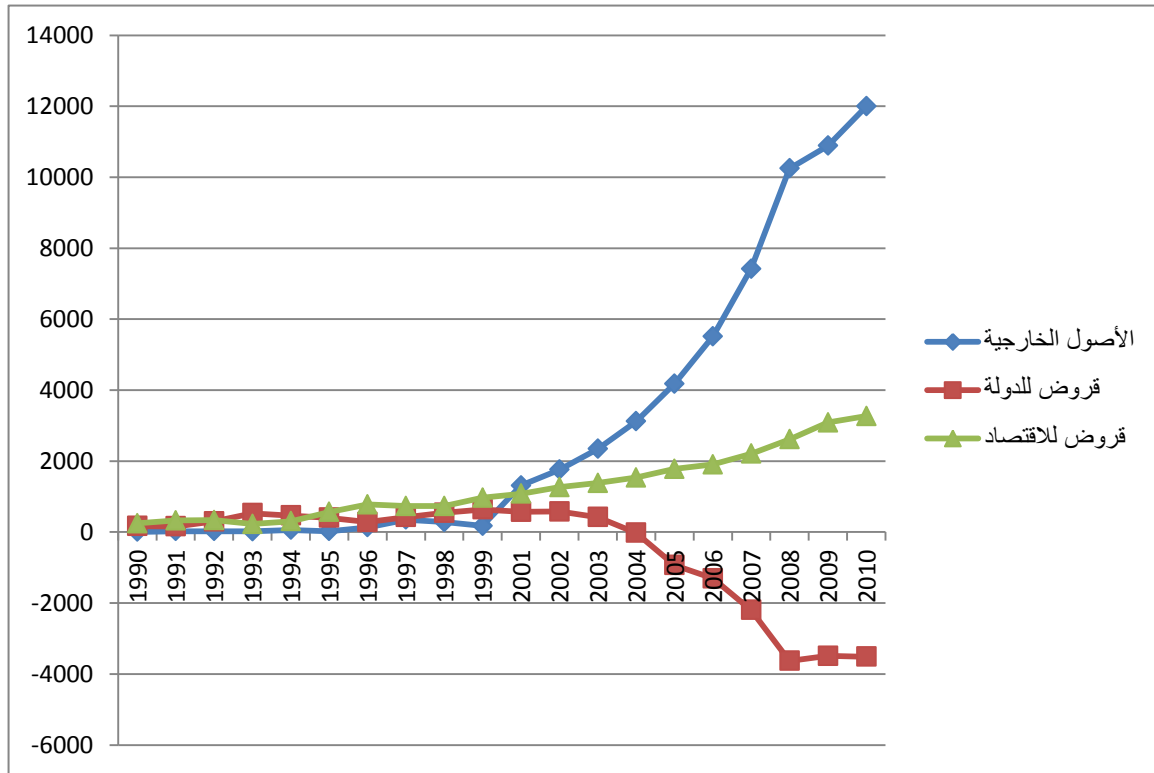
- بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17 ديسمبر 1996، الديوان الوطني للإحصاء + مشروع قانون المالية.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2006، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في أكتوبر 2007.

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.

- Rapport annuel 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie.

شكل رقم (08) تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة من سنة 1990-2010.



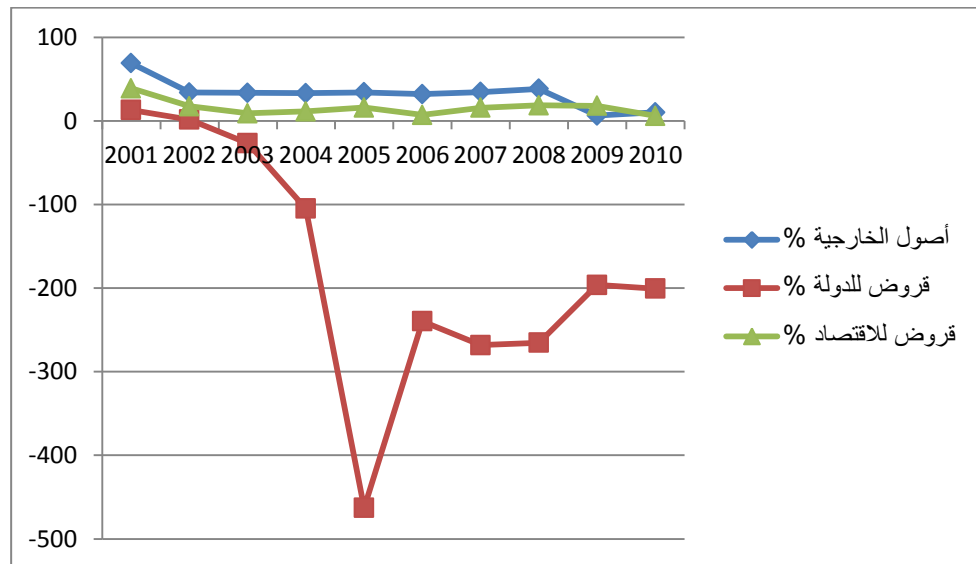
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (04).

جدول رقم (05) معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (2010-2000).

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
أصول الخارجية %	68,93	33,94	33,42	33,15	33,99	31,94	34,46	38,18	6,23	10,20
قروض للدولة %	13,05	1,56	-26,82	-104,86	-463	-239,74	-268,16	-265,39	-196,18	-200,63
قروض للاقتصاد %	38,91	17,47	8,95	11,21	15,94	7,05	15,73	18,6	18	5,88

المصدر: - من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04.

شكل رقم (09): معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (2010-2001)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

أولاً: الأصول الخارجية:

تتيح الأصول الخارجية خلق حقوق على باقي العالم، أي أنها تقيس إمكانيات البلد للتكفل باحتياجاته الاستيرادية في الأجل القصير، ويمكن تحليل الأصول الخارجية (الأجنبية) من خلال حساب ميزان المدفوعات، حيث تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي ويتمثل مصدرها في:

صادرات السلع والخدمات.

المداخيل الصافية لرؤوس الأموال.

تحويلات الأشخاص إلى الداخل.

كما تجدر الإشارة إلى أن حيازة مخزون وسائل الدفع الدولية يجب أن يتماشى مع احتياجات الاستيراد بحيث تتيح للبلد هامش أمان فيما يتعلق بتمويل الواردات من الخارج، على العكس من ذلك فإن العجز أو النقص في هذه الوسائل قد يتسبب في اضطرابات الواردات وما يتبعه من نتائج وخيمة على النظام الاقتصادي بصفة عامة.

وباعتماد الجزائر على عائدات البترول التي تقارب 98% من مجموع الإيرادات نجد أن مجموع الأصول الخارجية مرتبط ارتباطا تاما بأسعار النفط، حيث أن أي تذبذب في أسعار هذا الأخير يؤثر إما سلبا أو إيجابا على مجموع الأصول الخارجية، حيث أنه وبالرجوع قليلا إلى الوراء وتحديدًا خلال سنوات السبعينات فإن أسعار النفط ارتفعت ارتفاعا محسوسا، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع في حجم الأصول الخارجية حيث تضاعفت بـ 18.3 مرة بين 1962 و 1980، أي انتقلت من 0.9 مليار دينار جزائري في بداية الفترة لتصل إلى ما يقارب 16.5 مليار دينار جزائري في نهاية 1980، ثم انخفضت أسعار النفط بعد ذلك شيئا فشيئا بداية من 1980 إلى غاية 1986، الأمر الذي أحدث انخفاضا كبيرا في قيمة الأصول الخارجية لتصل إلى 6.535 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 1990⁽¹⁾.

وابتداء من سنة 1991 وبالاكتفاء على معطيات الجدول رقم (04) نجد أن الأصول الخارجية عادت مرة أخرى لترتفع حيث بلغت في نهاية هذه السنة ما يقارب 24.248 مليار دينار جزائري، أي بنسبة زيادة مقدرة بـ 271.59% بين سنتي 1990 و 1991، ثم بعد ذلك انخفضت قليلا بين سنتي 1992 و 1993 وذلك تزامنا مع الإصلاحات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية.

أما في سنة 1994 فقد ارتفعت الموجودات الخارجية لتصل إلى 60.399 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 1993 والتي قدرت فيها هذه الأخيرة بـ 19.6 مليار دينار جزائري، وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى إعادة تسمين أصول البنك المركزي والبنوك التجارية على إثر خفض قيمة العملة الوطنية، كما عرفت نهاية سنة 1996 ارتفاعا كبيرا للموجودات الخارجية التي قدرت بـ 133.949 مليار دينار جزائري، وذلك مقابل 26.27 مليار دينار جزائري في نهاية سنة 1995، أي بمعنى أنها تضاعفت بحوالي 5.09 مرة، كما بلغت سنة 1997 ما يقارب 350.309 مليار دينار جزائري، لتصبح بذلك الأصول الخارجية أهم مصدر من

(1) - شهرزاد نشاشد، الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 168.

مصادر النمو النقدي، ولكن بعد ذلك وخلال السنوات الموالية فقد أدى انخفاض أسعار البترول إلى تقلص حجم هذه الأصول لتصل إلى 169.6 مليار دينار جزائري خلال نهاية سنة 1999، ولكن ما لبثت هذه الأسعار حتى ارتفعت مرة أخرى لتحقيق بذلك زيادة معتبرة في حجم الأصول سنة بعد أخرى حيث بلغت سنة 2000 ما يقارب 776 مليار دينار جزائري، ثم بلغت خلال سنتي 2001-2002 ما يقارب 1310.8 مليار دينار جزائري و 1755.7 مليار دينار جزائري على التوالي.

وللإشارة فإن بنك الجزائر خلال الفترة (1996-2010) تمكن من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت كما سبق وأن أشرنا عن ارتفاع إيرادات المحروقات، ولكن هذه الموجودات للبنك تعتبر من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة، حيث أوضح تحليل الوضعية النقدية في هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات، مما أدى إلى حدوث تغيرات مقابلة فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية، والنتيجة في الأخير هي وجود فوائض نقدية كبيرة.

بحيث أن حجم الموجودات الخارجية الصافية كمقابل الكتلة النقدية تضاعف أكثر من 14 مرة خلال الفترة (2000-2010) حيث انتقلت قيمة المجمع من 776 مليار دينار جزائري خلال نهاية سنة 2000 لتصل إلى 11997 مليار دينار جزائري سنة 2010، وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية، فقد تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر - كمصدر رئيسي للإصدار النقدي - الكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2005.

من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة (2000-2010) حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الادخارات المالية من طرف الخزينة.

ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2004، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية كانت متذبذبة، ففي سنة 2000 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38.6% من الكتلة النقدية، وارتفعت بعد ذلك إلى

85.5% خلال سنة 2004، لتتجاوز ابتداء من سنة 2005 نسبة 100% بحيث وصلت سنة 2008 إلى 147.3%.

ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل واختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية، ومنذ سنة 2005 يعتبر هذا النوع من الأصول المقابل الوحيد للكتلة النقدية.

وبناء على ما سبق فإنه مع الانتعاش المتواصل للوضع المالية الخارجية وتراكم احتياطات الصرف تعد الموجودات الخارجية الصافية المصدر الأساسي للفائض النقدي.
ثانياً: القروض المقدمة إلى الخزينة:

حظيت الخزينة بمكانة هامة في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك راجع إلى النمط المركزي الذي كانت تتم به عمليات التمويل المتعلقة بالاقتصاد الوطني حيث تمثلت أهم القروض الممنوحة للخزينة الجزائرية في⁽¹⁾:
تسبيقات البنك المركزي للخزينة.

الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.
ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.
وسنحاول من خلال تحليلنا المالي، وبالرجوع إلى معطيات الجدول رقم (04) إبراز الدور المهم الذي أدته الخزينة العمومية في عملية الإصدار النقدي من أجل تمويل الاستثمارات.

عرفت الفترة الممتدة من (1990-1991) رجوعاً معتبراً في تمويل الخزينة العمومية للاستثمارات المخططة ما يرجع سببه إلى الصرامة من قبل السلطات في تطبيق القوانين الجديدة بالإضافة إلى تخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي حيث انتقلت قيمة هذه القروض من 167.044 مليار دينار جزائري عام 1990 إلى 159.904 مليار دينار جزائري عام 1991، وابتداء من سنة 1993 ارتفعت هذه القروض من جديد لتبلغ ما يقارب 527.83 مليار دينار جزائري محققة بذلك أعلى نسبة ارتفاع منذ سنة 1990 إلى غاية نهاية فترة الدراسة، حيث ارتفعت قيمتها

(1)- عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص 128.

ب 75.60%، وذلك يرجع سببه إلى الإجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة.

ثم بعد ذلك تلاها انخفاض شديد إلى غاية 1996 حيث انتقلت من 527.83 مليار دينار جزائري عام 1993 إلى 280.5 مليار دينار جزائري عام 1996، وذلك لأن الخزينة سجلت في تلك السنة فائضا قدر بأكثر من 343 مليار دينار جزائري، كما أدى التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وتحسن الإيرادات من الجباية البترولية إلى تقليص الدين العمومي الداخلي تجاه الجهاز المصرفي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط حيث قدر مبلغ التخلي عن الاستدانة حوالي 60 مليار دينار جزائري⁽¹⁾، أما في سنة 1997 فقد ارتفعت من جديد لتصل إلى 442.3 مليار دينار جزائري وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطيات من العملات الصعبة بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف وأسعار النفط، مما أدى إلى عجز الخزينة العمومية، حيث قامت هذه الأخيرة باستعمال موارد إعادة الجدولة التي بقيت في بنك الجزائر في شكل تسبيقات للخزينة في الحساب الجاري، وعن طريق الاقتراض من السوق النقدية.

ومع تحسن هذه الأوضاع الاقتصادية وذلك ابتداء من سنة 2000 وحتى بلوغ نهاية فترة الدراسة 2010 وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط حيث أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وعليه فقد قدر صافي القروض التي منحها النظام المصرفي للدولة 423.4 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2003، حيث انتقلت من 578.6 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2002 إلى 423.4 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2003، وتجدد الإشارة إلى أن تطور صافي الوضعية الدائنة للخزينة لدى البنك الجزائري ابتداء من سنة 2003 يعكس لنا الانكماش في صافي القروض للدولة في الوضعية النقدية، حيث بلغت هذه القروض 3510.9- مليار دينار جزائري سنة 2010، وبذلك تكون قد انتقلت من 423.4 مليار دينار جزائري سنة 2003 إلى 3510.9- مليار دينار جزائري سنة 2010 وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية حيث حققت الخزينة فائضا يقدر بـ 3934.3 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2003، وبذلك تخلت الخزينة عن لجوئها إلى الاقتراض.

(1)- شهرزاد نشاشددة، مرجع سبق ذكره، ص 72.

ثالثاً: القروض المقدمة إلى الاقتصاد:

هي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وذلك من أجل مواجهة احتياجاتهم حيث أن هناك نوعين من هذه القروض: القروض الصادرة عن البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين بمقدار معين باستعمال الشيكات أو التحويلات.

القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية حيث تقدم هذه القروض على أساس القيام بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء تعاملها مع الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لبنك الجزائر بصفته الملجأ الأخير للإقراض⁽¹⁾.

وقد عرف هذا النوع من المقابلات تزايداً محسوساً حيث انتقلت قيمة القروض الموجهة للاقتصاد من 246.987 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 325.847 و 335.5 مليار دينار جزائري في كل من سنتي 1991 و 1992 على التوالي، في حين عادت هذه القروض لتسجل انخفاضاً سنة 1993 حيث بلغت 226.249 مليار دينار جزائري وذلك راجع أساساً إلى الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي عاشتها الجزائر في تلك المرحلة.

ولكن مع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت هذه القروض لترتفع من جديد حيث بلغت سنة 1999 ما يقارب 966.3 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرت بـ 2.91 مرة مقارنة بما كانت عليه خلال سنة 1990.

كما أن هذه القروض بلغت عام 2002 ما يقارب 1266.8 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرت بحوالي 4.12 مرة عما كانت عليه سنة 1990 وذلك راجع لازدياد أهمية النشاط الاستثماري، وبالتالي أصبح لهذا البند دوراً أساسياً في عملية خلق النقود.

واستمر هذا الارتفاع المتواصل لهذه القروض إلى غاية نهاية فترة الدراسة 2010 حيث يرتبط هذا التطور نوعاً ما بأثر إتمام برامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية بالإضافة إلى الإصلاحات المقدمة والمطبقة من طرف السلطات حيث بلغت هذه المجموع 3268.1 مليار دينار جزائري. سنة

(1)- بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 36.

2010 ما يعني زيادتها بأكثر من 12 مرة أي بنسبة زيادة قدرت بـ: 1223.23% على ما كانت عليه سنة 1990.

المبحث الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي:

عرفت المرحلة التي امتدت من 1990 إلى 2010 تغيرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة وذلك نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومة الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها بداية من 1986، أو الإصلاحات غير المدعومة والتي قامت بها بهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في الكتلة النقدية واستقرار الأسعار، وكذلك التحكم في أسعار الصرف، ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع تبني الجزائر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، فإن هذه البرامج تركز على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات منطلقة في معالجتها من أن الطاقة الإنتاجية ثابتة في الأجل القصير.

وقد سعت السلطات النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي كما سبق وأن أشرنا إلى محاولة القضاء على الاختلالات الاقتصادية والسعي لإعادة الاقتصاد الجزائري إلى حالة الاستقرار، وسوف نتناول في هذا المبحث دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي خلال الفترة (1990-2010) مع التركيز على بعض المراحل المهمة منها.

المطلب الأول: استقرار الأسعار ومحاربة التضخم:

يعتبر التضخم مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، فأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل إن أسبابه هيكلية ومؤسسية كذلك، حيث أنه ومع إصدار قانون النقد والقرض ودخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد وذلك بإتباع أسلوب التحرير التدريجي للتضخم المكبوت.

والجدول أدناه يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 06: تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2010)

الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17,8	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5	2,8

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5	4,86	5,73	3,91

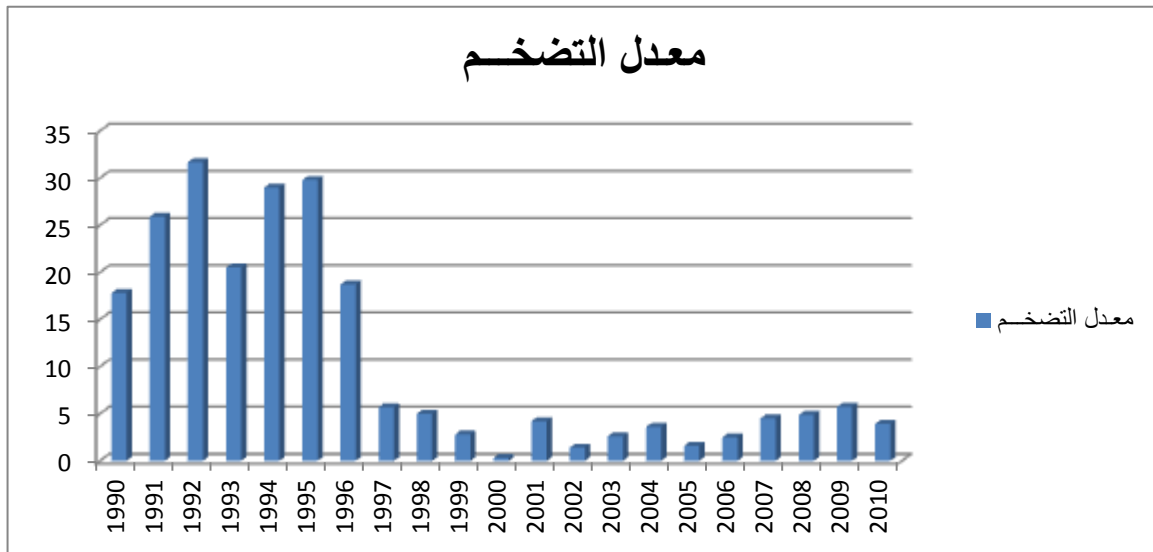
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الإقتصادي للجزائر" 2006.

التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الإقتصادي للجزائر" 2004.

مؤشرات البنك الدولي 2011.

Rapport annuelle 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie.

شكل رقم (10): يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مطردا خلال السنوات الثلاث الأولى من الدراسة حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 وذلك بنسبة قدرت بـ 31.7 حيث يرجع ذلك لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، بالإضافة إلى أن السلطات أقدمت في بداية هذه المرحلة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، كما أن هناك العديد من الإجراءات التي طبقت من وقت لآخر للحد من ظاهرة التضخم ولكن دون الوصول إلى الأهداف المرغوبة ونخص بالذكر المخططات السنوية لسنتي 1991-1992 المتعلقة بمكافحة التضخم وهي قانون 37-90 الصادر بتاريخ 1990/12/31، والقانون رقم 91-26 المؤرخ في 1991/12/18⁽¹⁾، بالإضافة إلى أن السلطات كذلك قامت برفع معدل إعادة الخصم وذلك ابتداء من 1990/05/22 ليبلغ 10.5% بعدما كان 7% وذلك بغية تقليل القروض المقدمة من البنوك التجارية نظرا لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبيرة بحيث أنها لم تقم بتخفيض معدلات التضخم بشكل كبير، وهذا راجع إلى ضيق السوق النقدية بالإضافة إلى ضعف انتشار التعامل بالأوراق التجارية، وذلك إلى غاية إدخال أدوات مساعدة أخرى، وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995 حيث بلغ 29% و 29.8% على التوالي، ويرجع ذلك بالخصوص إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية وعلى رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%⁽²⁾ كما أن ارتفاع أسعار البترول وضغوط خدمة المديونية ساهما بشكل أو بآخر في هذا الارتفاع.

أما خلال الفترة (1996-2000) فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7% إلى 0.3% سنة 2000، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسيا مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة

(1)- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 242

(2)- صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الثالث، ص 17.

التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 25.4% سنة 1997 (أنظر الجدول رقم 08)، بالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من 1996، وبالإضافة إلى هذه الإجراءات نذكر كذلك ما قامت به السلطات النقدية من خلال لجوئها إلى الأدوات الغير مباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993، بالإضافة إلى فرض احتياطي إجباري يطبق على مجموع الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها.

وفي سنة 2001 عاد معدل التضخم ليرتفع مرة أخرى حيث بلغت نسبته 4.2% في هذه السنة، والسبب في ذلك يعود إلى نمو الكتلة النقدية، نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009).

كما أنه بين سنتي (2005-2007) عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك ليلبلغ أكبر نسبة له منذ سنة 2000 وذلك خلال سنتي 2008 و 2009 حيث بلغ ما نسبته 4.86% و 5.73% على التوالي، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد وخاصة التضخم في الدول الناشئة، وفي هذا الجانب صرح جون ليسكي النائب الأول لصندوق النقد الدولي بأن ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم يرجع في جانب منه إلى التأثير الذي خلفه الارتفاع الشديد في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع الأساسية وخاصة منها المواد الغذائية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي:

اتسمت فترة الدراسة (1990-2010) بالعديد من التحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الأمر الذي نتج عنه خلق بيئة غير ملائمة لتحقيق معدلات نمو اقتصادية ملائمة، حيث أنه بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية هذه الفترة التي عرفت فيها الجزائر العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي انطلاقا من الاتفاق المتعلق بالاستعداد الائتماني، ووصولاً إلى برنامج التعديل الهيكلي، ولقد أوضحت التجارب على أن تطبيق برامج التقويم هذه ينتج عنها

(1)- عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2013) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص 67.

آثار انكماشية في الأجل القصير، وذلك من منطلق أن عمل السياسة النقدية عندما ينصب على حفظ العجز المالي وكبح جماح التضخم، ينسجم عنه انخفاض في القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

والجدول أدناه يوضح معدلات النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.

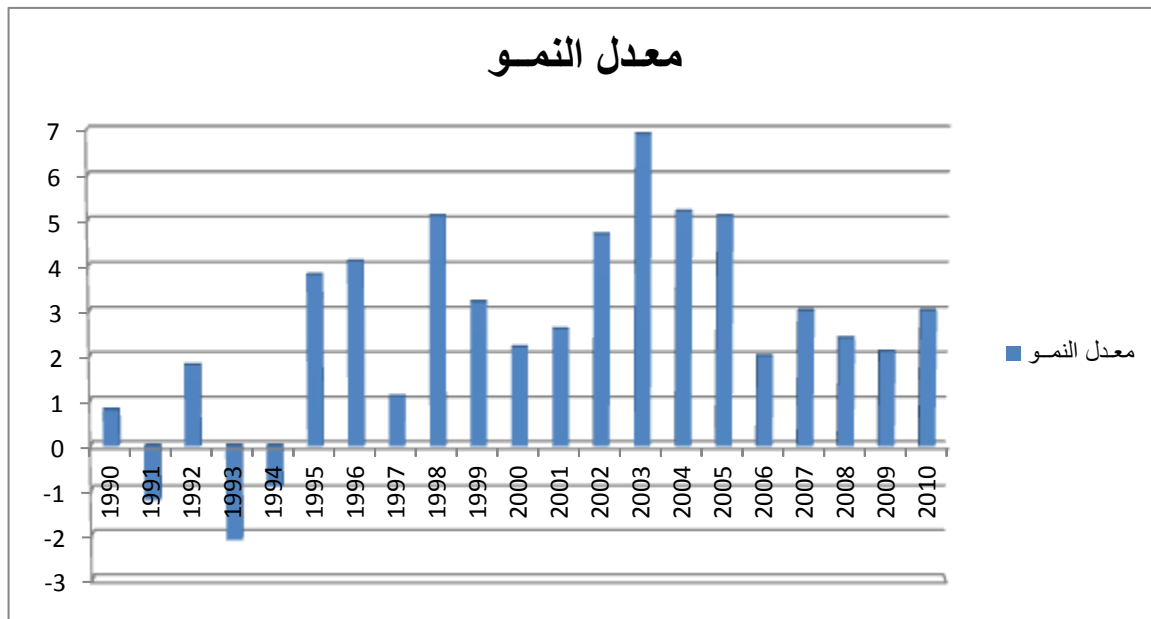
جدول رقم 07: معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).
الوحدة: %

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو %	0,8	-1,2	1,8	-2,1	-0,9	3,80	4,1	1,1	5,1	3,2

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
3,00638	2,1	2,4	3	2	5,1	5,2	6,9	4,7	2,6	2,2

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

شكل رقم (11): يمثل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

بناء على معطيات الجدول أعلاه فإنه يمكن القول بأن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذبا في الخمس سنوات الأولى من الدراسة حيث أنها لم تعرف نموا موجبا إلا في سنة 1992 على خلاف باقي السنوات والتي كانت معدلات نموها سالبة، إذ أن هناك عدة مبررات تؤكد عدم إمكانية الوصول إلى معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد الجزائري خلال هذه السنوات، وذلك أن منطلق النمو يأتي من زيادة الاستثمار وتحريك الطاقات الإنتاجية بشكل مستمر، وهذا يعني تفعيل

الطلب الكلي عن طريق انتهاج سياسة نقدية توسعية، لكن بلوغ معدل التضخم أعلى مستويات له خلال هذه السنوات إذ بلغ خلال سنة 1994 ما نسبته 29%، ليصل سنة 1995 إلى ما يقارب 29.8% (أنظر الجدول رقم 06) هو ما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية أي تقليص حجم الطلب الكلي بدلا من تنشيطه، كما أن جمود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج عنه حدوث التضخم في الاقتصاد.

في حين أن معدل النمو ابتداء من سنة 1995 وصولا إلى 2010 عرف تذبذبا مستمرا حيث أصبح موجبا خلال هذه الفترة إذ بلغ متوسطه ما يقارب 3.525% خلال الأربع سنوات التي استغرقتها برنامج التعديل الهيكلي وبالتالي فإن هذا البرنامج قد حقق مجموعة من أهدافه، بحيث أن المقاييس الأساسية للاقتصاد الكلي قد صححت.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية قبل سنة 1994 لم تحقق هدف النمو إذ يمكن اعتبارها مرحلة ركود، ولكن بداية من 1994 فقد أثمرت برامج الإصلاحات والتعديلات وذلك بالانتقال إلى مرحلة نمو حقيقي للاقتصاد إذ بلغت معدلات النمو الحقيقي خلال سنتي 1995 و 1996 ما نسبته 3.95% كمعدل متوسط، وبلغت سنة 1998 ما نسبته 5.1%، وذلك راجع إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة بالإضافة إلى الموسم الفلاحي الاستثنائي والجيد آنذاك، كما بلغ معدل النمو 3.2% و 2.2% خلال سنتي (1999-2000).

كما سجلت الفترة (2001-2005) نموا منتظما للاقتصاد الذي ارتفع من 2.6% سنة 2001 ليصل إلى 6.9% سنة 2002 أي بمعدل نمو قدر بحوالي 165.38% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية.

أما سنة 2006 فقد انخفض معدل النمو ليصل إلى 2% محافظا بذلك على معدل نمو مستقر خلال باقي السنوات من 2006 إلى 2010.

وتجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو فإننا نجد أنه مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات الذي قدر معدل نموه سنة 2003 بما يقارب 8.8% مقابل 3.7% خلال سنة 2003، ويرجع هذا الارتفاع إلى العديد من التغيرات وخاصة على المستوى الخارجي حيث كانت هناك العديد من الأحداث الدولية التي دفعت بأسعار البترول إلى الارتفاع منذ سنة 2000، والتي

وصلت أقصاها سنة 2007، ما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياطات الأجنبية، بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

المطلب الثالث: هدف التشغيل:

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس سلبا على هدف التشغيل، الأمر الذي يحمل السياسة النقدية انتكاسا كبيرا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة.

وتجدر الإشارة إلى أن انتعاش الاستثمارات لا يمكن أن يتم إلا في إطار اقتصاد كلي يعطي بشكل كبير للآليات والمؤشرات الاقتصادية دورها لتحقيق الفعالية في دفع وحركة الموارد الضرورية لتحقيق تنمية مستدامة، وهذا يتطلب إعطاء الإصلاحات المالية والمصرفية أهمية كبيرة وذلك وفق إنشاء سوق مالية قادرة على تعبئة الادخار الداخلي وتوجيهه بفعالية نحو المستثمرين، حيث تستدعي هذه الإصلاحات تطبيق إجراءات هيكلية لإنعاش النمو، أي إنعاش الأعمال الكبرى بواسطة برامج خاصة تهدف إلى حماية وخلق مناصب شغل للشباب، والخصوصية لصالح العمال بدون اعتبار المجالات الطاقوية، بالإضافة إلى الاهتمام بقطاع الفلاحة قصد الحصول على موارد وفتح مناصب إضافية.

والجدول أدناه يوضح تطور معدلات البطالة خلال فترة الدراسة:

جدول رقم 08: تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة %	19,8	20,6	21,3946	23	23,2	24,4	27,9	25,4	28,0409	29,2541

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
29,8	27,3	25,9	23,7	20,1	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	11,4

المصدر: مؤشرات البنك الدولي 2011.

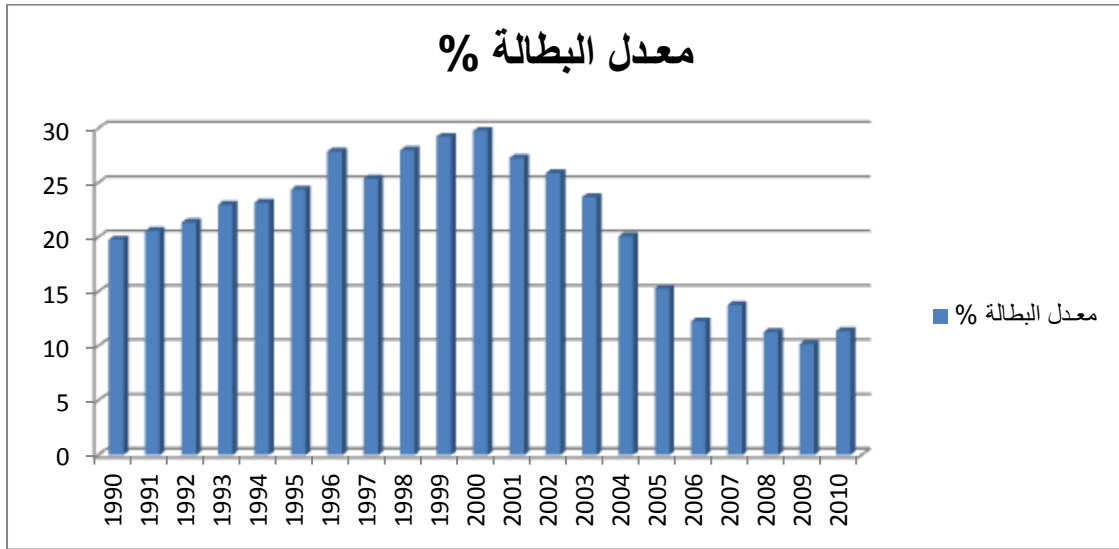
التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي للجزائر" 2006.

التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي للجزائر" 2004.

عبد الباقي روابح، الشريف غياط "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ماي 2002، ص 11.

Rapport annuelle 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie.

شكل رقم: (12) تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010).
الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت تزايدا مطردا خلال الفترة (1990-2000)، حيث بلغ معدل البطالة خلال بداية هذه المرحلة ما يقارب 19.8%، ليرتفع بعد ذلك حيث بلغ 24.4% خلال نهاية سنة 1995، وقد بلغت البطالة بعد ذلك أعلى مستوى لها خلال نهاية سنة 2000 أين بلغت 29.8%.

ويعد ارتفاع هذه المعدلات شيئا منطقيا، فرغم أنه في سنة 1995 حاولت السلطات النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم من أجل زيادة الإقراض قصد تحفيز الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، وذلك راجع لعدم وجود استثمارات جديدة هامة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة، إلى جانب تسريحات العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث وصلت البطالة إلى ما يقارب 24.4% خلال سنة 2005.

إضافة إلى ذلك فإنه من بين أسباب ارتفاع معدلات البطالة تلك السياسة الانكماشية المطبقة من طرف السلطات النقدية إلى غاية سنة 2000، وذلك ما يلقي بضلاله سلبا على الطلب الكلي والاستثمار، ومن ثم العمالة، مضافا إلى ذلك وجود تفاوت بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب.

أما ابتداء من سنة 2001 فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا محسوسا حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3% ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في نهاية سنة 2009 إلى 10.2% وفي سنة 2010 إلى 11.4% ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة والمتمثلة في أربع مشاريع تسمى ترقية الشغل وكل منها متوجه إلى عدة فئات من البطالين وتمثل في:

التشغيل المأجور بمبادرة محلية ESIL .

الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة TUPHIMO .

عقود التشغيل المسبق.

برنامج المساعدة على إنشاء مقاولات صغرى.

وكخلاصة لما سبق فإن معدلات البطالة تبقى مرتفعة رغم أنها لم تتعدى نسبة 13% إبتداء من سنة 2008، ما يوجب القول بأن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات، بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية، وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مضافا إليها عدم تشجيع الاستثمار الخاص بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو و الحد من البطالة بتوفير مناصب شغل.

المطلب الرابع: تحقيق التوازن الخارجي:

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، ويشكل المنهج النقدي لتحليل ميزان المدفوعات عنصرا مهما في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي، ويتميز المنهج النقدي بأنه يحلل ميزان المدفوعات باعتباره ظاهرة نقدية، وفيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد عانى من اختلال التوازن الخارجي الناتج عن اختلال مكونات ميزان المدفوعات و تحديد الميزان التجاري.

ومن خلال تحليلنا لهذا المطلب وقبل التطرق إلى ميزان المدفوعات سنقوم أولاً بتحليل تطور المديونية الخارجية، وتأثير ذلك على احتياطات الصرف، ومن ثم على سعر صرف الدينار الجزائري.

أولاً: تطور المديونية الخارجية:

إنه وبالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن السلطات الجزائرية لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات الشاملة وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، والجدول التالي يبين تطور المديونية الخارجية في الجزائر من 1990 إلى 2010.

جدول رقم 09: تطور المديونية الخارجية في الفترة من (1990-2010).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الديون الخارجية	28,38	27,88	26,68	25,72	29,48	31,57	33,65	31,22	30,47	28,315

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
25,26	22,571	22,642	23,353	21,821	17,192	5,612	6,606	5,586	5,413	5,457

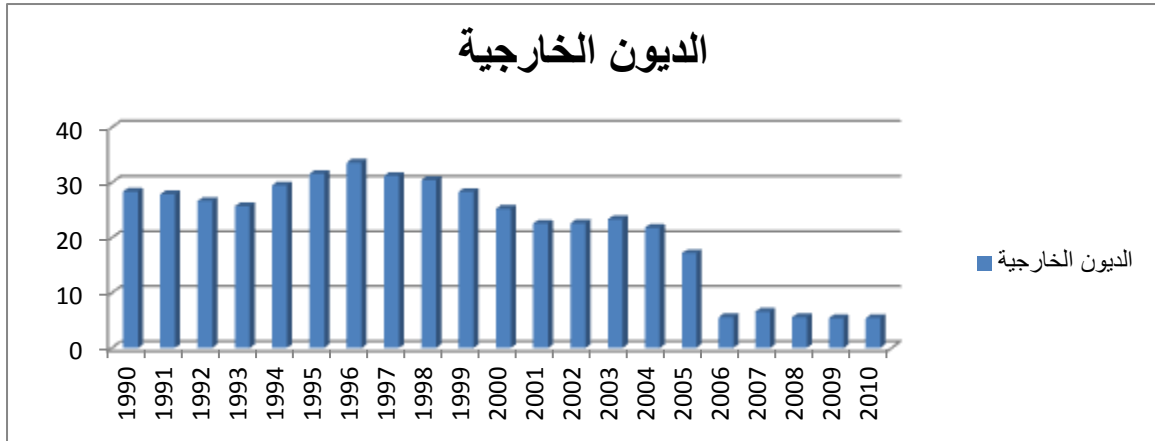
المصدر:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2002.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2006.
- التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2008.

- Source: ONS <http://www.ons.dz> 14-07-2012

Rapport "Evaluation économique et monétaire en Algérie "Banque d'Algérie, (2009) (2010).

شكل رقم (13): يمثل تطور المديونية الخارجية في الفترة من (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه خلال مرحلة التعديل الهيكلي والممتدة من (1994-1998) بلغ متوسط حجم الديون الخارجية حوالي 30 مليار دولار، ويرجع السبب الرئيسي لهذه الزيادة إلى إقدام السلطات النقدية في الجزائر على إعادة الجدولة وذلك إثر تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن وذلك وفق ما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية.

ثم بعد ذلك تقلصت الديون الخارجية حيث بلغت سنة 2001 ما يقارب 22.5 مليار دولار محققة بذلك تراجعاً قياسياً مقارنة بسنة 1998 قدر بحوالي 7.9 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ: 25.92%، حيث يعتبر هذا التراجع في حجم المديونية بمثابة نتيجة للبحوث المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك.

أما ابتداء من سنة 2004 فقد بدأت الديون الخارجية في التناقص بمعدلات كبيرة أين بلغت سنة 2006 ما يقارب 5.612 مليار دولار بعدما كانت 17.192 مليار دولار سنة 2005 أي بنسبة انخفاض قدرت بـ: 67.55%، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر إلى أن وصلت إلى 5.457 مليار دولار سنة 2010.

وكخلاصة لما سبق فإن المديونية الخارجية عرفت تحسناً كبيراً ابتداء من 2006، حيث لم تعد نسبة خدمة الدين تمثل إلى صادرات السلع والخدمات أكثر من 4.16% خارج التسديدات المسبقة، وذلك مقابل 8% في سنة 2005 و12.4% خلال سنة 2004، و39.1% خلال سنة 1999⁽¹⁾.

(1)- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2006، ص 79

ثانياً: تطور احتياطات الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:
عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج جيدة ابتداء من سنة 2000 ما سمح للجزائر برفع احتياطياتها من الصرف الأجنبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:
جدول رقم 10: تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات.

الوحدة: مليار دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
4,4	6,84	8,05	4,4	2,0	2,7	1,5	1,5	1,6	0,7	إحتياط الصرف
-2,38	-1,74	1,16	-2,09	-6,32	-4,38	-0,01	0,23	0,529	-0,22	ميزان المدفوعات

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
154,7	148,9	143,1	110,1	77,78	56,18	43,11	32,92	23,11	17,76	11,9
15,6	3,86	36,99	29,55	17,73	16,94	9,25	7,47	3,66	6,19	5,57

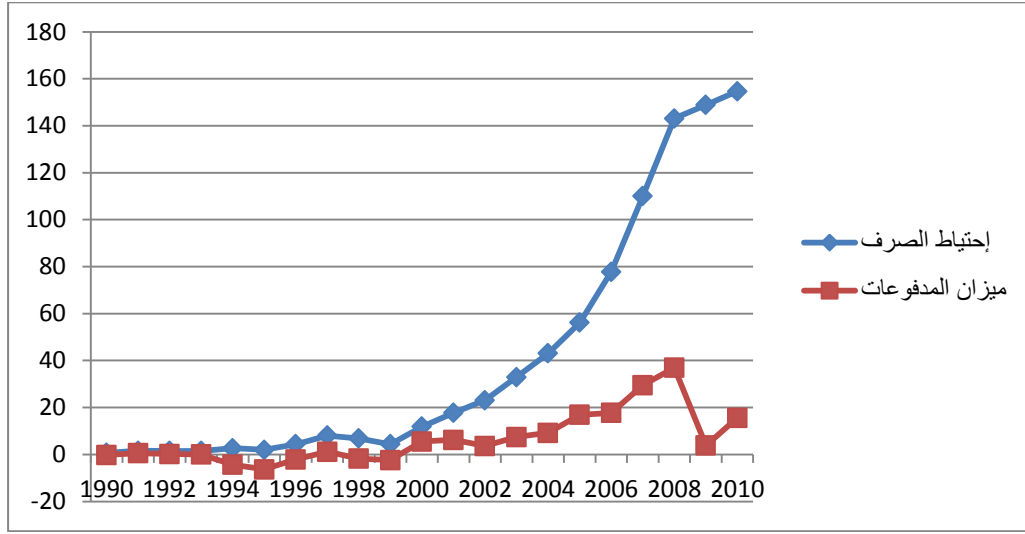
- Source :

- Bulletin statistique de la Banque d'Algérie : séries 2006. Banque d'Algérie.
Rétrospectives les statistiques monétaires 1964-2008. pp 72,73.

Les statistiques de la Balance des paiements 1992-2005, Banque d'Algérie.
(2010) p70.

- Rapport "Evaluation économique et monétaire en Algérie "Banque d'Algérie,
(2010) p 194.

شكل رقم (14): يمثل تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياطات الصرف عرفت تزايدا مطردا ابتداء من سنة 1990، كما عرفت تزايدا أكبر ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2010، والسبب في ذلك يعود إلى تحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، حيث بلغ سعر البرميل الواحد من البترول سنة 2008 ما يقارب 99.97 دولار مقابل 19.49 دولار للبرميل سنة 1997، بالإضافة إلى استقرار أسعار الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار حقيقية موجبة. وبتحليل أدق وبالرجوع إلى معطيات الجدول أعلاه فإننا نلاحظ أن ميزان المدفوعات عرف مجموعة من الاختلالات والتي كانت ناتجة عن انخفاض أسعار النفط خلال سنة 1991، ما نتج عنه كذلك انخفاض في الاحتياطات مع زيادة الاقتراض، حيث ارتفع الدين الخارجي إلى 25.72 مليار دولار أمريكي (أنظر الجدول رقم 09)، أي حوالي 63% من إجمالي الناتج المحلي⁽¹⁾، كما أن آجال تسديد الديون اتسمت بالمدى القصير، بالإضافة إلى أن القروض الجديدة من مصادر ووكالات قروض الصادرات قصيرة المدى أيضا (من سنتين إلى ثلاث سنوات) ما نتج عنه زيادة نسبة خدمة الدين.

وبحثا من قبل السلطات النقدية الجزائرية عن مخرج من أزمة اختلال ميزان المدفوعات، وسعيا منها إلى تحقيق التوازنات الخارجية، فقد قامت هذه الأخيرة باتخاذ إجراءات عديدة لتعميق الإصلاحات

(1)- صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 272.

الاقتصادية بداية من سنة 1994، وذلك بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي على برنامج شامل لإعادة جدولة الديون وذلك تحديدا في أبريل 1994، حيث يمتد هذا الاتفاق لمدة سنة (الاستعداد الائتماني).

بالإضافة إلى اتفاق آخر يمتد من 1995 إلى 1998، حيث تميز الجزء الخاص بإصلاح القطاع الخارجي بخفض خدمة الدين وتحسين وضعية ميزان المدفوعات والبحث عن التوازنات الخارجية، مما أجبر السلطات العمومية على خفض قيمة الدينار مرتين خلال سنة 1994.

ولقد وضع برنامج التعديل الهيكلي أساسا بهدف استعادة قوة ميزان المدفوعات كما سبق وأن أشرنا، بالإضافة إلى تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي، إذ قامت الجزائر بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربع لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وقد اتخذ هذا الإجراء لتخفيض الضغوط الخارجية الناتجة عن ارتفاع خدمة الدين. هذا الوضع سمح بارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلية سنة 1994 إلى جانب الدعم الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من قبل صندوق النقد الدولي، الأمر الذي نتج عنه انخفاض خدمة الدين إلى 47.2% في هذه السنة⁽¹⁾.

وكان من المفروض أن يعرف الحساب الجاري تحسنا ملحوظا خلال السنوات الأولى لبرنامج الإصلاح، إلا أنه حدث العكس، إذ ترتب على هذا الحساب عجز بـ 5% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1995 بعدما كان قد حقق فائضا في عام 1993 بنسبة 1.9% من إجمالي الناتج المحلي⁽²⁾.

وبالموازاة مع ارتفاع صادرات المحروقات بالحجم وأيضا بالسعر فقد عرفت مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي نتائج مرضية ابتداء من سنة 2000، ولكن بقي دائما ميزان المدفوعات يشهد تذبذبا ولم يستقر، وذلك راجع إلى الصدمات الخارجية التي كان يتعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف.

(1)- بلعوز علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41، ص 37.

(2)- نفس المرجع، ص 38.

ثالثا: تطور سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري في كل من مارس وأفريل من سنة 1994، والذي قدر بحوالي 50%، حيث وصل إلى ما يقارب 35.058 دينار لكل دولار أمريكي خلال هذه السنة، كما أن سعر الصرف عرف عدة تطورات متتالية منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك، ما مكن هذه الأخيرة من التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وذلك وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23 وعليه اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات وتتمثل في: اعتماد طريقة التسعير fixing لتحديد سعر الصرف.

اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995.

سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف إلى تغطية الواردات.

وابتداء من سنة 2000 عرف سعر الصرف استقرارا نسبيا إلى غاية نهاية فترة الدراسة 2010، حيث تراوح بين 72 دينار و 80 دينار مقابل دولار واحد، ويرجع سبب ذلك إلى نمو الصادرات من المحروقات والتي بلغت ما يقارب 95% من مجموع الصادرات خلال تلك الفترة حيث كانت هذه الصادرات تشكل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية .

والجدول أدناه يوضح تطور معدلات الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم 11: تطور معدل الصرف الأجنبي للدولار مقابل الدينار الجزائري.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل الصرف	8,957	18,47	21,836	23,345	35,058	47,66	54,748	57,707	58,738	66,57

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
75,259	77,21	79,68	77,39	72,06	73,276	72,646	69,29	64,58	72,6474	74,386

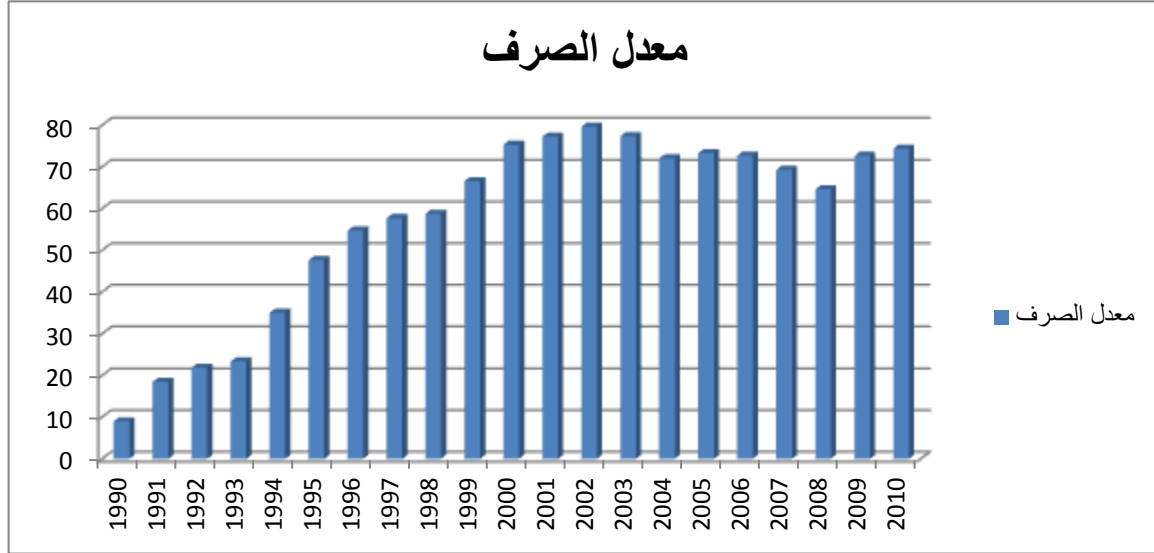
المصدر:

- قانون المالية لسنة 2003 ص7.

- تقارير صندوق النقد الدولي.

- Perspectives monde, ([http:// perspectives.usberbroot.ca/bilan/statistiques/](http://perspectives.usberbroot.ca/bilan/statistiques/). 15/06/2012).

جدول رقم (16): يمثل تطور معدل الصرف الأجنبي للدولار مقابل الدينار الجزائري (1990-2010).



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا خلال هذا الفصل أن نتعرض إلى واقع السياسات النقدية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)، بالإضافة إلى دراسة تطور الجهاز المصرفي بعد التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض، إضافة إلى مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر ودور هذه الأخيرة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وكان من بين أهم النتائج المتوصل إليها مايلي:

- لقد تطلب تحول الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إحداث العديد من الإصلاحات العميقة، وذلك قصد إعطاء دور هام للسياسة النقدية التي همشت من خلال ثلاث عقود من الزمن، وهو ما حدث فعلا من خلال إصدار قانون النقد والقرض (90-10) والذي دعم هذا التحول والعمل وفق مبادئه، كما أعاد للبنك المركزي مهامه التقليدية وأعطاه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.
- شهدت معظم التوازنات النقدية استقرار نسبي بعد الانتهاء من البرامج المدعومة، أي بعد سنة 1998، وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول والسياسة النقدية المطبقة والصارمة.

- تحليل مكونات الكتلة النقدية يبين أن المتاحات النقدية (التداول الائتماني + ودائع تحت الطلب) تشكل جزءا كبيرا من الكتلة النقدية (M_2)، وهذا يدل على أن الأعوان الاقتصاديين يحتفظون بالنقود بدافع تسوية المعاملات وبدافع الاحتياط.
- بالرغم من وضوح أهداف السياسة النقدية كما أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه، إلا أنه لا يمكن للسياسة النقدية تجاهل أمور أخرى ذات علاقة بهذه الأهداف وعلى رأسها فائض السيولة الهيكلية، والذي ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية مستقبلية تهدد الاستقرار الاقتصادي.

خاتمة

الخلاصة العامة:

شغلت السياسة النقدية ولا تزال جزءا كبيرا من اهتمامات الباحثين وراسمي ومقرري السياسات الاقتصادية، ومثلت مجالا خصبا في مناقشة وتحليل أبعاد وآثار الفعل الاقتصادي للمتغيرات المرتبطة بالنقد.

فالساسة النقدية التي نشأت في كنف سيادة مبادئ الحرية الاقتصادية وقوى السوق، والتي تضاعف دورها في ظل الفكر الكينزي وأصبح ينظر إليها كمجرد سياسة تابعة للسياسة المالية، عادت لتأخذ صدارة الأهمية مع بروز أفكار النقديين بوصفها السياسة الاقتصادية الأقدر على تحقيق الاستقرار النقدي ومنه التوازن والاستقرار الاقتصادي المطلوب.

وعلى الرغم من الاختلاف السائد حول أهمية السياسة النقدية قياسا إلى فعالية غيرها من السياسات فإن الثابت من أغلب الدراسات والتجارب الواقعية هو أن السياسة النقدية وباختلاف المنهج المتبع تظل أحد أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا في المتغيرات النقدية والاقتصادية.

كما ترتبط فعالية السياسة النقدية بمدى التحديد الواضح والدقيق لأهدافها انطلاقا من الأهداف الأولية ذات الاتصال المباشر بأدوات هذه السياسة، فالأهداف الوسيطة وصولا إلى الأهداف النهائية المتمثلة أساسا في استقرار الأسعار، العمالة الكاملة، معدلات نمو عالية، توازن ميزان المدفوعات، حيث يمر تحقيق الأهداف المسطرة حسب أولويتها عبر جمع المعلومات اللازمة من مختلف القطاعات الاقتصادية واستخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية التي تتناسب والواقع الاقتصادي للدولة.

وبالنسبة للجزائر فإن مسار السياسة النقدية يعكس طبيعة الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة منذ مطلع الاستقلال، أين تم تغييب أي دور فاعل للسياسة النقدية بالإضافة إلى تهميش دور البنك المركزي لصالح الخزينة العمومية.

غير أن الأزمة الخانقة التي عاشتها الجزائر بداية من 1986 قد بينت بوضوح هشاشة التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري واستنفاد نموذج التنمية والتسيير الإداري لأغراضهما ضمن محيط دولي يتميز بتحولات سريعة وهامة باتجاه الانفتاح الاقتصادي.

هذه الأوضاع دفعت نحو إقرار أولى القوانين والتشريعات التي تعيد للبنك المركزي دوره في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية، كما تعيد ضبط أدوار ومهام المؤسسات المالية والمصرفية والمتدخلين على مستوى السوق النقدية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وهو ما تضمنه قانوني 86/12 و 88/06 ، إلا أن حجم التحول المطلوب أوضح جليا أن استرجاع التوازنات الكلية والقدرة على تحقيق الاستقرار والتنمية يتطلبان قطيعة جذرية مع الممارسات الاقتصادية السابقة، وبذلك كان صدور قانون النقد والقرض (90/10) إيذانا ببدء مرحلة جديدة لانتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، والذي أخذت في إطاره السياسة النقدية حيزا هاما ضمن السياسات الاقتصادية الكلية بعدما تم تهميشها لثلاث عقود خلت.

ورغم الجهود المبذولة فإن فشل الجزائر في إصلاحاتها الذاتية واستمرار تدهور مؤشرات وضعيتها الاقتصادية حتم عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 في إطار برنامج للتعديل الهيكلي والذي كان للسياسة النقدية دور أساسي ضمن بنوده ومحاوره، حيث تم التوجه نحو اعتماد أدوات الضبط غير المباشرة، وبذلك تم فرض احتياطي إجباري للمرة الأولى سنة 1994، كما تم مباشرة عمليات بيع القروض وسندات الخزينة عن طريق المزاد العلني، بالإضافة إلى تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة المطبقة من قبل البنوك.

إن تقييم فعالية السياسة النقدية في الفترة التي أعقبت الإصلاحات الاقتصادية يوضح تحقيق نتائج ايجابية فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية خصوصا التحكم في معدل التضخم، حيث ساعد على ذلك تحسن مداخل الدولة من العملة الصعبة والمرتبطة بظروف الطلب على النفط في الأسواق الدولية.

ثانياً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- تطورت السياسة النقدية عبر عدة مراحل بداية بالمرحلة الأولى منذ بداية القرن العشرين، والتي اعتبرت النقود مجرد واسطة للتبادل بسبب نظرة الكلاسيكيين إلى التوازن الاقتصادي القائم على العمالة الكاملة المتوفرة دائماً حسبهم، وإذا تمدت السلطات في زيادة النقود المتداولة فإن ذلك سيترجم بشكل آلي ومباشر في ارتفاع الأسعار، أما المرحلة الثانية فبدأت بظهور الفكر الكينزي بعد الخروج من أزمة 1929 التي أعطت أهمية للسياسة المالية على السياسة النقدية، أما خلال المرحلة الثالثة فقد جاءت موجة النقديين بزعامة فريدمان التي أعادت للسياسة النقدية مكانتها وأولويتها، أما المرحلة الرابعة فتميزت بعودة مزاحمة السياسة المالية للسياسة النقدية واحتدام الجدل بين أنصار السياستين، في حين أن المرحلة الأخيرة فقد تميزت بالمزج بين السياستين النقدية والمالية، وهو المعمول به حالياً لتحقيق الأهداف الاقتصادية ما يثبت صحة الفرضية القائلة بأن مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من طرف السلطات النقدية يتوقف على إستراتيجية السياسة النقدية التي تطورت عبر الزمن.

حيث أنه عند تصميم أي سياسة نقدية تحتاج السلطات النقدية إلى معلومات عن القطاع الحكومي وقطاع العائلات وقطاع الأعمال الخاص والعام، والقطاع المالي العام والخاص والتي تتأثر بالسياسة النقدية وتؤثر فيها، ونظراً لأهمية السياسة النقدية فإنها أصبحت تتمتع بإستراتيجية كاملة، وعرفت الاستراتيجيات القديمة استراتيجيات غير كاملة مثل نظرية القرض التجاري ومبدأ الاحتياطات الحرة وأسعار الفائدة لأنها لا تحتوي على سلسلة الأهداف المرتبطة ببعضها البعض، بحيث أن الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، تبدأ باختيار هدف أولي مثل هدف القاعدة النقدية، وأسعار الفائدة، والاحتياطات الحرة، ثم هدف وسيط، مثل أسعار الفائدة المتوسطة والطويلة والمجمعات النقدية، الائتمان الكلي، الناتج الوطني الإجمالي، وسعر الصرف، ويربط الهدف الوسيط بين الهدف الأولي والهدف النهائي الذي يتمثل في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، والعمالة الكاملة، وتحقيق معدل نمو، وتوازن ميزان المدفوعات.

- أثبتت الدراسة أن السياسة النقدية لها علاقة مع السياسة الاقتصادية من حيث علاقة كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي وعلاقتها بسياسة التوازن الاقتصادي وكذلك علاقتها

بالدورات الاقتصادية، أما علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية فقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية بوجود العلاقة المتمثلة في الدين العام الذي يحدد حجم السياسة المالية وتوقيتته وصرف حصيلته، أما من حيث شكل السندات القصيرة أو الطويلة الأجل وسعر الفائدة وفئاته فتحددها السياسة النقدية .

كما توجد علاقة أخرى في حالة تمويل عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي وحجم العجز وتوقيتته وإنفاق حصيلته فهذا كله يدخل في مجال السياسة المالية، أما الطريقة الفنية المتعلقة بالإصدار النقدي لمقابله وحجمه وطريقة سداذه فهي تتم في مجال السياسة النقدية.

- كانت السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة، ولكن بعد تهيئة المناخ القانوني والتنظيمي، والتحول من التسيير الإداري المركزي إلى اقتصاد السوق، استطاعت السياسة النقدية في الجزائر أن تحتل مكانة هامة في التحكم في معدل التضخم بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح الاختلالات الخارجية والداخلية رغم ضيق السوق النقدية والمالية في الجزائر.
- بدأت الإصلاحات الاقتصادية منذ 1988 بشكل ذاتي ولكنها فشلت، وبعدها تم الشروع في إصلاحات أخرى بمساندة صندوق النقد الدولي، وهي التي أثمرت بتحقيق نتائج على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية وخلال هذه الفترة تم استخدام أدوات للسياسة النقدية كالاحتياطي الإجباري والسوق النقدية، وتحريك معدل إعادة الخصم.
- كانت مساهمة السياسة المالية فعالة بالتنسيق مع السياسة النقدية في الجزائر حيث لاحظنا التشدد في النفقات لامتنعاص التضخم وتقوية الإيرادات للقضاء على عجز الميزانية عبر الفترة المدروسة، كما أن معدل النمو الذي يكفل التشغيل مازال قليلا وهذا يعود إلى غياب إستراتيجية واضحة للتنمية.

● ثالثاً: نتائج الدراسة:

من خلال بحث هذا الموضوع يمكن الوقوف على عدد من النقاط والتي تمثل أهم النتائج المتعلقة به:

● يتطلب تصميم السياسة النقدية والتحديد السليم لأهدافها معلومات دقيقة من الجهات ذات العلاقة المباشرة بالنقد، كقطاع العائلات، القطاع المالي العام والخاص، قطاع الأعمال، القطاع الخارجي والقطاع الحكومي.

● تستخدم السياسة النقدية أدوات كمية تعتبر أدوات شاملة أي تمس كافة المجالات والقطاعات الاقتصادية بينما الأدوات النوعية فهي تتعلق بانتقاء بعض القطاعات التي تكون سببا في ظهور تيارات تضخمية لمنعها أو قطاعات تريد الدولة تشجيعها فتطبق عليها معدلات منخفضة لتوجيه الائتمان نحوها.

● تشمل أدوات السياسة النقدية أدوات مباشرة و أخرى غير مباشرة معيار التمييز بينها هو طريقة تأثير هذه الأدوات، حيث يعمل النوع الأول على تحديد و تقييد أسعار الفائدة وبالتالي تقييد حجم الائتمان من خلال القواعد التنظيمية، في حين أن الأدوات غير المباشرة تعمل من خلال السوق عن طريق التأثير على الظروف الأساسية للطلب والعرض.

● ترتبط السياسة النقدية بمدى استقلالية البنك المركزي في إعداد وتنفيذ هذه السياسة ومدى توفر الظروف المناسبة لنجاحها، ومن جهة أخرى فإن السياسة النقدية في الدول النامية تتأثر بالخصائص المالية والمعرفية لهذه الدول مما يؤدي غالبا إلى الحد من فعاليتها.

● لم يكن للسياسة النقدية بالجزائر في الفترة ما قبل التسعينات أي دور فاعل في ظل النهج الاشتراكي المبني على نمط التسيير المخطط مركزيا والذي يبعد الظاهرة النقدية عن دائرة النشاط الاقتصادي، وبالرغم من إصلاحات 86-88 فإن السياسة النقدية لم تأخذ مكانتها المفروضة ضمن السياسة الاقتصادية العامة.

● مثل قانون النقد والقرض البداية الفعلية لاستخدام السياسة النقدية كسياسة رئيسية على الاقتصاد الجزائري وترجمت مواده رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض

وإلى تحديد معالم السياسة النقدية سواء من حيث الأهداف النهائية أو الوسيطة وكذا أدوات تدخله.

- تضمن قانون النقد و القرض مبادئ رئيسية أهمها: الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، وبين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية، وبين دائرة القرض ودائرة الميزانية، إنشاء سلطة نقدية وحيدة ممثلة في مجلس النقد و القرض، بالإضافة إلى وضع نظام مصرفي على مستويين.
- مثلت التعديلات اللاحقة على قانون النقد والقرض (2001-2004) تراجعاً وتقليصاً في استقلالية بنك الجزائر.
- سعت السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1993 إلى تمويل عجز الميزانية، فضلاً عن تخصيص مبالغ معتبرة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.
- عكس الفترة السابقة فإن الفترة 1994-1998 والتي شهدت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تم خلالها إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة للتحكم في السيولة الزائدة، كما تم التوجه نحو استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.
- استمر نفس التوجه خلال الفترة اللاحقة في ظل توقف البنوك والمؤسسات المالية عن اللجوء إلى بنك الجزائر كملجأ أخير للإقراض، حيث تدعمت أدوات السياسة النقدية غير المباشرة بأداة جديدة سنة 2002 وهي امتصاص السيولة عن طريق إعلان المناقصات، كما تم إعادة تنشيط الاحتياطي الإجباري بدءاً من فيفري 2001، وأدخلت سنة 2005 أداة المناقصة السلبية لثلاثة أشهر كوسيلة جديدة تسمح بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين البنوك.
- يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية بعد الإصلاحات على أنها ساهمت بشكل نسبي في استقرار الأوضاع داخليا وخارجيا وبالأخص التحكم في السيولة الفائضة في الاقتصاد ومعدلات التضخم.

رابعاً: التوصيات:

- بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقييم أهم التوصيات المقترحة في هذا الشأن فيما يلي:
- ضرورة استكمال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وكذا متابعة تطوير كل من السوقين النقدي والمالي بوصفهم أحد أهم ركائز تطبيق سياسة نقدية فاعلة.
- يتعين على بنك الجزائر أن يصمم السياسة النقدية بما يعمل على توفير الشروط القانونية والتنظيمية لتطور هيكل النظام المالي وتعزيز سلامته واستقرار السوقين النقدية والمالية.
- العمل على دعم القطاعات الإستراتيجية والمشاريع التنموية ذات الأولوية من خلال استخدام الأدوات الانتقائية للسياسة النقدية.
- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأن يكون هذا الانسجام عاملاً يحقق الاستقرار النقدي والمالي ويدفع باتجاه تحقيق أعلى مستويات الدخل الوطني، على أن يدعم ذلك تنسيق السياسة الضريبية مع العالم الخارجي.
- تدعيم استقلالية بنك الجزائر من خلال تحديث القوانين و التشريعات القائمة و ضمان التطبيق الفعلي لها.

خامساً: آفاق الدراسة:

يتضح من خلال مناقشة موضوع "السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" أن هناك العديد من التساؤلات التي يأتي طرحها استكمالاً لتحليل ودراسة هذا الموضوع، والتي تصلح لأن تكون إشكاليات ومواضيع لأعمال بحثية في المستقبل، حيث نرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن أن يتعمق في بحثها أكثر ويمكن أن تكون أساساً لبحوث لاحقة وهي آفاق مفتوحة على إشكاليات، وخاصة فيما يتعلق بمكانة السياسة النقدية في العولمة المالية وكيف بدأت السياسة النقدية تفقد سيادتها عندما تخضع للعولمة المالية، فمن جهة هناك سياسة نقدية للولايات المتحدة الأمريكية كقطب أول في العالم تطلق تأثيراتها وهناك سياسة نقدية للاتحاد الأوروبي كقطب ثاني وتبقى السياسة النقدية لكل دولة من الدول النامية منفردة فما هو دورها في ظل العولمة المالية التي تحتاج العالم.

الملاحق

الملحق (1-2) تطور التوازنات النقدية في الجزائر للفترة (1990-2009)

الوحدة %: (بالنسبة لمعدل التضخم ومعدل الفائدة)، مليار دولار (بالنسبة للديون الخارجية واحتياطي الصرف وميزان المدفوعات)، 1 دولار وما يقابله من الدينار الجزائري (بالنسبة لسعر الصرف)

السنوات	معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي	الديون الخارجية	احتياطي الصرف	ميزان المدفوعات	سعر الصرف
1990	17.87	-	28.38	0.7	-	9
1991	25.88	-	27.88	1.6	-	18.5
1992	31.68	-	26.68	1.5	0.23	21.8
1993	20.54	-	25.72	1.5	-0.01	23.6
1994	29.04	-10.137	29.486	2.7	-4.38	35.1
1995	29.78	-7.902	31.573	2	-6.32	47.7
1996	18.69	-4.049	33.651	4.4	-2.09	54.7
1997	5.73	8.1366	31.222	8.05	1.16	57.7
1998	5	15.104	30.473	6.84	-1.74	58.7
1999	2.6	-0.097	28.315	4.4	-2.38	66.6
2000	0.3	11.716	25.261	11.9	5.57	75.3
2001	4.2	8.727	22.571	17.96	6.19	77.2
2002	1.4	6.552	22.642	23.11	3.66	79.7
2003	2.6	-0.183	23.353	32.92	7.47	77.4
2004	3.6	2.377	21.821	43.11	9.25	72.1
2005	1.6	-7.268	17.192	56.18	16.94	73.3
2006	2.5	-2.95	5.612	77.78	17.73	72.6
2007	3.5	-0.6332	6.606	110.18	29.55	69.3
2008	4.4	-5.761	5.586	143.1	36.99	64.6
2009	5.7	19.2356	5.413	148.91	3.86	72.647

source : <http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html>.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG>.

<http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FR.INR.RINR>.

<http://www.ons.dz/Quelques-indicateurs-d-endettement,136.html>.

Banque d'Algérie, (2010), "Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009, p70-221.

Banque d' Algérie, (2006), "Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie: Séries Rétrospectives Les statistiques Monétaires 1964-2005 et Les statistiques de la Balance des paiements 1992-2005", pp 72-73.

<http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques/>.

الملحق (2-2): تطور المجاميع النقدية ومعدل التغير السنوي لكل من M1، M2
للفترة (1990-2010)

السنوات	M ₁ المتاحات النقدية	M ₂ الكتلة النقدية	معدل التغير السنوي M ₁	في السنوي التغير معدل M ₂
1990	270,08	343,005	-	-
1991	324,993	415,27	20,33212	21,06821
1992	369,719	515,902	13,76214	24,23291
1993	446,905	627,427	20,87694	21,61748
1994	475,834	723,514	6,473188	15,31445
1995	519,107	799,562	9,094138	10,51092
1996	589,1	915,058	13,48335	14,44491
1997	671,57	1081,518	13,99932	18,1912
1998	826,372	1592,461	23,05076	47,24313
1999	847,899	1789,35	2,605001	12,36382
2000	1048,2	2022,5	23,62321	13,02987
2001	1238,51	2473,516	18,15589	22,29993
2002	1416,341	2901,532	14,35846	17,30395
2003	1630,4	3354,4	15,11352	15,60789
2004	2160,581	3738,037	32,51846	11,43683
2005	2422,734	4146,906	12,13345	10,93807
2006	3177,6	4827,6	31,15761	16,4145
2007	4233,6	5994,6	33,23263	24,1735
2008	4984,9	6955,9	17,74613	16,0361
2009	4949,8	7178,7	-0,70413	3,203036
2010	5237,268	7575,567	-	-

Source: Banque d' Algérie, (2006), pp 31-48-49.

Banque d' Algérie, (2010), p213.

- نسبة التغير السنوي من إعداد الطالب بالاعتماد على نفس الملحق

الملحق (2-3): تطور مكونات الكتلة النقدية، والأجزاء المقابلة لها في الجزائر للفترة
(1990-2010)

الوحدة: مليار د.ج.

السنوات	التداول الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الأصول الخارجية	قروض مقدمة للدولة	قروض مقدمة للإقتصاد
1990	134,94	135.141	72,923	6,535	167,04	246,979
1991	157,2	167.793	90,276	24,286	158,97	325,89
1992	184,85	184.868	146,183	22,641	226,93	412,31
1993	211,31	235.594	180,522	19,618	527,83	220,15
1994	222,98	252.847	247,68	60,399	468,54	305,84
1995	249,76	269.339	280,455	26,298	401,59	565,64
1996	290,88	298.217	325,958	133,949	280,55	776,84
1997	337,62	333.701	409,948	350,309	423,65	741,28
1998	390,42	435.952	766,09	280,71	723,18	906,181
1999	439,99	465.187	884,167	169,618	847,9	1150,733
2000	484,52	563.658	974,35	775,948	677,48	1078,49
2001	577,15	661.36	1235,006	1310,746	569,72	1266,8
2002	664,68	751.653	1485,191	1755,696	578,69	1380,16
2003	781,33	849.04	1724,043	2342,633	423,41	1535,023
2004	874,34	1286.23	1577,456	3119,174	-20,6	1778,29
2005	921,01	1501.71	1632,9	4179,39	-933,2	1905,4
2006	1081,4	2116.4	1649,8	5515	-1304,1	2205,2
2007	1284,5	2949.1	1761,1	7415,5	-2193,1	2615,5
2008	1540	3444.9	1991	10246,9	-3627,3	3086,5
2009	1828,4	3120.4	2228,9	10886	-3515,4	3186,54
2010	1954,9	3282.32	2338,299	11194,39	-3515,4	3186,54

Source: Banque d' Algérie, (2006),pp 31-48-49.

Banque d'Algérie, (2010), p221.

الملحق (2-4) نسب مكونات الكتلة النقدية إلى الكتلة النقدية، ونسب مكونات الأجزاء
المقابلة للكتلة النقدية إلى إجمالي الأجزاء المقابلة في الجزائر للفترة (1990-
2010)

الوحدة %

نسبة القروض المقدمة للاقتصاد إلى إجمالي الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية	نسبة قروض للدولة إلى إجمالي الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية	نسبة الأصول الخارجية إلى إجمالي الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية	نسبة الودائع تحت الطلب إلى الكتلة النقدية	نسبة الودائع تحت الطلب إلى الكتلة النقدية	نسبة النقود الائتمانية إلى الكتلة النقدية	السنوات
58,72706	39,71904	1,553903	21,26004	39,39913	39,34112	1990
64,00718	31,22287	4,769948	21,73911	40,40576	37,85489	1991
62,29368	34,28562	3,420706	28,33542	35,83394	35,83064	1992
28,68038	68,76386	2,555765	28,77179	37,54923	33,67898	1993
36,63724	56,12743	7,235328	34,23292	34,94708	30,81986	1994
56,93247	40,4206	2,646931	35,07608	33,68582	31,23798	1995
65,2073	23,54913	11,24357	35,62157	32,58996	31,78859	1996
48,92166	27,95929	23,11906	37,90487	30,85487	31,21733	1997
47,44227	37,86142	14,69631	48,1073	27,37599	24,51677	1998
53,07195	39,10525	7,822803	49,41275	25,99754	24,58966	1999
42,59577	26,75758	30,64665	48,17553	27,86937	23,95684	2000
40,25081	18,10206	41,64713	49,92917	26,73765	23,33318	2001
37,15555	15,57902	47,26543	51,18644	25,90538	22,90817	2002
35,68936	9,844304	54,46633	51,39646	25,31123	23,29296	2003
36,4638	-0,4224	63,9586	42,20012	34,40932	23,39054	2004
36,98664	-18,1148	81,12816	39,37634	36,21297	22,20974	2005
34,36979	-20,3254	85,95564	34,17433	43,83959	22,40036	2006
33,36991	-27,9807	94,6108	29,37811	49,19594	21,42762	2007
31,79959	-37,3713	105,5718	28,62318	49,52486	22,13948	2008
30,18374	-33,2988	103,115	31,0488	43,46748	25,46979	2009
29,32704	-32,3537	103,0266	30,86632	43,32774	25,80594	2010

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق (2-3)

الملحق (2-5) بين توزيع القروض المقدمة للاقتصاد على القطاعين العام والخاص
خلال (1990-2009)

السنوات	القروض المقدمة للقطاع الخاص	القروض المقدمة للقطاع العام
1992	76	282,05
1993	77,12	120,03
1994	96,74	189,59
1995	102,47	419,56
1996	128,75	558,33
1997	108,26	525,86
1998	172,4	773,7
1999	221	929,6
2000	291,7	701,8
2001	337,9	740,3
2002	551	715,5
2003	588,5	791,4
2004	675,4	859,3
2005	897,3	882,4
2006	1057	847
2007	1216	988,9
2008	1413,3	1201,9
2009	1600,6	1485,1

Source : Banque d'Algérie, (2002), p172.

Banque d'Algérie, (2007), p203.

Banque d'Algérie, (2009), p221.

الملحق (2-6): إجمالي الناتج المحلي ومعدل السيولة في الجزائر للفترة (1990-2009)

الوحدة: مليار دينار ج بالنسبة للناتج، % بالنسبة لمعدل السيولة

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي	معدل السيولة (M_2/pib)
1990	554,4	31,36	61,86959
1991	862,1	55,50144	48,16959
1992	1047,7	21,52882	49,24139
1993	1189,1	13,49623	52,76486
1994	1487,4	25,0862	48,64287
1995	2004,9	34,79225	39,88039
1996	2570	28,18594	35,60537
1997	2771,3	7,832685	39,02566
1998	2803,1	1,147476	56,81071
1999	3215,1	14,69801	55,65457
2000	4123,5	28,25418	49,04814
2001	4257	3,237541	58,10467
2002	4541,87	6,691802	63,88408
2003	5266,82	15,96149	63,68928
2004	6127,45	16,3406	61,00477
2005	7564,6	23,45429	54,8199
2006	8512,2	12,52677	56,71389
2007	9408,3	10,52724	63,71608
2008	11042,8	17,37296	62,99036
2009	10135,6	-8,21531	70,82659

Source: : Banque d' Algérie, (2002), "Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2001, p226.

Banque d' Algérie, (2006), p226.

Banque d'Algérie, (2010), p203.

ONS, (WWW.ONS.dz)

ملحق (1-3): جدول توزيع ستودنت

$$F(t) = \int_{-\infty}^t \frac{\Gamma\left(\frac{n+1}{2}\right)}{\Gamma(n/2)\sqrt{\pi n}\left(1 + \frac{x^2}{n}\right)^{(n+1)/2}} dx$$

$F \backslash n$	.75	.90	.95	.975	.99	.995	.9995
1	1.000	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657	636.619
2	.816	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	31.598
3	.765	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	12.941
4	.741	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	8.610
5	.727	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	6.859
6	.718	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.959
7	.711	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	5.405
8	.706	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	5.041
9	.703	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.781
10	.700	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.587
11	.697	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.437
12	.695	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	4.318
13	.694	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	4.221
14	.692	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	4.140
15	.691	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	4.073
16	.690	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	4.015
17	.689	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.965
18	.688	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.922
19	.688	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.883
20	.687	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.850
21	.686	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.819
22	.686	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.792
23	.685	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.767
24	.685	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.745
25	.684	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.725
26	.684	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.707
27	.684	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.690
28	.683	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.674
29	.683	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.659
30	.683	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.646
40	.681	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.551
60	.679	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.460
120	.677	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	3.373
∞	.674	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.291

Source: G. S. Maddala, (1992), p 616.

الملحق (2-3): جدول داربن واتستون

Models with an intercept (from Savin and White)

Durbin-Watson Statistic: 5 Per Cent Significance Points of dL and dU

	k'=1		k'=2		k'=3		k'=4		k'=5		k'=6		k'=7		k'=8		k'=9		k'=10	
n	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU	dL	dU
6	0.610	1.400	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
7	0.700	1.356	0.467	1.896	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
8	0.763	1.332	0.559	1.777	0.367	2.287	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
9	0.824	1.320	0.629	1.699	0.455	2.128	0.296	2.588	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
10	0.879	1.320	0.697	1.641	0.525	2.016	0.376	2.414	0.243	2.822	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
11	0.927	1.324	0.758	1.604	0.595	1.928	0.444	2.283	0.315	2.645	0.203	3.004	---	---	---	---	---	---	---	---
12	0.971	1.331	0.812	1.579	0.658	1.864	0.512	2.177	0.380	2.506	0.268	2.832	0.171	3.149	---	---	---	---	---	---
13	1.010	1.340	0.861	1.562	0.715	1.816	0.574	2.094	0.444	2.390	0.328	2.692	0.230	2.985	0.147	3.266	---	---	---	---
14	1.045	1.350	0.905	1.551	0.767	1.779	0.632	2.030	0.505	2.296	0.389	2.572	0.286	2.848	0.200	3.111	0.127	3.360	---	---
15	1.077	1.361	0.946	1.543	0.814	1.750	0.685	1.977	0.562	2.220	0.447	2.471	0.343	2.727	0.251	2.979	0.175	3.216	0.111	3.438
16	1.106	1.371	0.982	1.539	0.857	1.728	0.734	1.935	0.615	2.157	0.502	2.388	0.398	2.624	0.304	2.860	0.222	3.090	0.155	3.304
17	1.133	1.381	1.015	1.536	0.897	1.710	0.779	1.900	0.664	2.104	0.554	2.318	0.451	2.537	0.356	2.757	0.272	2.975	0.198	3.184
18	1.158	1.391	1.046	1.535	0.933	1.696	0.820	1.872	0.710	2.060	0.603	2.258	0.502	2.461	0.407	2.668	0.321	2.873	0.244	3.073
19	1.180	1.401	1.074	1.536	0.967	1.685	0.859	1.848	0.752	2.023	0.649	2.206	0.549	2.396	0.456	2.589	0.369	2.783	0.290	2.974
20	1.201	1.411	1.100	1.537	0.998	1.676	0.894	1.828	0.792	1.991	0.691	2.162	0.595	2.339	0.502	2.521	0.416	2.704	0.336	2.885
21	1.221	1.420	1.125	1.538	1.026	1.669	0.927	1.812	0.829	1.964	0.731	2.124	0.637	2.290	0.546	2.461	0.461	2.633	0.380	2.806
22	1.239	1.429	1.147	1.541	1.053	1.664	0.958	1.797	0.863	1.940	0.769	2.090	0.677	2.246	0.588	2.407	0.504	2.571	0.424	2.735
23	1.257	1.437	1.168	1.543	1.078	1.660	0.986	1.785	0.895	1.920	0.804	2.061	0.715	2.208	0.628	2.360	0.545	2.514	0.465	2.670
24	1.273	1.446	1.188	1.546	1.101	1.656	1.013	1.775	0.925	1.902	0.837	2.035	0.750	2.174	0.666	2.318	0.584	2.464	0.506	2.613
25	1.288	1.454	1.206	1.550	1.123	1.654	1.038	1.767	0.953	1.886	0.868	2.013	0.784	2.144	0.702	2.280	0.621	2.419	0.544	2.560
26	1.302	1.461	1.224	1.553	1.143	1.652	1.062	1.759	0.979	1.873	0.897	1.992	0.816	2.117	0.735	2.246	0.657	2.379	0.581	2.513
27	1.316	1.469	1.240	1.556	1.162	1.651	1.084	1.753	1.004	1.861	0.925	1.974	0.845	2.093	0.767	2.216	0.691	2.342	0.616	2.470
28	1.328	1.476	1.255	1.560	1.181	1.650	1.104	1.747	1.028	1.850	0.951	1.959	0.874	2.071	0.798	2.188	0.723	2.309	0.649	2.431
29	1.341	1.483	1.270	1.563	1.198	1.650	1.124	1.743	1.050	1.841	0.975	1.944	0.900	2.052	0.826	2.164	0.753	2.278	0.681	2.396
30	1.352	1.489	1.284	1.567	1.214	1.650	1.143	1.739	1.071	1.833	0.998	1.931	0.926	2.034	0.854	2.141	0.782	2.251	0.712	2.363
31	1.363	1.496	1.297	1.570	1.229	1.650	1.160	1.735	1.090	1.825	1.020	1.920	0.950	2.018	0.879	2.120	0.810	2.226	0.741	2.333
32	1.373	1.502	1.309	1.574	1.244	1.650	1.177	1.732	1.109	1.819	1.041	1.909	0.972	2.004	0.904	2.102	0.836	2.203	0.769	2.306
33	1.383	1.508	1.321	1.577	1.258	1.651	1.193	1.730	1.127	1.813	1.061	1.900	0.994	1.991	0.927	2.085	0.861	2.181	0.796	2.281
34	1.393	1.514	1.333	1.580	1.271	1.652	1.208	1.728	1.144	1.808	1.079	1.891	1.015	1.978	0.950	2.069	0.885	2.162	0.821	2.257
35	1.402	1.519	1.343	1.584	1.283	1.653	1.222	1.726	1.160	1.803	1.097	1.884	1.034	1.967	0.971	2.054	0.908	2.144	0.845	2.236
36	1.411	1.525	1.354	1.587	1.295	1.654	1.236	1.724	1.175	1.799	1.114	1.876	1.053	1.957	0.991	2.041	0.930	2.127	0.868	2.216
37	1.419	1.530	1.364	1.590	1.307	1.655	1.249	1.723	1.190	1.795	1.131	1.870	1.071	1.948	1.011	2.029	0.951	2.112	0.891	2.197
38	1.427	1.535	1.373	1.594	1.318	1.656	1.261	1.722	1.204	1.792	1.146	1.864	1.088	1.939	1.029	2.017	0.970	2.098	0.912	2.180
39	1.435	1.540	1.382	1.597	1.328	1.658	1.273	1.722	1.218	1.789	1.161	1.859	1.104	1.932	1.047	2.007	0.990	2.085	0.932	2.164
40	1.442	1.544	1.391	1.600	1.338	1.659	1.285	1.721	1.230	1.786	1.175	1.854	1.120	1.924	1.064	1.997	1.008	2.072	0.952	2.149
45	1.475	1.566	1.430	1.615	1.383	1.666	1.336	1.720	1.287	1.776	1.238	1.835	1.189	1.895	1.139	1.958	1.089	2.022	1.038	2.088
50	1.503	1.585	1.462	1.628	1.421	1.674	1.378	1.721	1.335	1.771	1.291	1.822	1.246	1.875	1.201	1.930	1.156	1.986	1.110	2.044
55	1.528	1.601	1.490	1.641	1.452	1.681	1.414	1.724	1.374	1.768	1.334	1.814	1.294	1.861	1.253	1.909	1.212	1.959	1.170	2.010
60	1.549	1.616	1.514	1.652	1.480	1.689	1.444	1.727	1.408	1.767	1.372	1.808	1.335	1.850	1.298	1.894	1.260	1.939	1.222	1.984
65	1.567	1.629	1.536	1.662	1.503	1.696	1.471	1.731	1.438	1.767	1.404	1.805	1.370	1.843	1.336	1.882	1.301	1.923	1.266	1.964
70	1.583	1.641	1.554	1.672	1.525	1.703	1.494	1.735	1.464	1.768	1.433	1.802	1.401	1.838	1.369	1.874	1.337	1.910	1.305	1.948
75	1.598	1.652	1.571	1.680	1.543	1.709	1.515	1.739	1.487	1.770	1.458	1.801	1.428	1.834	1.399	1.867	1.369	1.901	1.339	1.935
80	1.611	1.662	1.586	1.688	1.560	1.715	1.534	1.743	1.507	1.772	1.480	1.801	1.453	1.831	1.425	1.861	1.397	1.893	1.369	1.925
85	1.624	1.671	1.600	1.696	1.575	1.721	1.550	1.747	1.525	1.774	1.500	1.801	1.474	1.829	1.448	1.857	1.422	1.886	1.396	1.916
90	1.635	1.679	1.612	1.703	1.589	1.726	1.566	1.751	1.542	1.776	1.518	1.801	1.494	1.827	1.469	1.854	1.445	1.881	1.420	1.909
95	1.645	1.687	1.623	1.709	1.602	1.732	1.579	1.755	1.557	1.778	1.535	1.802	1.512	1.827	1.489	1.852	1.465	1.877	1.442	1.903
100	1.654	1.694	1.634	1.715	1.613	1.736	1.592	1.758	1.571	1.780	1.550	1.803	1.528	1.826	1.506	1.850	1.484	1.874	1.462	1.898
150	1.720	1.747	1.706	1.760	1.693	1.774	1.679	1.788	1.665	1.802	1.651	1.817	1.637	1.832	1.622	1.846	1.608	1.862	1.593	1.877
200	1.758	1.779	1.748	1.789	1.738	1.799	1.728	1.809	1.718	1.820	1.707	1.831	1.697	1.841	1.686	1.852	1.675	1.863	1.665	1.874

*k' is the number of regressors excluding the intercept

الملحق (3-3): جدول كاي تربيع

The shaded area is equal to α for $\chi^2 = \chi^2_{\alpha}$

Df	χ^2_{005}	χ^2_{010}	χ^2_{025}	χ^2_{050}	χ^2_{100}	χ^2_{900}	χ^2_{950}	χ^2_{975}	χ^2_{990}	χ^2_{995}
1	0.0004	0.0002	0.001	0.004	0.016	2.706	3.841	5.024	6.635	7.879
2	0.010	0.020	0.051	0.103	0.211	4.605	5.991	7.378	9.210	10.597
3	0.072	0.115	0.216	0.352	0.584	6.251	7.815	9.348	11.345	12.838
4	0.207	0.297	0.484	0.711	1.064	7.779	9.488	11.143	13.277	14.860
5	0.412	0.554	0.831	1.145	1.610	9.236	11.070	12.833	15.086	16.750
6	0.676	0.872	1.237	1.635	2.204	10.645	12.592	14.449	16.812	18.548
7	0.989	1.239	1.690	2.167	2.833	12.017	14.067	16.013	18.475	20.278
8	1.344	1.646	2.180	2.733	3.490	13.362	15.507	17.535	20.090	21.955
9	1.735	2.088	2.700	3.325	4.168	14.684	16.919	19.023	21.666	23.589
10	2.156	2.558	3.247	3.940	4.865	15.987	18.307	20.483	23.209	25.188
11	2.603	3.053	3.816	4.575	5.578	17.275	19.675	21.920	24.725	26.757
12	3.074	3.571	4.404	5.226	6.304	18.549	21.026	23.337	26.217	28.300
13	3.565	4.107	5.009	5.892	7.042	19.812	22.362	24.736	27.688	29.819
14	4.075	4.660	5.629	6.571	7.790	21.064	23.685	26.119	29.141	31.319
15	4.601	5.229	6.262	7.261	8.547	22.307	24.996	27.488	30.578	32.801
16	5.142	5.812	6.908	7.962	9.312	23.542	26.296	28.845	32.000	34.267
17	5.697	6.408	7.564	8.672	10.085	24.769	27.587	30.191	33.409	35.718
18	6.265	7.015	8.231	9.390	10.865	25.989	28.869	31.526	34.805	37.156
19	6.844	7.633	8.907	10.117	11.651	27.204	30.144	32.852	36.191	38.582
20	7.434	8.260	9.591	10.851	12.443	28.412	31.410	34.170	37.566	39.997
21	8.034	8.897	10.283	11.591	13.240	29.615	32.671	35.479	38.932	41.401
22	8.643	9.542	10.982	12.338	14.041	30.813	33.924	36.781	40.289	42.796
23	9.260	10.196	11.689	13.091	14.848	32.007	35.172	38.076	41.638	44.181
24	9.886	10.856	12.401	13.848	15.659	33.196	36.415	39.364	42.980	45.559
25	10.520	11.524	13.120	14.611	16.473	34.382	37.652	40.646	44.314	46.928
26	11.160	12.198	13.844	15.379	17.292	35.563	38.885	41.923	45.642	48.290
27	11.808	12.879	14.573	16.151	18.114	36.741	40.113	43.195	46.963	49.645
28	12.461	13.565	15.308	16.928	18.939	37.916	41.337	44.461	48.278	50.993
29	13.121	14.256	16.047	17.708	19.768	39.087	42.557	45.722	49.588	52.336
30	13.787	14.953	16.791	18.493	20.599	40.256	43.773	46.979	50.892	53.672
40	20.707	22.164	24.433	26.509	29.051	51.805	55.758	59.342	63.691	66.766
50	27.991	29.707	32.357	34.764	37.689	63.167	67.505	71.420	76.154	79.490

Source: William Greene, (2003)," Econometric Analysis", Pearson Education INC, United

States of America, Fifth edition, p 955.

الملحق (4-3): جدول توزيع فيشر

Valeur f de la variable de Fisher-Snedecor F (v1 ; v2) ayant la probabilité 0.05 d'être dépassée

v1 : degrés de liberté du numérateur

v2 : degrés de liberté du dénominateur

K \ M	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1	161.45	199.50	215.71	224.58	230.16	233.99	236.77	238.88	240.54	241.88	242.98	243.90	244.69	245.36	245.95
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.40	19.41	19.42	19.42	19.43
3	10.13	9.55	9.28	9.12	9.01	8.94	8.89	8.85	8.81	8.79	8.76	8.74	8.73	8.71	8.70
4	7.71	6.94	6.59	6.39	6.26	6.16	6.09	6.04	6.00	5.96	5.94	5.91	5.89	5.87	5.86
5	6.61	5.79	5.41	5.19	5.05	4.95	4.88	4.82	4.77	4.74	4.70	4.68	4.66	4.64	4.62
6	5.99	5.14	4.76	4.53	4.39	4.28	4.21	4.15	4.10	4.06	4.03	4.00	3.98	3.96	3.94
7	5.59	4.74	4.35	4.12	3.97	3.87	3.79	3.73	3.68	3.64	3.60	3.57	3.55	3.53	3.51
8	5.32	4.46	4.07	3.84	3.69	3.58	3.50	3.44	3.39	3.35	3.31	3.28	3.26	3.24	3.22
9	5.12	4.26	3.86	3.63	3.48	3.37	3.29	3.23	3.18	3.14	3.10	3.07	3.05	3.03	3.01
10	4.96	4.10	3.71	3.48	3.33	3.22	3.14	3.07	3.02	2.98	2.94	2.91	2.89	2.86	2.85
11	4.84	3.98	3.59	3.36	3.20	3.09	3.01	2.95	2.90	2.85	2.82	2.79	2.76	2.74	2.72
12	4.75	3.89	3.49	3.26	3.11	3.00	2.91	2.85	2.80	2.75	2.72	2.69	2.66	2.64	2.62
13	4.67	3.81	3.41	3.18	3.03	2.92	2.83	2.77	2.71	2.67	2.63	2.60	2.58	2.55	2.53
14	4.60	3.74	3.34	3.11	2.96	2.85	2.76	2.70	2.65	2.60	2.57	2.53	2.51	2.48	2.46
15	4.54	3.68	3.29	3.06	2.90	2.79	2.71	2.64	2.59	2.54	2.51	2.48	2.45	2.42	2.40
16	4.49	3.63	3.24	3.01	2.85	2.74	2.66	2.59	2.54	2.49	2.46	2.42	2.40	2.37	2.35
17	4.45	3.59	3.20	2.96	2.81	2.70	2.61	2.55	2.49	2.45	2.41	2.38	2.35	2.33	2.31
18	4.41	3.55	3.16	2.93	2.77	2.66	2.58	2.51	2.46	2.41	2.37	2.34	2.31	2.29	2.27
19	4.38	3.52	3.13	2.90	2.74	2.63	2.54	2.48	2.42	2.38	2.34	2.31	2.28	2.26	2.23
20	4.35	3.49	3.10	2.87	2.71	2.60	2.51	2.45	2.39	2.35	2.31	2.28	2.25	2.22	2.20
21	4.32	3.47	3.07	2.84	2.68	2.57	2.49	2.42	2.37	2.32	2.28	2.25	2.22	2.20	2.18
22	4.30	3.44	3.05	2.82	2.66	2.55	2.46	2.40	2.34	2.30	2.26	2.23	2.20	2.17	2.15
23	4.28	3.42	3.03	2.80	2.64	2.53	2.44	2.37	2.32	2.27	2.24	2.20	2.18	2.15	2.13
24	4.26	3.40	3.01	2.78	2.62	2.51	2.42	2.36	2.30	2.25	2.22	2.18	2.15	2.13	2.11
25	4.24	3.39	2.99	2.76	2.60	2.49	2.40	2.34	2.28	2.24	2.20	2.16	2.14	2.11	2.09

Source : William Greene, (2003), p 956.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب:

- 1) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 2) سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2009.
- 3) أحمد الغندور، السياسة النقدية في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2004.
- 4) زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، الأردن، 2006.
- 5) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، دار الكتب، الكويت، 1994.
- 6) حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية، الدار الجامعية، 2007، الإسكندرية.
- 7) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، 2002، الإسكندرية.
- 8) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، 2000، لبنان.
- 9) لطلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، 2010.
- 10) عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 11) ناجي التونسي، ادوات السياسة النقدية الحديثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002.
- 12) سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
- 13) مرعشلي محمد، النقود والائتمان المصرفي، الجزئ الثاني، بيروت، 1998.
- 14) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1982.
- 15) غبريال سرور، السياسة النقدية واستهداف التضخم، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2005.

- 16) شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.
- 17) شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 18) سعيدة بوزيدي، الاصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، الجزائر، أفريل 2003.
- 19) أحمد هني، إقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1993.
- 20) محفوظ لعشب، القانون المصرفي المطبوعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر 2001.
- 21) وهيبه خروبي، تطور الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر جامعة سعد دحلب البلدية 2005.
- 22) محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1996.
- 23) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- 24) سيد الهواري، إدارة البنوك، جامعة عين شمس، مصر، 1986.
- ثانياً: الرسائل العلمية:
- 1) خرشي مليكة، الجهاز المصرفي الجزائري ومحاولة تقييم أداء السياسة النقدية في ظل برامج التثبيت الاقتصادي، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، الجزائر 2002، 2003.
- 2) بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي في الجزائر ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض، مذكرة لينل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير، جامعة الجزائر 1996/1997.
- 3) منصوري حمودي، الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية، دراسة علاقة التمويل، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية الجزائر 2000-2001.

- 4) شهرزاد ناشدة، الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة.
- 5) عياش قويدر، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- 6) بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التكيف لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997.
- 7) عنتر بوتيار، تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2013) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.
- 8) عمار بوزعور، الجهاز المصرفي الجزائري واقع وآفاق، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التسيير، الجزائر 2000/2001.
- ثالثا: المقالات والتقارير والمراسيم والقوانين:
- 01) مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30/04/1985، يتضمن إنشاء بنك التنمية المحلية وتحديد قانونه الاساسي : ج.ر العدد 19 الصادرة في 01/05/1985.
- 02) التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري، 2002.
- 03) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة (3) من قانون رقم (88-01) الصادر في 12-01-88.
- 04) المادة 202 من قانون النقد والقرض 90-10.
- 05) قانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990، المتعلق بالنقد والقرض، ج، العدد 16.
- 06) قانون النقد والقرض، المادة 202.
- 07) محمود بلحمير وآخرون، امبراطورية السراب، منشورات الخبر، دار الحكمة.
- 08) الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001، المعدل والمتمم للقانون 10/90، المادة 2 الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر بتاريخ 28/10/2003.
- 09) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 14.28 فبراير 2001.

- (10) الأمر 01/01 المؤرخ في 27/02/2001، المعدل والمتمم للقانون 10/90 (انظر المادة 02)، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 28/10/2003.
- (11) الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره.
- (12) النظام رقم 03/04 المؤرخ في 04/03/2004، المتعلق بإنشاء نظام التأمين على الودائع البنكية.
- (13) النظام رقم 01/04 المؤرخ بتاريخ 04/03/2004 الصادر عن بنك الجزائر المتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك.
- (14) صالح تومي، المؤشرات السابقة والموجهة في تحديد المسار التضخمي في الجزائر مجلة علوم الاقتصاد والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد الثالث.
- (15) التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2006.
- (16) بلعروز علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 41.
- (17) بلعروز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
- (18) بنك الجزائر + المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر رقم 17، ديسمبر 1996.
- (19) الديوان الوطني للإحصاء اعتمادا على معطيات مستخرجة من بنك الجزائر.
- (20) التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي للجزائر" 2006.
- (21) التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي للجزائر" 2004.
- (22) مؤشرات البنك الدولي 2011.
- (23) التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2002.
- (24) التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2006.
- (25) التقرير السنوي لبنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2008.
- (26) قانون المالية لسنة 2003.

(27) تقارير صندوق النقد الدولي.

(28) سعيدة بوزيدي، الاصلاحات المصرفية الجزائرية في ظل إقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة ورقلة، أفريل 2003.

- المراجع باللغة الفرنسية

:

- 1) Philipe Jaffre, "monnaie et politiques monetaires", 4nd ed, economica, 1996.
- 2) Gerad duthil, William marios" politiques economique", Ellipses, paris, 2000.
- 3) DAVID (J.H) et JAFFRE (P.H) la monnaie et la politique monétaire. Economica 1990.
- 4) Mounir Rostam , Le système monétaire Algérien avant la colonisation et la création de la banque d'Algérie , Media Bank n°7 , Aout/Septembre 1993.
- 5) AMMOUR Benhalima, Le Système Bancaire Algérien – textes et réalité –Université de Saad Dahleb, Blida, 1997.
- 6) Direction générale de banque al baraka d'Algerie, à toutes les structures, de la banque, circulaire n: 43/99, alger, 26/08/1999.
- 7) Mission et Attribution, de la commission bancaire, media bank n°14, Octobre-novembre 1994.
- 8) Mourad goumiri, l'offre de monnaie en Algérie, collection économique, ENAG éditions, Alger, 1993.
- 9) Banque d'Algérie, "Banques et établissements financier ", à partir du site d'internet : www.bank-of-algeria.dz/banque.htm.
- 10) Rapport sur la situation économique et sociale année 1999
- 11) Rapport annuel 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie
- 12) Rapport annuelle 2010, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie.
- 13) ONS <http://www.ons.dz> 14-07--2012

- 14) Rapport "Evaluation économique et monétaire en Algérie "Banque d'Algérie, (2009) (2010).
- 15) Bulletin statistique de la Banque d'Algérie : séries 2006. Banque d'Algérie.
- 16) Rétrospectives les statistiques monétaires 1964-2008. pp 72,73.
- 17) Les statistiques de la Balance des paiements 1992-2005, Banque d'Algérie. (2010) p70.
- 18) Rapport "Evaluation économique et monétaire en Algérie "Banque d'Algérie, (2010) p 194.
- 19) Perspectives monde, (<http://perspectives.usberbroot.ca/bilan/statistiques/>).

- المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1) Eduim mans field, "principles of macroeconomics, norton and company New York, 1988.
- 2) Johanson, Hary, " Essaysin Monetary Economics", 2nd ed. London, 1964.
- 3) W.J.Boumol, " Dynamic economics", 2nd ed, macmillan, 1970.
- 4) Fridman Milton, " The ptimum quantity of money and other essays", London, Macmillan, 1973.
- 5) Fridman Milton, " Essays of inflation and indescation ",winchingtion, 1974.
- 6) Horvtz Paul, " monetarypolicy and the financial system", New Jersey, prentice, hall 1979.
- 7) Fridman Milton, " the optimum quantity of money and other essays", London, Macmillan, 1973.
- 8) Ropert. P. flood, " Activst policy in the open economy ", The American economic review, 1982.
- 9) Edwin mans field, "economics", Norton company, New York, 1989.

-Site d'internet

- 1- [http:// www.Ons.dz](http://www.Ons.dz).
- 2- [http:// www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz).
- 3- <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/statistiques>.
- 4- <http://data.albankaldawli.org>.

5- <http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe>

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل النظام البنكي	94
02	تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام (PIB) (2010-1990),	120
03	تطور هيكل الكتلة النقدية بالنسب المئوية	122
04	تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة (2010-1990).	127
05	معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (2010-2000).	129
06	تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (2010-1990).	136
07	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-1990).	139
08	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (2010-1990).	141
09	تطور المديونية الخارجية في الفترة من (2010-1990).	144
10	تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات.	146
11	تطور معدل الصرف الأجنبي للدولار مقابل الدينار الجزائري.	149
12	يبين نتائج التقدير نموذج مؤشر أسعار المستهلكين خلال الفترة (2010-1990) éfini..	
13	يبين نتائج التقدير نموذج ميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-1990) ignet non défini..	
14	يبين نتائج التقدير نموذج النمو الاقتصادي خلال الفترة (2010-1990) Signet non défini..	

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان.....	الصفحة
01	مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز:	10
02	دور السياسة النقدية في النموذج الكينزي:	11
03	أثر عرض النقود على الدخل وفق التحليل النقدي:	13
04	إعادة هيكلة النظام المصرفي في الجزائر:	94
05	تطور الكتلة النقدية M1، M2، أشباه النقود DT في الفترة 1990-2010	121
06	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر بالنسب (2008-2009-2010)	122
07	هيكل توزيع الكتلة النقدية بالنسب من سنة 1990-2010	123
08	تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة من سنة 1990-2010	128
09	معدلات تطور مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (2001-2010)	129
10	يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة (1990-2010)	136
11	يمثل معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)	139
12	تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة (1990-2010). الوحدة: %	142
13	يمثل تطور المديونية الخارجية في الفترة من (1990-2010)	145
14	يمثل تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي ورصيد ميزان المدفوعات	147

فهرس المحتويات

5	مقدمة
7	الفصل الأول
7	الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة النقدية
2	المبحث الأول: تعريف السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى والمعلومات اللازمة لوضعها
3	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وأهم مراحل تطورها
7	المطلب الثاني: السياسية النقدية بين الكينزية والنقدية
14	المطلب الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية
24	المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية
28	المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية
28	المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية
31	المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
41	المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
49	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية
50	المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية
60	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
65	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية
68	الفصل الثاني
68	دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
70	المبحث الأول : مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري وأهم إصلاحاته
70	المطلب الأول : لمحة تاريخية عن النظام المصرفي الجزائري أثناء الاحتلال
77	المطلب الثاني : مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال والتطورات التي لحقت به (1962-1985)
95	المطلب الثالث: تطور الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات من 1986 إلى 2000
102	المبحث الثاني: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري وأهم التعديلات التي طرأت على هذا القانون
102	المطلب الأول: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري
108	المطلب الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض
113	المطلب الثالث: تقييم دور الجهاز المصرفي الجزائري بعد الاصطلاحات المصرفية
117	المبحث الثالث: مكونات الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر في الفترة (1990-2010):
118	المطلب الأول: الكتلة النقدية وسيولات الاقتصاد
126	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2010):
135	المبحث الرابع: دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي:
135	المطلب الأول: إستقرار الأسعار ومحاربة التضخم:
138	المطلب الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي:
141	المطلب الثالث: هدف التشغيل:
143	المطلب الرابع: تحقيق التوازن الخارجي:
152	خاتمة
160	الملاحق
171	قائمة المراجع
179	فهرس الجداول والأشكال
182	فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

الملخص:

شكلت التطورات السريعة والهامة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وكذا المستجدات والتحولات العميقة التي تعيشها الصناعة المالية والمصرفية عوامل بالغة التأثير على السياسات القطرية في تحقيق التوازن الاقتصادي.

وهي المؤشرات التي تبرز من خلالها أبعاد جديدة على رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بوصفها ركيزة أساسية في دفع النمو وتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي ضمن هذا المحيط المتقلب.

على هذا الأساس حاولت هذه الدراسة بحث دور السياسة النقدية ومدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف الرئيسية الاقتصادية، ومن ثم تحليل وتتبع مسار هذه السياسة في الجزائر وربطها بأهم الأهداف الإستراتيجية المرحلية للاقتصاد، مع العمل على وضع نموذج رياضي يسمح بقياس واختبار هذه العلاقة.

وقد تبين من خلال هذا البحث أن السياسة النقدية مثلت انعكاسا واضحا للسياسة التمويلية والاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، وأن الإصلاحات الجذرية التي باشرتها الجزائر سنة 1990 شكلت البداية الحقيقية للسياسة النقدية، هذه الأخيرة التي ركزت بصورة رئيسية على امتصاص فائض السيولة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الداخلي بالإضافة إلى دعم النمو الاقتصادي .

وبالرغم من النجاح النسبي للسياسة النقدية على صعيد تحقيق الأهداف السابقة، فإن عددا من العوامل لا تزال تحد من فعاليتها وهو الأمر الذي يتطلب العمل على إزالتها وتطوير آليات اشتغال هذه السياسة، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال :

- تطوير الإطار القانوني والتشريعي.
 - تطوير السوقين النقدية والمالية ودعم ملاءة أفضل للجهاز المصرفي.
 - إعادة النظر في سياسة سعر صرف الدينار الجزائري .
- الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية ، الاستقرار الاقتصادي.

Résumé

Les développements rapides et importants qui affectent l'économie internationale, ainsi que les bouleversements et mutations profondes dans l'industrie financière et bancaire, sont devenues des facteurs très influents sur les politiques nationales visant la réalisation de l'équilibre économique. En effet, ce sont ces indices donc, qui déterminent le surgissement de dimensions nouvelles, dans la conception, la planification et l'exécution de la politique monétaire, en tant que fondement indispensable pour relancer la croissance et réaliser la stabilité monétaire et économique, dans un environnement incertain.

Ceci dit, c'est à partir de ces données que l'étude a essayé, de prime abord, de définir le rôle de la politique monétaire et de déterminer son degré d'efficacité, en matière de réalisation des objectifs principaux de stabilité économique. Par la suite, aller vers l'analyse et le suivi du processus de cette politique en Algérie, à l'aune de la relation avec les objectifs stratégiques transitoires de l'économie, avant de finir avec la conception d'un modèle économétrique, qui permet de mesurer et tester la validité de ce rapport.

L'étude a pu démontrer que la politique monétaire était exactement le reflet de la politique économique et de financement adopté par l'Algérie, comme elle a démontré aussi que se sont les réformes profondes entamées au début des années 1990 qui ont ouvert la voie, pour instaurer une réelle politique monétaire, dont les principales préoccupations étaient l'absorption du surplus de liquidité, le maintien de la stabilité interne et le soutien de la croissance économique.

Sur un autre plan, il s'est avéré, qu'en dépit du succès relatif de la politique monétaire, il en demeure encore, en face d'elle, des facteurs inhibiteurs qui limitent son efficacité, et qui nécessitent un traitement adéquat ; de la même façon, qu'il est exigé un développement de ses mécanismes de fonctionnement. Fait qu'on peut obtenir par le biais de :

- développement du cadre juridique et législatif.
- développement des marchés monétaire et financier, et le renforcement de la solvabilité des structures du système bancaire.
- Revoir la politique de change du dinar.

Mots clés : Politique monétaire, stabilité économique.